

جامعة ابن خلدون-تيارت

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



عنوان المذكرة

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار

الداخلي النقدي

حالة الجزائر 1970-2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و بنوك

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

❖ أ.د مداني بن شهرة

❖ بلخضر محمد النذير

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذة محاضرة	بلخضر نصيرة
مقررا	أستاذ تعليم عالي	مداني بن شهرة
مناقشا	أستاذ مساعد	دويس عبالقادر

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ: 2019/06/13

السنة الجامعية : 2018/2019

جامعة ابن خلدون-تيارت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



عنوان المذكرة

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار

الداخلي النقدي

1970-2016 حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و بنوك

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

❖ أ.د مداني بن شهرة

❖ بلخضر محمد النذير

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذة محاضرة	بلخضر نصيرة
مقررا	أستاذ تعليم عالي	مداني بن شهرة
مناقشا	أستاذ مساعد	دويس عبالقادر

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ: 2019/06/13

السنة الجامعية : 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّتُ النَّجْمَ
وَالَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّاتَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَنَّانَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْغُلُقَاتِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْغُلُقَاتِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْغُلُقَاتِ

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم : " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه ".
أعمل صالحا ترضاه .

. الآية 14 سورة الأحقاف .

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه، و الشكر على توفيقه و إمتنانه،
شكرا يكافئ المزيد من إحسانه، و الصلاة و السلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير
خلقه و صفوة رسله و من والاه و إتبع هداه إلى يوم الدين و بعد.

يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه و سلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

يسعدني في المقام الأول أن أتقدم بأسمى معاني الشكر الجزيل، و الإمتنان العظيم، و الإحترام و

التقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور " مداني بن شهرة " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

حيث لم ييخل علي رغم إنشغالاته الكثيرة بدعمه و توجيهاته و نصائحه القيمة و حرصه على

إنجاز هذا العمل المتواضع في أفضل صورة، لذلك فأنا أدين له بالفضل الكبير بعد الله عز وجل.

و يشرفني أن أقدم جزيل شكري و عميق امتناني و إحترامي لأعضاء اللجنة الموقرين بالإسم، الذين

تحملو مشقة قراءة هذه المذكرة و تقييمها و مناقشتها و إثراء جوانبها.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل الأساتذة الكلية الذين لم ييخلوا علينا بالعلم و المعرفة

بالأخص الأستاذة " بن حليلة " و الشكر الجزيل ممزوج بالدعاء و الإستغفار لكل أساتذتي من

التعليم الإبتدائي إلى الجامعي، بلغهم الله منزلة الشهداء و مراتب السعداء و مرافقة الأنبياء.

و أشكر كل من كان لي سندا مشجعا و معاونا وساعديني في إعداد هذا العمل، سواء بالقليل أو

بالكثير، من قريب أو من بعيد ... و كل من سقط من قلبي سهوا شكرا.

كما نسأل الله أن يزيدنا علما و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على الأنبياء و المرسلين.

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه و صدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة و السلام.

أهدي هذا العمل إلى

التي حملتني كرها و وضعتني كرها و أحق الناس بصحبتني إلى من ربنتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى الذي أنفق بياض نهاره و سواد ليله كدًا و تعبًا لأنال مرادي أبي محمد حفظه الله. إلى روح أخي الطاهرة " أحمد الحبيب " رحمه الله.

إلى أخي خالد و أخواتي و كل أفراد عائلتي.

إلى كل أخ و أخت لم تلدهن أمي و كل أصدقائي اللائي عفرتهن في مشوار الدراسي. إلى كل من عمل معي بكدّ بغية إتمام هذا العمل.

إلى جميع الأساتذة و عمال إدارة كلية علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير.

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

أهدي هذا العمل

الملخص:

يهدف موضوع الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن النقدي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، حيث شهدت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تطورات هامة منذ سنة 1970، وخاصة بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10، الذي أعطى للسلطة النقدية الإستقلالية في إدارة السياسة النقدية، و منذ ذلك الحين أضحت السياسة النقدية تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلائم و الظروف الإقتصادية السائدة، و ذلك بالإعتماد على آليات أقرها بنك الجزائر في الأمر 03-10 و ما تلاه من تعديلات.

و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر، بإعتماد على التحكم في المؤشرات التنافسية (معدل التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف)، و ذلك بإعتماد على أدوات حديثة لسياسة النقدية.

Résumé:

L'objectif de l'étude est de déterminer l'efficacité de la politique monétaire dans la réalisation de l'équilibre monétaire interne en Algérie entre 1970 et 2016. La politique monétaire au cours de cette période a été marquée par des développements importants depuis 1970, en particulier après la promulgation de la loi n ° 90-10 sur le crédit et les prêts, L'autorité monétaire est indépendante dans la gestion de la politique monétaire, laquelle joue depuis son rôle en influençant le volume de la masse monétaire de manière à répondre aux conditions économiques actuelles, sur la base de mécanismes approuvés par la Banque d'Algérie dans l'ordonnance 03-10 et ses modifications ultérieures.

Dans cette étude, nous avons constaté que la politique monétaire joue un rôle majeur dans la réalisation de la stabilité monétaire interne en Algérie, sur la base du contrôle d'indicateurs de la concurrence (taux d'inflation, taux d'intérêt, taux de change) reposant sur des instruments de politique monétaire modernes.

الفهرس

محتويات الفهرس

البسملة

الشكر و التقدير

الإهداء

ملخص

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

أ

مقدمة

الفصل الأول : السياسة النقدية: مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

09 تمهيد

10 المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وتحديد درجات مصداقيتها

10 المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و مصداقيتها و قنوات إبلاغها

13 المطلب الثاني : الأهداف الأولية و الوسيطة و النهائية للسياسة النقدية

17 المبحث الثاني: محتوى السياسة النقدية من خلال المدارس الاقتصادية

17 المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و الكنزوية

33 المطلب الثاني: النظرية النقدية المعاصرة

39 خلاصة الفصل

الفصل الثاني : التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

41 تمهيد

42 المبحث الأول: الإصلاح النقدي كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي

42 المطلب الأول: تحولات التنظيم النقدي في إطار قانون النقد و القرض 90-10

49 المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية للفترة 1970-1989

54 المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق برنامج الإصلاح الإقتصادي

54 المطلب الأول: السياسة النقدية ضمن برنامج الإستقرار و برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي

64 المطلب الثاني : أهم مستجدات الوضعية الإقتصادية و النقدية في الألفينيات

72 خلاصة الفصل

الفصل الثالث : إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

74	تمهيد
75	المبحث الأول: جديد السياسة النقدية في إدارة فائض السيولة الهيكلية 2000-2016.....
75	المطلب الأول: مبادرات بنك الجزائر في التصدي لظاهرة التوسع النقدي.....
79	المطلب الثاني: إعتداد السوق النقدية كفضاء لإمتصاص السيولات الفائضة.....
88	المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي.....
88	المطلب الأول: إحتواء التضخم هدف نهائي مكتسب.....
95	المطلب الثاني: دراسة مؤشر معدلات الفائدة و سعر الصرف.....
107	خلاصة الفصل
109	الخاتمة.....
114	قائمة المصادر المراجع.....

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001م-2004م	(1-2)
66	التوزيع القطاعي لبرنامج تعزيز دعم النمو (2005-2009)	(2-2)
68	مضمون برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014	(3-2)
77-76	فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	(1-3)
80	تطور معدلات سعر الخصم خلال الفترة 2000-2016	(2-3)
82	تطور معدلات الإحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000-2016	(3-3)
84-83	تطور مبالغ السيولة التي تم إمتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2000-2016	(4-3)
85-84	تطور معدلات إسترجاع السيولة للفترة 2000-2016	(5-3)
93	تطور معدلات التضخم الفعلية بالمعدلات المستهدفة من (2000-2016)	(6-3)
99-98	تطور أسعار الفائدة الحقيقية مع أهم المؤشرات الإقتصادية خلال (1990-2016)	(7-3)

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بالنقود	(1-1)
23	العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار	(2-1)
27	عرض النقود في النظرية الكنزوية	(3-1)
29	الطلب على النقود بدافع المبادلات في النظرية الكنزوية	(4-1)
29	الطلب على النقود بدافع الإحتياط في النظرية الكنزوية	(5-1)
31	الطلب على النقود بدافع المضاربة في النظرية الكنزوية	(6-1)
32	منحنى IS-LM	(7-1)
36	أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي	(8-1)
77	فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	(1-3)
81	تطور معدلات سعر الخصم خلال الفترة 2000-2016	(2-3)
82	تطور معدلات الإحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000-2016	(3-3)
84	تطور مبالغ السيولة التي تم إمتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2000-2016	(4-3)
85	تطور معدلات إسترجاع السيولة للفترة 2000-2016	(5-3)
93	تطور معدلات التضخم الفعلية بالمعدلات المستهدفة خلال فترة (2000-2016)	(6-3)
97	تحديد سعر الصرف التوازني	(7-3)
100	تطور معدلات الفائدة و معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016)	(8-3)
101	تطور معدلات الفائدة الدائنة خلال الفترة (1990-2016)	(9-3)
102	تطور الإدخار خلال الفترة (1990-2016)	(10-3)
103	تطور معدلات الفائدة المدينة خلال الفترة (1990-2016)	(11-3)
103	تطور القروض المقدمة للإقتصاد خلال الفترة (1990-2016)	(12-3)
104	تطور سعر الصرف (1 دولار / دج) خلال الفترة (1990-2016)	(13-3)

قائمة الجداول و الأشكال

105	نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)	(14-3)
105	تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (1990-2016)	(15-3)

مقدمة

لقد شهد العالم عدة صدمات إقتصادية كان السبب فيها ظهور مشكلات متتالية و جديدة لم يعرفها من قبل، تمثلت في كل من الكساد، التضخم، البطالة، و الكساد التضخمي و غيرها مما أدى إلى بروز إهتمام جلي بالسياسة النقدية في الفكر الإقتصادي من خلال عدة مدارس أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية و إزداد تخصصها في مجالات الإصدار و الأسواق المالية بصورة عامة.

و لذلك تلعب السياسة النقدية دورا هاما في إقتصاديات الدول كونها واحدة من أهم السياسات الإقتصادية الكلية، حيث في أغلب الظروف ما يتم اللجوء إلى أدواتها لمعالجة الإختلالات الإقتصادية من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية و المحافظة على التوازن و الإستقرار الإقتصادي، و كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي لسياسة الإقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع السياسة النقدية و أهميتها النسبية كإحدى سياسات الإستقرار الإقتصادي.

فالسياسة النقدية تؤدي دورا فعالا في تنظيم عرض النقود و التحكم بالسيولة النقدية و الإئتمان، و بذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق أهداف نهائية محددة وفق ما تقرره المشكلة الإقتصادية، التي عانى منها الإقتصاد، فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة للسياسة النقدية كعرض النقود و أسعار الفائدة للوصول إلى أهداف نهائية كإستقرار النقدي و توازن ميزان المدفوعات و خفض معدلات التضخم، و الذي يعتبر من أبرز و أهم الأهداف التي تسعى إليها كهدف نهائي مكتسب لسياسة النقدية.

حيث عرفت الأوضاع الإقتصادية للجزائر حالة حرجة تمثلت في ضعف مؤشرات التنمية بشكل عام و إختلال التوازنات الداخلية، مما أثقل كاهل الدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية آنذاك و العجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن إنخفاض القدرة الشرائية في المجتمع الجزائري بسبب إرتفاع معدلات التضخم.

و بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية أكبر حيث تم إتمادها كأسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الإستقرار الداخلي.

و تبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية و التي تهدف إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق و التي تستخدم ضمن آليتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الداخلي و ذلك بالتحكم في الكتلة النقدية و كبح التضخم و العمل على توازن ميزان المدفوعات أيضا و إسترجاع فائض السيولة.

حيث كان من المفروض أن المداخيل المالية التي تحققت في الجزائر هو وضع حد لأزمة اقتصادية عميقة، حيث تم الحصول على ما يقارب من 730 مليار دولار من الإيرادات الخارجية بين عامي 2000 و 2014، و تم إعادة تدوير ما يقارب من ثلاثة أرباعها في الإنفاق العام، على الرغم من أن البنية التحتية قد تحققت نسبيا، و تحسنت الظروف المعيشية للسكان، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على المحروقات، التي تمثل ما يقارب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، و 96٪ من إيرادات الصادرات، 70٪ من عائدات الضرائب، و 3٪ فقط من القوى العاملة في الواقع، ظلت هذه المعادلة الاقتصادية دون تغيير لمدة ثلاثين عاما، بعدها إختارت السلطات الجزائرية سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي ينبغي أن تعزز الإنتقال إلى نموذج النمو القائم على تحديث البنى التحتية العامة و الإستثمار الخاص و التماسك الإجتماعي، لكن السيطرة الإدارية و السياسية على المعاملات التجارية و المالية، و كذلك إعادة توزيع الربح لصالح مجموعة معينة، أعاقت التحول الهيكلي و المؤسسي للإقتصاد، في سياق يتسم بتوقعات منخفضة في أفضل الأحوال، الإستقرار على المستوى الحالي، إنخفاض أسعار النفط، و ركود إنتاجه و الزيادة الحادة في الطلب المحلي على الطاقة.

حيث دعمت الدولة النمو الإقتصادي من خلال العملات العامة و القروض المصرفية بشروط جذابة للغاية ساعد هذا النمو القائم على الإنفاق العام في تعويض بعض فجوة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

و بسبب كل هاته التغيرات التي شهدتها الإقتصاد الجزائري بسبب إرتفاع في الموجودات الخارجية الناتجة عن إرتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات بعد سنة 2000، هذا ما إنعكس على تشكيل فوائض نقدية كبيرة في السوق النقدية، التي كانت سبب الرئيسي لظهور التضخم في الداخل، مما أدى ببنك الجزائر تفعيل أدوات جديدة لسياسة النقدية لإمتصاص الفوائض النقدية و إستهداف التضخم.

و من هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الإقتصادية و مساهمتها الفعالة في تحقيق الإستقرار الداخلي.

الإشكالية العامة:

و أمام هذه الأحداث يتمثل أهمية موضوع البحث في دور السياسة النقدية و يستلزم ذلك الإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الداخلي النقدي في الجزائر ؟

و سنحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الإشكالية الأساسية، فضلا عن التساؤلات الفرعية التي تثار أثناء البحث.

الأسئلة الفرعية:

- ماهو الإطار النظري و مكانة السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية؟
- هل ساهمت الإصلاحات المصرفية في تفعيل السياسة النقدية في الجزائر على ضوء قانون النقد و القرض؟
- هل تبحث السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر على جديد أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2016.

فرضيات البحث:

تمثل فروض البحث تقديرات مبدئية لطبيعة المشكلة موضوع البحث و الحلول الممكنة لها، و تستقى مصادرها من الدراسات السابقة المتعلقة بالمشكلة في الدول التي طبق هذا البرنامج و من البيانات المتاحة يمكن حصر هذه الفروض فيما يلي:

- تتوقف فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي النقدي من خلال تحقيق الأهداف النهائية المحددة للسياسة النقدية، و ذلك بالمرور على تحقيق الأهداف الأولية و الوسطية.
- السياسة النقدية أحد آليات لتحقيق الإستقرار النقدي في النظام المصرفي الجزائري من خلال العملية الإصلاحية.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الداخلي النقدي بالغ الأهمية سواء من الناحية العلمية أو العملية.

- معرفة نوع من أنواع السياسات الإقتصادية "السياسة النقدية" التي تقوم بها الدولة من أجل الرفع من النمو الإقتصادي، و بالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الإستقرار النقدي الداخلي؛
- المساهمة في إبراز الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري من أجل تحقيق الإستقرار النقدي على ضوء قانون النقد و القرض؛
- المساهمة في إثراء الدراسات حول السياسة النقدية المطبقة في الجزائر و التعرف على أثرها على المعروض النقدي و إستقراره خاصة خلال الفترة (2000-2016).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الداخلي النقدي في الجزائر.
- التعرف على أهم النظريات، و النماذج التي عرفها الفكر الإقتصادي حول السياسة النقدية.
- معرفة ما جاء به قانون النقد و القرض 90-10 من تعديلات و ممارسة السياسة النقدية في الواقع العملي خلال الفترة (2000-2016)،
- التعريف بمجديد أدوات السياسة النقدية و كذا عرض الشروط و المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيقها.

حدود الدراسة:

إرتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية حول إقتصاد الجزائر، من الفترة ممتدة من سنة 1970 إلى 2016، فهي المرحلة التي ظهر فيها التأثير الملموس لسياسة النقدية لإعتماد الدولة على الإقتصاد السوق المفتوح بعدما كان موجه من طرف الدولة و يعتمد في الأساس على سياسة الإنفاق الحكومي بشكل كبير.

الدراسات السابقة:

- "الإستقرار المالي و الإستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية" و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، إعداد الطالب عبد الغني بن علي، جامعة الجزائر 3 (2015-2016)، و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى خلاصة مفادها إلى المعرفة الحالية لإطار النظري و العملي للسياسة النقدية لم تكن كما هي في السابق، ففي الأربعينيات من القرن العشرين كان لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين حول المبادئ الرئيسية لإطار السياسة النقدية المثلى و كذا المتبع للإتجاهات المفسرة للنظريات النقدية، يجد أن الإستقرار النقدي كان مرتبطا بأولى النظريات و هي النظرية الكمية للنقود حيث كانت النظرية الكمية للنقود ركيزة المدرسة الكلاسيكية في تفسير إرتفاع المستوى العام للأسعار، غير أن هذه النظرة اختلفت باختلاف دور النقود في الإقتصاد إلى أن ظهر الهدف الجديد من السياسة النقدية و هو إستهداف التضخم حيث أدى نجاح عدد من الدول المستهدفة للتضخم في مجال التنسيق بين السياستين المالية و النقدية إلى طرح قضية التنسيق بين السياستين بقوة على الساحة الإقتصادية.

- "تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية في الجزائر" و هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، إعداد الطالب رسول حميد، جامعة الجزائر 3 (2016-2017)، و من خلال هذه الدراسة كانت النتائج إهتمام الإقتصاديين بالسياستين النقدية و المالية على مر العصور، و إنقسامهم إلى نقديين و ماليين بعد إختلافهم حول تطبيق هاتين السياستين، و كذا تميز السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة بإرتفاع النفقات العامة خاصة ما يتعلق بنفقات التجهيز التي شهدت نسبتها إلى إجمالي النفقات إرتفاعا مستمرا تمثلت أساسا في المبالغ المخصصة للبرامج الإنمائية، و شهدت الإيرادات إرتفاعا في ظل التحسن في أسعار المحروقات، غير أنها سرعان ما تنخفض بإنخفاض هذه الأخيرة، و الإيرادات الجبائية في الجزائر تتمثل أساسا في الجباية البترولية التي شكلت متوسط نسبة 63% من إجمالي الإيرادات، وهي حساسة بدرجة أولى إلى تغيرات أسعار البترول، حيث عرفت الموازنة العامة عجزا مستمرا منذ سنة 2008 و هو عجز مقصود هدفه إحداث تنمية إقتصادية، قامت السلطة النقدية بإستخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية مركزة على تقليص الكتلة النقدية، و تمثلت في سعر إعادة الخصم، و معدل الإحتياطي الإجباري و التسهيلة الخاصة بالوديعة و أداة إسترجاع السيولة و هي الأدوات المفضلة لدى بنك الجزائر.

- "الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال" و هي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي، إعداد الطالبة ملياني فتيحة، جامعة المدية 2016-2017، و قد بينت نتائج الدراسة أن تحرير حركة رؤوس الأموال يعتبر عاملا ذو تأثير بالغ الأهمية على الإصلاحات النقدية في الجزائر، كما أن عملية الإصلاح النقدي تعتبر من أصعب التحديات التي تواجه السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، و هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة الإصلاحات النقدية في تفعيل السياسة النقدية في الجزائر و دفعها نحو تحقيق الإستقرار النقدي، و إتضح من خلال الدراسة أن الجزائر كغيرها من الدول النامية شرعت في إجراء عدة إصلاحات نقدية بهدف الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق الحر، فأولت الدولة إهتماما كبيرا بالقطاع المالي و المصرفي و عجلت به نحو التحرير و الإفتتاح كشرط من شروط التي فرضها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي نظرا للقصور الشامل في الأداء الذي عرفه هذا القطاع في ظل الإقتصاد الموجه مركزيا، و كان ذلك نتيجة لإستمرار الحكومة الجزائرية في الإعتماد على تطبيق السياسة الكبح المالي منذ حصولها على الإستقلال بهدف تمويل برامج تنمية المخطط لها آنذاك، و نتيجة للأزمة النفطية عام 1986 سارعت الجزائر في



نهاية الثمانينات للإتفاق مع صندوق النقد الدولي و إعتقاد منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح و تفعيل نظامها المالي و المصرفي بإعتباره أحد أهم عوامل تحقيق الإستقرار النقدي.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث عن العديد من مصادر المعلومات منها الدراسات التي أجريت عن السياسة النقدية. و قد إستخدمت في تحليل المعلومات و البيانات على أسلوب التحليل المنطقي بنوعية الإستقراء و الإستنباط بالإعتماد على الأرقام الرسمية سواء تلك الصادرة من الهيئات الرسمية الجزائرية و المنشورة داخليا أو المنشورات الخارجية المقدمة من المؤسسات النقدية الدولية، كما حاولت قدر الإمكان أن أكون مستقلا في الحكم عن الأشياء و هذا فقط من خلال الأرقام و البيانات.

أشير إلى أنني إستعملت بعض المصطلحات المترادفة مع بعضها في هذا البحث و هذا لتنوع القارئ له حيث أن مصطلح مصرف هو نفسه بنك.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

إن أهم المصاعب التي واجهتنا هي:

- قلة المراجع من الكتب الجديدة لسنوات الأخيرة.
- عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية دقيقة عن القضايا الإجتماعية مثل معدلات التضخم غير دقيقة بل و متناقضة من مصدر لآخر و لا شك أن غياب البيانات الدقيقة تؤدي إلى صعوبة مهمة البحث و التحليل و عدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها و منها صعوبة وضع الحلول الممكنة لهذه المشاكل.
- طابع السرية في تقديم الإحصائيات.
- الإختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.

خطة البحث:

من خلال الإشكالية و محاولة الإجابة عنها في ضوء فروض البحث و بإستخدام المنهج السابق، هذا ما جعلنا نخصص ثلاثة فصول لدراسة هذا الموضوع نلخصها فيما يلي:

فتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة النقدية في مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تعريف السياسة النقدية و مصداقيتها، و تحديد قنوات إبلاغها كما قمنا بتحديد الأهداف الأولية و الوسطية ثم

النهائية لسياسة النقدية، و في المبحث الثاني عرضنا محتوى السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الإقتصادي و ذلك من خلال التحليل الكلاسيكي و الكينزي و التحليل النقدي.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر و ذلك في مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإصلاح النقدي كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي من خلال تحولات التنظيم النقدي في إطار قانون النقد و القرض 90-10 و كذلك تحليل الوضعية النقدية للفترة 1970-1989، ثم بعد ذلك تطرقنا في المبحث الثاني إلى دور السياسة النقدية في تحقيق برنامج الإصلاح الإقتصادي من خلال ذكر السياسة النقدية ضمن برنامج التعديل الهيكلي الإقتصادي و كذلك أهم مستجدات الوضعية الإقتصادية و النقدية في الألفينيات.

و في الفصل الثالث تطرقنا إلى إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر من خلال مبحثين، عرضنا في المبحث الأول جديد السياسة النقدية في إدارة فائض السيولة الهيكلية من خلال التطرق إلى مبادرات بنك الجزائر في التصدي لظاهرة التوسع النقدي و كذلك إعتماد السوق النقدية كفضاء لإمتصاص السيولات الفائضة، و في المبحث الثاني عرضنا أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي من خلال التطرق إلى إحتواء التضخم كهدف نهائي مكتسب و دراسة مؤشرات معدلات الفائدة و سعر الصرف.

الفصل الأول

السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها،

و وسائل ممارستها

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم المجالات و ركائز السياسة الإقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة، حيث تتخذ من معطيات النقدية موضوعا لها، و ذلك لعلاقة النقود بالنشاط الإقتصادي، و لما تشكله من إستقرار نقدي هذه الأخيرة، من خلال إستخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية، و التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل الإنتقال.

و من خلال ما إحتواه هذا الفصل من إطار نظري لسياسة النقدية إرتئينا أن نجعل عنوانه "السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها".

حيث تطرقنا على تغيير مفهوم السياسة النقدية مع التطور الذي عرفته الأفكار و النظريات الإقتصادية عبر مراحل مختلفة، و الذي سائر ظهور المدارس الإقتصادية التي إتخذت فحوى دراستها السياسة النقدية، فلقد إختلفت طرق كل مدرسة لتحقيق أهدافها النقدية بوسائل متباينة، و أيضا مصداقيتها و قنوات إبلاغها و كذا أهدافها.

و لغرض معالجة السياسة النقدية من خلال هذا الفصل إرتئينا التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية و تحديد درجات مصداقيتها

المبحث الثاني: محتوى السياسة النقدية من خلال المدارس الإقتصادية

المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية و تحديد درجات مصداقيتها

نظرا لأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الإستقرار الداخلي للدول، و من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و مصداقيتها وقنوات إبلاغها

تختلف المفاهيم حول السياسة النقدية حسب إختلاف الإقتصاديون، و هي كالآتي:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

نظرا لأهمية السياسة النقدية، فقد تناولتها العديد من الجهات بالدراسة و التمحيص و محاولة إعطائها مفهوما معينا، و من بين هذه التعاريف نذكر:

1-التعريف الأول: إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا ظهر في أدبيات الإقتصاد في

القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين و الآخر إبان الأزمات و فترات عدم الإستقرار الإقتصادي¹. و إذا ما حاولنا التعرض لمفهومها لوجدناه لا يخرج عن نطاق كونها تتمثل في مجموعة من الإجراءات و السياسات التي تتخذها السلطات النقدية لتأثير في النظام النقدي و المتغيرات النقدية و الإقتصادية، و لعل من المناسب أن نشير إلى بعض الإجتهاادات التي تناولت تعريف السياسة النقدية.²

2-التعريف الثاني: فقد عرفها الإقتصادي G.L.Bash على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر

بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة الذي يحتفظ بها القطاع الغير المصرفي، سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية"³.

3-التعريف الثالث: و يعرفها George Pariente على أنها: "مجموع التدابير المتخذة من قبل

السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد من أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف"⁴.

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 185.

² ملباني فييحة، الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، السنة الجامعية 2016-2017، ص10

³ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، دار الفجر، مصر، الطبعة الأولى 2005، ص 98.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 2003، ص

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

إذا و مما سبق نستنتج أن السياسة النقدية تمثل مجموعة الإجراءات و الأحكام التي تتبعها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بما يضمن تحقيق التوازن و الإستقرار الإقتصادي الكلي و من ثم تحقيق النمو الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة".

ثانيا: مصداقيتها:

1- مصداقية السياسة النقدية: يقصد بها تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الإقتصاديين و السلطات النقدية، أي مدى التعاون بين العملاء و القائمين على هذه السياسة، فمن واجب السلطات النقدية أن توفر للعملاء معلومات واقعية عن حالة الإقتصاد و خاصة المعلومات الخاصة بمعدل التضخم، و عليه فإن مصداقية السياسة الإقتصادية تتوقف على شروط يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- شروط تقنية: تتمثل في درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الإهتمام على نوع من الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار.

2-1- شروط إدارية: تنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق إقتصادي معين.

3-1- شروط إستراتيجية: يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسات العملاء الإقتصاديين الخواص و مراكز القرار السياسي.¹

ثالثا: قنوات إبلاغها:

هي عبارة عن قنوات نقل دوافع السياسة النقدية للإقتصاد، و هي الطريق الذي يسمح بإنتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لإختيار الهدف الوسيط، فمن المهم جدا أن يدرك أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية كيف و عن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الإقتصاد.

تنحصر هذه القنوات في أربعة و تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة الإئتمان، و قناة أسعار السندات المالية الأخرى.

1- قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة إحدى أهم القنوات نظرا لإرتباطها بالمعاملات المصرفية (الإقتراض و الإستدانة)، فأى تغير في سعر الفائدة ينعكس بصفة مباشرة على طلب القروض و عرضها، فعند إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له سعر فائدة يسمى معدل إعادة الخصم، بحيث إذا أراد البنك المركزي إنتهاج سياسة نقدية إنكماشية فإنه يرفع من معدل إعادة الخصم الأمر الذي

¹ ملباني فييحة، الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مرجع سبق ذكره، ص44.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

يدفع البنوك التجارية إما لتقليص طلباتها من السيولة مما يؤدي إلى إنخفاض كمية النقود التي قد تنشئها و بالتالي إنخفاض حجم القروض التي يمكنها توزيعها، أو لرفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى غلاء أسعار فوائد القرض الأمر الذي يدفع بزبائن البنوك إلى تقليص طلباتهم من القروض¹.

2- قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، و تستعمل كذلك إلى جانب معدلات الفائدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من جهة أخرى، و تعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يوصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، و على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي².

3- قناة أسعار السندات المالية: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الإقتصاد الذي ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبين للإستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للإستثمار و قناة أثر الثروة على الإستهلاك.

3-1- قناة توبين للإستثمار: عبر هذه القناة يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و

تقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الإستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه إنخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، و ذلك ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيدها و التي ينتج عنها إنخفاض الأسعار فينخفض مؤشر التوبين للإستثمار، و بالتالي ينخفض حجم الإستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي الخام.

3-2- قناة أثر الثروة على الإستهلاك: عبر هذه القناة يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إنخفاض أسعار

الأوراق المالية و التي ينتج عنها إنخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، و منه الحد من الإستهلاك و بالتالي تراجع الناتج المحلي الخام³.

4- قناة الإئتمان: تنقسم هذه القناة إلى قناتين قناة الإقراض المصرفي، و قناة ميزانية المؤسسات كمايلي:

4-1- قناة الإقراض المصرفي: يؤدي إنخفاض العرض النقدي إلى إنخفاض حجم الودائع لدى المصارف، و منه ينخفض حجم الإئتمان المصرفي الممكن تقديمه للإقتصاد، مما يقلل من الإستثمار و بالتالي الحد من النمو.

¹ مرجع سابق، ص15.

² جداني ميمي زوجة أحنف، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور علوم في علوم التسيير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص17.

³ أسامة بوشريط، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازنالاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2000-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص العلوم المالية، جامعة المدية، السنة الجامعية 2014/2015، ص15.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

4-2- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إنخفاض صافي قيمة المؤسسات، و الضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقتراض، و يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض النفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، و هو ما يؤثر على إستثمار القطاع الخاص، و بالتالي على الناتج الداخلي الخام¹.

المطلب الثاني: الأهداف الأولية و الوسيطة و النهائية للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة أهمها الإستقرار النقدي داخليا و خارجيا، أي نعني بها الأهداف النهائية، أهداف أولية و أخرى وسيطة، نتطرق إليها فيما يلي:

أولا: أهداف السياسة النقدية

1- الأهداف الأولية: تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، و هي عبارة عن حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، تضم هذه الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات و هما مجتمعات الإحتياطات النقدية و ظروف سوق النقد.

1-1- مجتمعات الإحتياطات النقدية تتضمن مجتمعات الإحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدي

و مجموع إحتياطات الودائع الخاصة و الإحتياطات الغير المقترضة و مجموع إحتياطات البنوك، و تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و المتمثلة في الأوراق النقدية، النقود المساعدة، و نقود الودائع، و تشمل الإحتياطات المصرفية، و دائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الإحتياطات الإلزامية و الإحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك².

1-2- سعر الفائدة في السوق النقدي: يعتبر سعر الفائدة في السوق النقدي من الأدوات التي يمارس

عليها البنك المركزي رقابة قوية، و يعني بشكل عام قدرة المقترضين و موافقهم السريعة أو البطيئة من معدل نمو الإئتمان و مدى إرتفاع و إنخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى³.

¹ ملباني فتيحة، الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مرجع سبق ذكره، ص16.

² معمري لبله، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، السنة الجامعية 2013-2014، ص 18.

³ مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الإقتصاد الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2016/2017، ص23.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

2- الأهداف الوسيطة: يقصد بالأهداف الوسيطة لسياسة النقدية، تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها، يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية (كلها أو بعضها)، و هذه الأهداف يمكن إعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، و نشير أن تحديد أهداف وسيطة يخضع لشروط أو معايير معينة، و عليه نتناول بداية المعايير ثم نشرح الأهداف الوسيطة.

2-1-1-2- معايير الأهداف الوسيطة:

2-1-1-2- القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا و سهل الإستيعاب و يمكن قياسه (تكميمه).

2-1-2- القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون قابلا للضبط من قبل البنك المركزي.

2-1-3- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى.¹

و يمكن تحديد الأغراض الوسيطة في سعر الفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

2-2- سعر الفائدة كهدف وسيط:

لنتذكر أن الكنزيين يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، و يضيفون أنه عندما نهتم بمعدل الفائدة ينبغي إرتباطها بمستواها الحقيقي، إلا أن المستثمرين و العائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، و من ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، و لذلك يجب على السلطة العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، و لكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، على السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا و حول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الإستقرار الإقتصادي.²

2-3- سعر الصرف:

المحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، و يمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن إقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد إتجاه العملات الأخرى، و

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي و المصرفي (الجزء الثاني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2014، ص 154.

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2003، ص ص 116-117.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

قد يكون محاربا لمتضخم و هو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، و عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة، فهي تتعرض للتقلبات¹.

2-4- المجمعات النقدية كهدف وسيط:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و نعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، و من بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة و دون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع².

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الإقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف الأساسي للسلطات النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي³.

3- الأهداف النهائية: باعتبار السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فإن أهداف السياسة النقدية تتطابق مع أهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وعموما فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

3-1- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار:

يظهر هدف السياسة النقدية بوضوح في إستقرار الأسعار، حيث أن عدم إستقرار الأسعار يخلف أضرارا وخيمة على عمليات التنمية الاقتصادية، ففي حالة إستقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي و معدل نمو الناتج فإنه يؤدي إلى إستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد و معدل نمو الناتج إلى زيادة عرض النقد و الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، و من ثم حدوث التضخم⁴.

3-2- العمالة الكاملة:

على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد و دقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة و شاملة لكل العاطلين إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور

الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي 2015-2016، ص 57.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 16-17.

⁴ وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 96.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

و باحث عنه، فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل و بالتالي إنخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، و تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في إنخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، و قد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة¹.

3-3- المشاركة في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع:

و يرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الإقتصادي هو وحده قادر على إمتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، و تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الإئتمان من خلال التوسع الإئتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الإنطلاق التي تضع الإقتصاد في طريق النمو السريع، و يراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين إستقرار الأسعار و التوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت².

3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون بين بلد معين و العالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته و معاملاته خلال فترة تحدد عادة بالسنة، و يمكن التعرف بواسطته على درجة التقدم الإقتصادي و تحديد مركز الدولة المالي بالنسبة للعالم الخارجي، و في الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه بإستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات و تقييد الواردات.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تنفادي الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية³.

¹ محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 21.

² عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى 2014، ص 276.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2007، ص 94.

المبحث الثاني: محتوى السياسة النقدية من خلال المدارس الإقتصادية

نظرا لأهمية السياسة النقدية إهتم الفكر الإقتصادي بالمرحلة التي مرت بها من خلال المدارس الفكرية، حيث كانت آراء المفكرين مختلفة حول السياسة النقدية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و الكنزوية

لقد إهتم الفكر الإقتصادي بدراسة دور النقود في النشاط الإقتصادي، وقد إختلفت الآراء حول مدى فعالية السياسة النقدية، و هاته الإختلافات هي كالتالي:

أولا: النظرية النقدية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك¹، حيث إعتقد أنصار هذه النظرية أن قيمة النقود إنما تتوقف على حجمها و أرجعوا ما يحدث من تغير في قيمة النقود إلى العلاقة بين مستوى الأسعار و كمية النقود، فزيادة كمية النقود تتسبب في إرتفاع الأسعار و إنخفاض كميتها يؤدي إلى إنخفاض هذه الأسعار، و تتحصل هذه الفكرة الأساسية في صورتها الجامدة في أن مستوى الأسعار إنما يتغير في الإتجاه نفسه الذي تتغير فيه كمية النقود، و بالنسبة نفسها التي تتغير بها هذه الكمية².

1- التطور التاريخي للأفكار النقدية

هذه النظرية ليست حديثة العهد في تاريخ الفكر الإقتصادي فقط لاحظ جان بودان في كتاب له نشر في فرنسا عام (1568)، أن هناك علاقة بين كمية النقود و مستوى العام للأسعار.

و كان هذا الرأي الغالب طوال القرن الثامن عشر و الذي ظهر في كتابات كل من لوك، و كانتيون، و دافيد هيوم، و وزليم بيتي، و في القرن التاسع عشر سادت هذه النظرية، و بصفة خاصة عند ريكاردو و جون ستيوارت ميل، و في عام (1886م) حاول سيمون نيوكومب صياغة النظرية الكمية في صورة رياضية، غير أن الصيغة الأساسية تكاملت على أيدي فيشر و معادلة المشهورة على التبادل عام (1917م)، و ألفريد مارشال ييجو من خلال محاولتهما المشهورة على الدخل و الرصيد السائل و التي يطلق عليها وصف معادلة كامبرج.

و من أهم المعادلات التي وضعت لتفسير ذلك معادلة الإقتصادية الأمريكية أرفنج فيشر³.

¹ مرجع سابق، ص23.

² زينب حسين عوض الله، إقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية - مطابع الأمل-، بيروت، الطبعة الأولى 1994، ص 218.

³ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى 2015، ص 314.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

2- أسس و إفتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

2-1-أسس و مبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية: إن النظرية النقدية تعبر عن مجموعة من الآراء و الأفكار المفسرة و المحللة للنظام الرأس مالي الحر، و التي يمكن طرح بعض أسسها القانونية و الفلسفية

بإختصار فيما يلي:

- الحرية الاقتصادية: إن ترك الرد حرا في إختيار نشاطه، و حرية التملك و العمل، لن يحقق منفعته و مصلحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- عدم تدخل الدولة: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع و تنظيم القضاء و القيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام¹.
- الملكية الخاصة: و تكون لمعظم النشاطات الاقتصادية و لوسائل الإنتاج، و رغم وجود قدر متفاوت في الواقع خارج إطار الفكر، و في إطار واقع غير الواقع الذي ظهر فيه، إذ أن الأصل هو ملكية النشاطات الاقتصادية ملكية خاصة²، و إن الهدف من القيام بالنشاطات الإقتصاد هو تحقيق المصلحة الخاصة، بحكم أن الملكية هي ملكية خاصة، و بتحقيق أقصى مصلحة ممكنة للفرد³.
- مبدأ الربح: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على إتخاذ قرار الإستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الإستثمار⁴.
- مبدأ المنافسة الحرة: إن المنافسة الغير المقيدة هي وحدها القوة الإجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، و هي كفيلة بتحقيق التقدم الإقتصادي و رفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع⁵.
- مبدأ حيادية النقود: يرى الكلاسيك أن النقود ماهي إلا وسيط للتبادل، و يتضح ذلك عند تحليل (قانون ساي للأسواق)، حيث أن إنتاج كل فرد من الأفراد (العرض) يمثل مقدار طلبه على السلع الأخرى التي يقايسها (الطلب)⁶.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، ص ص 8-9.

² فليح حسن خلف، النقود و البنوك، دار للكتاب العلمي و عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 142.

³ مرجع سابق، ص 143.

⁴ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات و مفهوم شامل)، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى 2015، ص 16.

⁵ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁶ رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

- مبدأ السوق: إن إقتصاد السوق في الأساس هو إقتصاد مستقر و أن الأسواق كفيلة بموازنة العرض و الطلب الكليين إذا توافرت فيها متطلبات الإستقرار حيث ترجع التقلبات الإقتصادية إلى التغيرات غير المنتظمة لعرض النقود، كما أن المنافسة الحرة هي أساس نظام إقتصاد السوق¹.
 - مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض أن تعمل على تحقيق التوازن بين الإدخار و الإستثمار فإذا فرض و زادت المدخرات فإن القوى الإقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة، و بالتالي يقل الحافز على الإدخار، إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الإدخار أو ثمن إستعمال رأس المال².
- ### 2-2- إفتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

قامت النظرية النقدية الكلاسيكية على الإفتراضات التالية:

- ثبات سرعة دوران النقود: ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية و غيرها)³.
- ثبات حجم المعاملات: إفتترضت النظرية النقدية الكلاسيكية ثبات كمية المعاملات، أو المبادلات، و ذلك إستنادا إلى الإفتراض المرتبط بثبات حجم الإنتاج عند مستوى الإستخدم الكامل في الإقتصاد، و لأن حالات عدم الإستخدم هي حالات وقتية إن وجدت تزول بفعل آلية السوق أي بالتفاعل الحر بين العرض و الطلب، و لهذا فإن العرض يخلق الطلب عليه حسبما جاء في قانون ساي⁴.
- إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بالنقود: يتلخص في هذا الإفتراض للنظرية النقدية الكلاسيكية في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بالقدر نفسه على المستوى العام للأسعار، فالزيادة في كمية النقود (عرض النقد) يؤدي إلى زيادة مماثلة (بنفس القدر) على المستوى العام للأسعار، و العكس صحيح تماما إذ أن إنخفاض كمية النقود يؤدي إلى إنخفاض مماثل و بنفس القدر في المستوى العام للأسعار⁵.
- و منه ترى النظرية النقدية للنقود، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة، و ليس سببا لمقدار و كمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود متغير مستقل،

¹ مرجع سابق، ص ص 24-25.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ ضيف أحمد، مطبوعة الإقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية- علوم تجارية- علوم تسيير، كلية

العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 30.

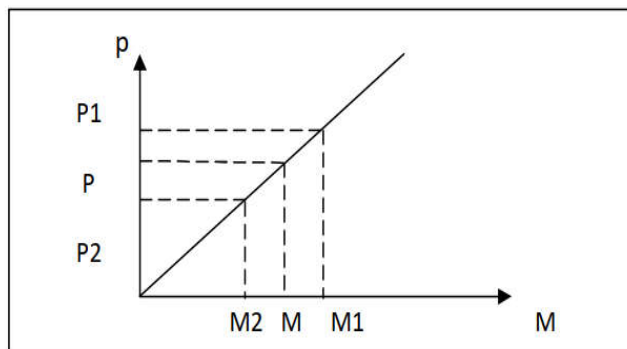
⁴ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 144.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 244.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

و المستوى العام للأسعار متغير تابع، كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (M, P) تعد ذات إتجاه واحد $M \leftarrow P^1$ ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1-1): إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بالنقود



المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة الماجستير في علوم الإقتصاد، جامعة الجزائر 3، ص 15.

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة كمية النقود من (M) إلى ($M1$) تترتب عليها زيادة بنفس القدر في المستوى العام للأسعار إذ ينتقل من (P) إلى ($P1$)، و أن انخفاضها أيضا يكون بنفس القدر و في نفس الاتجاه².

3- صيغ النظرية الكلاسيكية:

حسب النظرية الكمية للنقود تتحدد قيمة النقود من خلال المستوى الذي يتكافأ فيها عرضها مع الطلب عليها مع الأخذ بعين الإعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياسا إلى حجم الطلب عليها مما يعني زيادة المستوى العام للأسعار و يحدث العكس في الحالة العكسية.

ظلت هذه الصورة سائدة إلى غاية حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية (1929-1933) في إعتبار قيمة النقود مثل غيرها من القيم الإقتصادية التي تخضع لقوانين العرض و الطلب أي أن:

عرض النقود خلال فترة زمنية معينة = كمية النقود × سرعة تداولها

$$Sm = M \times V \dots\dots\dots (1) \quad \text{و يرمز لها ب:}$$

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011، ص 15.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

و قد تطورت هذه الإتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال أرفنج فيشر الذي أعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة الأكثر إكتمالا في معادلته المشهورة بمعادلة التبادل و التي تطورت فيما بعد من خلال إدخال بعض التعديلات عليها من قبل ألفريد مارشال إلى معادلة الأرصدة النقدية¹.

3-1- معادلة التبادل لفيشر:

فمعادلة فيشر تجسد المبادلات الإقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار و ذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد مستوى الأسعار و يعبر عنها بالصورة التالية:

متوسط كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة \times سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة = مجموع المبادلات التي تحققت خلال نفس الفترة \times المستوى العام للأسعار.

$$M \times V = P \times T \dots\dots\dots (02) \quad \text{و يرمز لها ب:}^2$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المعروضة؛

V: سرعة تداول النقود؛

P: المستوى العام لأسعار السلع المبادلة؛

T: حجم المعاملات أو المبادلات؛

حيث أن كمية النقود تشمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت بغض النظر عن كون النقود ورقية أو مساعدة و أن مجموع هذه النقود عند لحظة معينة سنحصل على مقياس كمي للنقود، و يمكن من خلال سرعة تداول النقود الحصول على المقدار الفعلي للنقود التي تم تداولها و التي أستعملت في كافة المبادلات الإقتصادية سواء كان على مستوى الأفراد أو المشروعات خلال الفترة الزمنية المعنية.

و تشمل المبادلات الإقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد و المشروعات داخل إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة و محدد، أما مستوى الأسعار فيقصد به المتوسط المرجح لأسعار جميع السلع و الخدمات الذي يتم حسابه من خلال الأسعار التجميعية لجميع هذه المتغيرات التي يتم مبادلتها، و يبدو

¹ ملوح فضيلة، تحليل و قياس أثر السياسات النقدية على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص علوم مالية، جامعة المدية، السنة الجامعية 2016-2017، ص ص 17-18.

² إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

واضحاً أن معادلة التبادل لفيشر تعبر عن كمية النقود من خلال تجميع المبادلات الفردية و التي تتضمن كمية السلع أو الخدمات من جانب و قيمتها معبرا عنها بالنقود من جانب آخر، لذلك فإن المعادلة تعبر عن التوازن بين الطرفين، لذلك يتضح لنا أن معادلة التبادل لا تعدوا كونها متساوية حسابية بديهية لا يمكن الإستناد إليها كنظرية نقدية و لا تعبر كليا عن النظرية الكمية للنقود بل هي أداة حسابية في توضيح أو شرح هذه النظرية و على الرغم من ذلك فإن معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة لكونها تشمل على جميع المتغيرات التي تدخل في تحديد المستوى العام للأسعار، من خلال إعادة صياغة المعادلة رقم(02) على الشكل التالي:

$$P = M \times V / T \dots\dots\dots(3)$$

تعاني صيغة المبادلات لفيشر من مشكلة أساسية عند التطبيق تتمثل في أن حجم المعاملات (T) لا تتضمن فقط المعاملات الخاصة بالسلع و الخدمات المنتجة في الفترة الحالية لكنها تتضمن أيضا السلع و الخدمات المنتجة في الفترات السابقة بالإضافة إلى الأصول المالية و نتيجة للتطور الحاصل في إحساب الدخل القومي فقد خلقت الضرورة لإيجاد حل لها، فبدلا من التركيز على حجم المعاملات أخذ الإقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي بدلا من النظر إلى كافة المعاملات و بذلك حل الدخل القومي (Y) محل المعاملات (T) لتصبح ملائمة لأغراض التحليل¹.

لتصبح الصيغة الجديدة لمعادلة فيشر كمايلي:

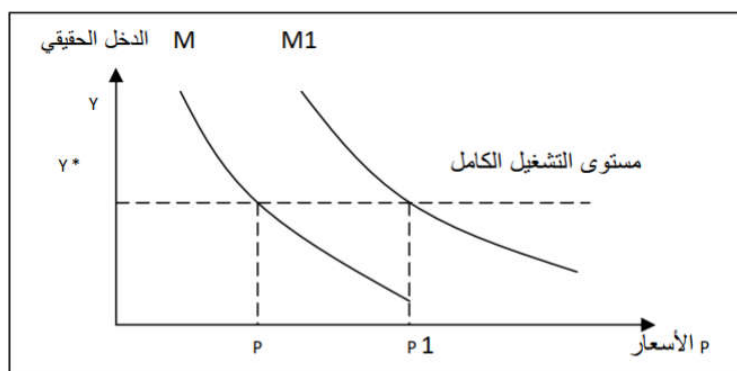
$$M \times V = P \times Y \dots\dots\dots(04)$$

حيث أصبحت V تعبر عن مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع و الخدمات و بذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية) أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزءا من الدخل و ليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات، و Y يمثل مستوى الدخل الحقيقي. و طبقا لما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة طردية بين M و V، و علاقة طرية أيضا بين P و كل من M و V و علاقة عكسية بين P و Y، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ مرجع سابق، ص ص 16-17.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

الشكل رقم(1-2): العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار.



المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة الماجستير في علوم الإقتصاد، جامعة الجزائر 3، ص 18.

يتضح من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقد من M إلى M1 أدت إلى إرتفاع مستوى الأسعار من P إلى P1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت Y^* باعتبار أن هذا المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل¹.

3-2- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (صيغة كمبريدج):

نظرا لبعض الإنتقادات التي وجهت إلى معادلة فيشر كتركيز المعادلة على العلاقة الحسابية بين حجم الإنفاق على السلع و الخدمات و قيمة الناتج دون إعطاء تفسير سلوكي لهذه العلاقة²، و تعتبر صورة أخرى لنظرية النقدية الكلاسيكية و قد صاغها الإقتصادي ألفريد مارشال و من بعده تلميذه بيجو، و سميت بمعادلة كمبرج لأن العالمين السابقين كانا أستاذين في جامعة كمبرج³.

و قد صاغ مارشال و من بعده بيجو نظرية كمية النقود على النحو التالي:

$$MV = P \cdot Q \dots \dots \dots (1)$$

M: كمية النقود المتداولة؛

Q: الناتج القومي الحقيقي أو حجم الإنتاج؛

P: متوسط أسعار المنتجات النهائية؛

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 10.

³ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار البازوري، الأردن، الطبعة العربية 2010، ص 86.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

(Q) P` : تعطينا القيمة النقدية للإنتاج القومي و هو الإنفاق النقدي؛

V` : سرعة دوران النقود في حدود المعاملات التي تخص الإنتاج فقط و تسمى سرعة الدوران الداخلية

يمكن إستبدال P`Q بالرمز Y للدلالة على القيمة الجارية للنتاج فتصبح المعادلة كما يلي:

$$MV` = Y \dots \dots \dots (2)$$

$$M = 1/V` (Y) \dots \dots \dots (3)$$

حيث (1/V`) تعبر عن نسبة السيولة النقدية أو معامل التفصيل النقدي و قد إستبدل مارشال هذا الرمز بالرمز K.

$$M = Ky \dots \dots \dots (4) \quad \text{فتصبح المعادلة بالشكل التالي:}$$

$$K = M/Y$$

نسبة السيولة النقدية = (كمية النقود/ الدخل القومي النقدي) $\times 100$

$$M = K (P` . Q) \quad \text{الشكل النهائي لمعادلة كمبريدج هو:}$$

و طالما أن كل من K: ثابت، و Q: حجم الإنتاج ثابت، و كمية النقود M: هي عبارة عن (مقدار ثابت مضروب في المستوى العام للأسعار)، و بالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار (P) بنفس النسبة و في نفس الإتجاه، إذن فالتغيير الذي أحدثه مارشال هو إستبداله حجم المعاملات بحجم الإنتاج، و سرعة دوران النقود بمقلوبها، و هو معامل التفضيل النقدي¹.

4- تقييم النظرية النقدية الكلاسيكية: لقد وجهت عدة إنتقادات إلى النظرية النقدية الكلاسيكية.

4-1- إيجابيات النظرية:

- قامت النظرية على أساس معادلات رياضية مركبة من مجموعة من المتغيرات الإقتصادية بشكل موفق في طرفيها، يعطينا في النهاية علاقة بين مجموعة من المتغيرات الإقتصادية، تتمثل أساسا في (P و M) في تلك الفترة؛

- قامت بتفسير الواقع الإقتصادي الفعلي المعاصر، و شكلت قفزة في عالم النقود (العلاقة بين النقود و الأسعار و باقي المتغيرات الأخرى) ، و وصلت إلى نتائج إستفاد منها كينز، و بنى على إثرها نظريته.

¹ رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

4-2- الإنتقادات الموجهة إلى النظرية النقدية الكلاسيكية:

- عدم صحة الفرضية القائمة على العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، إذ أن الأسعار قد تتغير لأسباب لا علاقة لها بكمية النقود، و إنما تتعلق بعوامل أخرى تؤدي إلى التغير في الطلب و العرض (الجانب الحقيقي و ليس النقدي)¹؛
- إفتترضت النظرية ثبات سرعة تداول النقود، و هذا غير صحيح لأن سرعة تداولها تعتمد على النفسية و ظروف الإستيراد و التصدير و عادات الإستهلاك و غيرها، فيمكن أن تزداد سرعة دوران النقود دون زيادة كمية النقود، فيؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار؛
- إفتترضت النظرية أن زيادة المستوى العام للأسعار يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود، و هذا خطأ فقد تتوسع الدولة في مزيد من الإصدار النقدي و لا يتم تداولها، أي يتم إكتنازها فيبقى الأثر عليه كما كان قبل زيادة كمية النقود؛
- إفتترضت النظرية ثبات حجم الإنتاج و المبادلات و ربطها بحالة التشغيل الكامل التي إفتترضتها، و هذا غير مقبول لأن هناك دائما موارد عاطلة، ففي ظل المنافسة الحرة و عندما ترغب السلطات بزيادة تشغيلها يزيد التوظيف و الإنتاج؛
- أهمل الكلاسيك سعر الفائدة لأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة و العكس، و هذا ما بينه كينز، فالفائدة كما ذكرنا سابقا عند الكلاسيك هي ثمن إستخدام رأس المال فقط².

ثانيا: النظرية النقدية الكنزية:

لقد إختلفت نظرة كينز مع النظرة الكلاسيكية للتوازن الكلي و في تفسير التقلبات الإقتصادية إختلافا جذريا و التي أوضحنا منطلقاتها في فصل سابق، بالرغم من إتفاق نظرتين على أن السبب الرئيس لهذه التقلبات هو عدم كفاية الطلب لتشغيل كامل الطاقات الإنتاجية المتوفرة.

و بطبيعة الحال إنعكست الإختلافات بين النظرتين على إختلاف في إستنتاجات بالنسبة لتأثير السياستين النقدية و المالية في معالجة النقص في الطلب الكلي و بالتالي معالجة التقلبات الإقتصادية³.

غير أن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على التحليل و تفسير الأزمات و عجزه عن معالجتها.

¹ مرجع السابق، ص 28.

² مرجع السابق، ص ص 28-29.

³ نزار سعد الدين بن عيسى، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى 2001، ص 342.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

و بذلك ظهرت النظرية الكنزوية على يد الإقتصادي الشهير جون مينارد كينز و برزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقد" و التي أعادت الإعتبار إلى التحليل الكلي و تركز هذه النظرية على الصلة بين كمية النقود و معدل الفائدة و نفقات توظيف الأموال و الإستخدام و الأسعار مما يعتبر أساس الإقتصاد الموسع الحديث و نهاية لمبدأ الحرية الإقتصادية و نفيًا لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي¹.

و يمكن توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي كما يلي:

1- الحالة الأولى: قبل وصول الإقتصاد القومي إلى مستوى التشغيل الكامل:

في هذه الحالة يكون الإقتصاد القومي دون مستوى التشغيل الكامل، أي أن الجهاز الإنتاجي لم يستثمر الموارد الإقتصادية المتاحة بالكامل، و أن طاقة الإنتاج لم تبلغ حدها الأقصى، لذلك فإن أي زيادة في جانب الطلب الكلي الفعلي يمكن الإستجابة لها بزيادة حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات بسبب توفر أماكن إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لهذا فإن النتيجة الأساسية التي يؤكدتها (كينز) في أن الزيادة في حجم الطلب الكلي لن تؤدي إلى زيادات محسوسة في مستوى الأسعار العامة، طالما أن الإنتاج يمكن زيادته بنفس الزيادة في كمية النقود و في ظل وجود عناصر إنتاج عاطلة بدون تشغيل ستؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار، و تغير ذلك ينحصر في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة و بإفتراض ثبات التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة لدى الأفراد، و سيتوجب على إنخفاض سعر الفائدة زيادة الطلب على الإستثمار و بإفتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال.

مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي و طالما هناك قدر من عناصر الإنتاج عاطل عن التشغيل فيمكن عندئذ زيادة حجم الإنتاج بصورة متناسبة مع الزيادة في حجم الطلب الكلي، خاصة و إن كلفة عناصر الإنتاج لن تتغير بالزيادة.

مما لا يترتب على ذلك زيادة المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الطلب الكلي في هذه الحالة ستؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل ثم زيادة في حجم الإنتاج و الدخل القومي و دون زيادة تذكر في المستوى العام للأسعار، و هكذا ينحصر أثر زيادة كمية النقود في هذه الحالة على زيادة في حجم التشغيل و الإنتاج حتى لو تحققت زيادات في الأسعار فإنها ستكون غير محسوسة².

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى 2006، ص 21.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 303-304.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

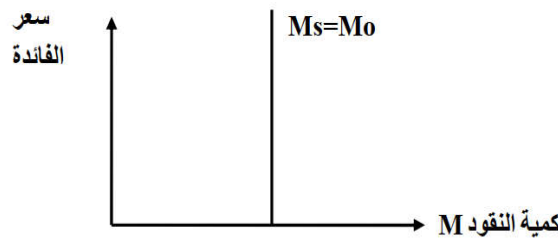
2- الحالة الثانية: حالة تحقيق العمالة الكاملة، في هذه الحالة فإن السلطات النقدية تتبع سياسة نقدية إنكماشية، و ذلك برفع أسعار الفائدة، و هذا الإرتفاع من شأنه أن يقلل من الإستثمارات، مما يترتب عنه تحقيق فائض في الطلب الكلي المولد للتضخم، فالتأثير الذي تحدثه التغيرات في عرض النقود طبقا للتحليل الكنتزي يتم من خلال التغيرات في أسعار الفائدة، و لتوضيح ذلك سنتعرض لعرض النقود، و الطلب على النقود و التوازن الكلي في النموذج الكنتزي¹.

1-2- عرض النقود:

و نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، و عليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

- المفهوم الضيق ($M1$): و يعرف بمجموع وسائل الدفع و يشتمل على النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة، و هي كل الأصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.
- المفهوم الواسع ($M2$): تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، و تشتمل على ($M1$) مضافا إليها الودائع لأجل و ودائع الإدخار قصيرة الأجل بالبنوك و ودائع التوفير لدى صناديق التوفير، و هي أقل سيولة من ($M1$).
- مفهوم السيولة المحلية ($M3$): تشتمل على ($M2$) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أذون الخزانة، و هي أقل سيولة من ($M2$)²، و المنحنى التالي يبين عرض النقود في النظرية الكنتزية:

الشكل (1-3): عرض النقود في النظرية الكنتزية



المصدر: بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة دكتوراه طور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 16.

¹ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

و يرى الكنزيون أن الزيادة في عرض النقود يصاحبها إنخفاض في سعر الفائدة، لأنه في نظرهم ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد، وأن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني و بالتالي زيادة الدخل الوطني¹.

2-2- الطلب على النقود : يرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع تدفع الأفراد إلى إظهار طلب على النقود دون أشكال الثروة الأخرى، و هذه الدوافع هي المبادلات و الإحتياط و المضاربة، و فيما يلي فكرة سريعة عنها²:

2-2-1- دافع المبادلات: يعد هذا الدافع أكبر الدوافع الثلاثة شيوعاً للطلب على النقود، بمعنى آخر هو الدافع الأساسي الذي يحفز المؤسسات الإقتصادية على الإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمواجهة نفقاتهم الجارية.

تتوقف كمية النقود المحتفظ بها لأجل المعاملات على حجم الدخل، أي كلما زاد الطلب على النقود لأجل المعاملات كان ذلك ناتجاً عن زيادة حجم الدخل والعكس صحيح بشرط ثبات العوامل الأخرى .

يمكن القول أن الطلب على النقود من أجل المعاملات هو دالة تابعة للدخل أي:

$$Md1 = f1(y) = \alpha1.y$$

حيث Md1: الطلب على النقود لأجل المعاملات؛

$\alpha1$: النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

و تجدر الإشارة إلى أن الطلب على النقود من أجل المعاملات يتناسب طردياً مع الدخل³.

حيث يوضح الشكل التالي منحنى الطلب على النقود بدافع المبادلات كما يلي:

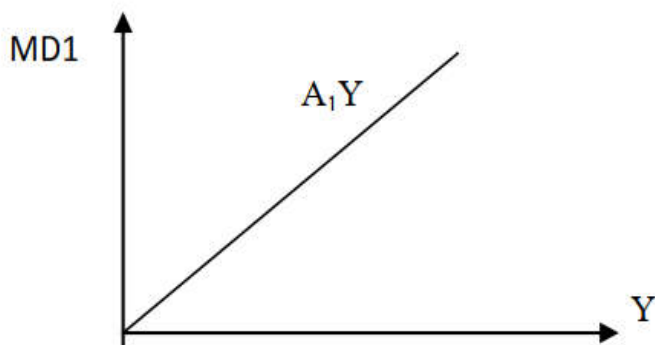
¹ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 15.

² أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى 2002، ص 248.

³ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

الشكل (1-4): الطلب على النقود بدافع المبادلات في النظرية الكنزوية



المصدر: رسول حميد: تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص35.

2-2-2-2 - **دافع الإحتياط** : إلى جانب الإحتفاظ برصيد نقدي من أجل المعاملات فلا بد من الإحتفاظ بجزء من الدخل لمواجهة النفقات الغير متوقعة، و يعتمد حجم الطلب على النقد بدافع الحيلة و الحذر على عوامل كثيرة منها توفر حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات (مثل : الكساد، البطالة ...)، غير أن الدخل يعتبر المحدد الأساسي لها، لذا يعتبر الطلب على النقود بدافع الإحتياط، كدالة تابعة للدخل أي¹:

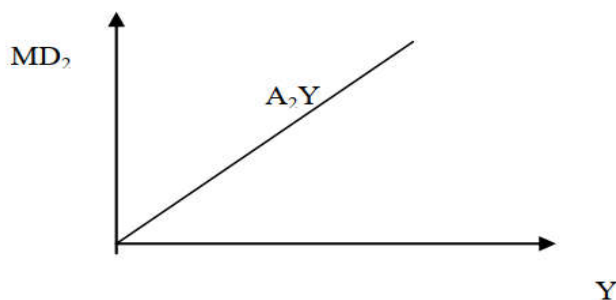
$$Md2=f2(y)=a2y$$

$Md2$: الطلب على النقود لأجل الإحتياط؛

$a2$: تمثل ذلك الجزء من الدخل المحتفظ به لدافع الإحتياط.

حيث يوضح الشكل التالي منحني الطلب على النقود بدافع الإحتياط كما يلي:

الشكل (1-5): الطلب على النقود بدافع الإحتياط في النظرية الكنزوية



المصدر: رسول حميد: تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص36.

¹ مرجع سابق، ص 16.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

من خلال العلاقة بين الطلب على النقود لغرض الإحتياط و الدخل هي علاقة طردية هي نفسها العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المعاملات و الدخل، و لذلك فعند تحليلنا نعتبر الطلب الكلي من أجل المعاملات أكان ذلك للمعاملات المخططة العادية أو المعاملات الغير مخططة¹.

2-2-3- دافع المضاربة : إن ما يميز التحليل الكينزي عن التحليل النيوكلاسيكي في موضوع النقود دافع الإحتياط و بشكل خاص دافع المضاربة، حيث هذين الدافعين لهما منطلق واحد نابع من إنتقاد لفرضية اليقين².

على أساس دافع المضاربة خلص بأن النقد يمكن أن يطلب لذاته، حيث الفرد يحتفظ بحجم معين من النقد ليس بناء على الدافع الأول أو الثاني لإقتناء السلع و الخدمات و إنما لتوظيفه في شراء القيم المالية و هذا ليس بهدف إمتلاك هذه الأصول المالية و إنما للقيام بالمضاربة³.

فطبقا لما قاله كينز في نظريته فإن سعر الفائدة ظاهرة نقدية و يعتبرها علاوة يقدمها طالبوا رؤوس الأموال للمدخرين كمكافأة لتنازلهم عن سيولتهم أو ثمن تنازلهم عن سيولتهم بالتعبير الإقتصادي و من هنا نستخلص علاقة تعطينا دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة بدلالة معدل الفائدة (i).

و يكون لدينا:

$$Md3=f3(i)$$

يعتبر الطلب على النقد من أجل المضاربة أهم ما أسهم به كينز في النظرية النقدية.

يعتقد كينز أن هناك مستوى عاديا لمعدل الفائدة يتذبذب حوله معدل الفائدة الفعلي أي أن هناك حدا أدنى، عندما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرتفعا بل أكثر من ذلك يكون نهائيا، يعني هذا أن المضاربين و الحائزين للثروة يفضلون النقد السائل على الأصول المالية الأخرى، و السبب في ذلك هو أنه عندما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد فالمرحلة اللاحقة لتحريكه تكون نحو الإرتفاع، و في هذه الظروف إذا ما قام أحد ما بشراء الأوراق المالية عند الحد الأدنى لمعدل الفائدة (أي أنه يستغني عن النقد السائل) فإنه سيتكبد خسارة أكيدة في رأسماله، لأن سعر السنة سينخفض في المرحلة اللاحقة، إذا لتفادي هذه الخسارة الأكيدة يفضل الأفراد الإحتفاظ بالسيولة بكل ما لديهم أو بكل ما يعرض

¹ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية و أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة لنيل شهادة

دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 249.

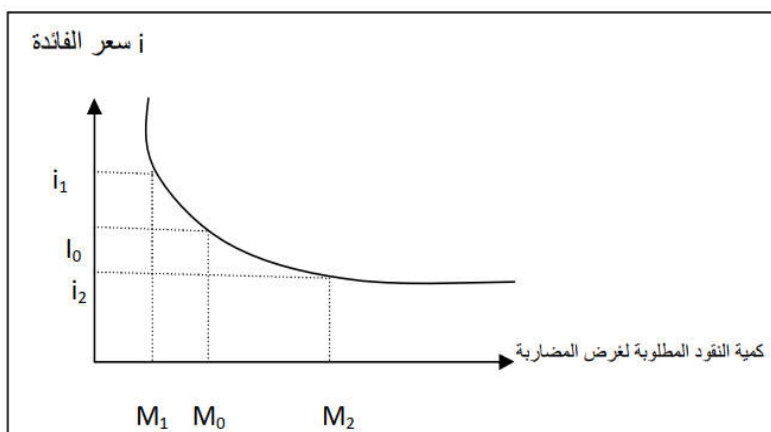
³ مرجع سابق، ص 249.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

من النقد و يفوق الطلب على النقد من أجل المعاملات، و يقال هنا أنهم سقطوا في مصيدة السيولة (التسمية تعود للإقتصادي الإنجليزي المعاصر كينز و زميله روبرتون)¹.

حيث يوضح الشكل التالي منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة كما يلي:

الشكل (6-1): الطلب على النقود بدافع المضاربة في النظرية الكنزوية



المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة الماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011، ص 27.

2-2-4- الطلب الكلي على الأرصدة النقدية: و يكفي الآن أن نجمع الطلبين على النقد من أجل

المعاملات و من أجل المضاربة لنحدث طلبا كليا، و الطلب الكلي على النقود هو:

$$M_d = f_1(y) + f_2(y) + f_3(i)$$

$$M_d = f(y, i) \quad \text{أو بشكل آخر:}$$

مع كون:

$$\frac{\delta f}{\delta Y} > 0 \quad \text{لأن الطلب على النقد بدافع المعاملات والدخل علاقة طردية؛}$$

$$\frac{\delta f}{\delta i} < 0 \quad \text{لأن الطلب على النقد بدافع المضاربة و معدل الفائدة علاقة عكسية}$$

3- توازن سوق النقود: يتم التوازن النقدي عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرضه².

$$M_d = M_s$$

¹ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² مرجع سابق، ص ص 17-18.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

و بما أن الطلب على النقود يكون دالة في كل من الدخل و سعر الفائدة $Md = f(y, i)$ و منه فإن:

$$Ms = f(y, i)$$

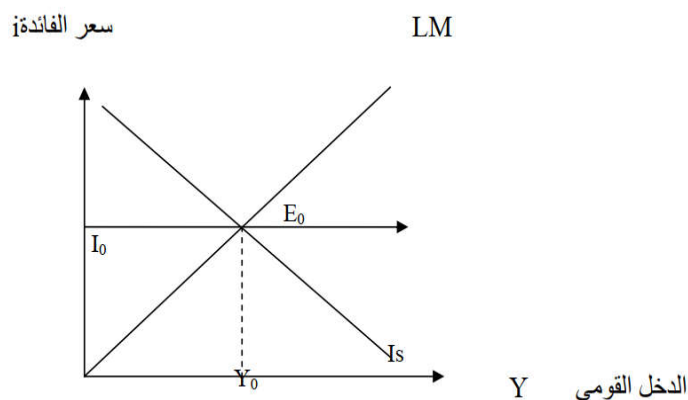
4- التوازن الكلي: نموذج (IS-LM)

إن التوازن الكلي عند كينز هو توازن نقدي و عيني، فالتوازن في سوق النقد هو تعادل الطلب النقدي مع العرض أما التوازن في سوق السلع فهو تساوي الإدخار مع الإستثمار.

هذا يعني أن التوازن النقدي يتحقق بتعادل عرض الأرصدة النقدية الحقيقية (M) مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (L) خلال فترة زمنية معينة، و هذا التوازن يمكن أن يتحقق في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق السلع الذي يتحقق في الأجل الطويل و الذي يسمى بمنحنى LM أما التوازن السلعي فهو الذي يتحقق بين سعر الفائدة I و الإدخار S و الذي يسمى بمنحنى IS.

أما التوازن الكلي فهو يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) مع منحنى التوازن النقدي (منحنى LM) كما هو مبين في الشكل التالي¹:

الشكل (1-7): منحنى IS-LM



المصدر: بوزعور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 99.

نلاحظ من الشكل السابق أن التوازن في السوق العيني و النقدي يتحقق عند مستوى الدخل و سعر الفائدة المشتركة على المنحنيين، و لكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل التام، فإذا أرادت الدولة الوصول إلى التشغيل التام فإنه يمكن إتباع إحدى السياسات التالية:

¹ بوزعور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2005-1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 99.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

- إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقود و تخفيض سعر الفائدة و ذلك بتحريك المنحنى LM إلى اليمين في الشكل السابق؛
- إتباع سياسة مالية لتخفيض الإستثمار عن طريق الإنفاق العام و ذلك بتحريك المنحنى Is إلى اليسار من الشكل السابق؛
- المزج بين السياستين مع السياسة المالية و السياسة النقدية و ذلك بتحريك المنحنيين معا في إتجاه اليمين. ما سبق يتضح أن كينز أعطى أهمية أكبر للسياسة المالية غير أنه لم يغفل السياسة النقدية و لكن تزايد مخاطر التضخم و البطالة في وقتنا الحاضر أصبح للسياسة النقدية دور كبير في معالجة هذه المخاطر¹.

المطلب الثاني: النظرية النقدية المعاصرة

أولاً: النظرية النقدية المعاصرة

تعرضت المدرسة الكينزية للعديد من الإنتقادات، بسبب ظهورها المشاكل الجديدة التي لم يعدها النظام الرأسمالي من قبل، و بفشل رواد هذه المدرسة في تقديم الحلول اللازمة ظهرت النظرية النقدية المعاصرة، محاولة الجمع و الربط بين نتائج المدخل النقدي التقليدي و نتائج المدرسة الكلاسيكية²، غير أن العودة الفعلية لتطبيق السياسة النقدية كانت بظهور النقديين "برعامه ميلتون فريدمان" و الذين يرون أن السياسة النقدية هي الأهم ضمن السياسات الإقتصادية و الأجدى لإعادة التوازن إلى الإقتصاد معتمدين في ذلك على عرض النقود بإعتبار أن التحكم في عرضها هو السبيل لذلك، من خلال قيام البنوك المركزية بعرض النقود وفقا للقاعدة النقدية بدلا من تقديرات و حكمة السلطة في إتخاذ سياسة نقدية معينة، و قد أحرزت وجهة نظر النقديين نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي و خصوصا بعد فشل سياسات تحقيق الإستقرار الكينزية في إحتواء التضخم الركودي³.

1-فرضيات التحليل النقدي المعاصر: لا بد من الإشارة إلى أهم و هي:

- إستقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- إستقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها؛

¹ مرجع سابق، ص 100.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ ديش فاطيمة زهراء، دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الإقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود البنوك و مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2017-2018، ص 34.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي؛
 - يتوقف الطلب على النقود على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي V عند الكلاسيك؛
 - عدم خضوع الأعوان الإقتصاديين للخداع النقدي.
- و لقد إعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظريته الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات و المخزون¹.

2-الطلب على النقود لدى فريدمان: يشير فريدمان إلى أن الطلب على النقود يعتمد على ثلاث عوامل

هي:

- #### 2-1- الثروة الكلية للفرد: التي تتكون من مجموعة من الأصول، حيث أكد فريدمان على الثروة و ليس الدخل كمصدر رئيسي للطلب على النقود، و الثروة هي أوسع من الدخل و تشمل إنتاجية الأفراد و الموجودات النقدية و المالية و الحقيقية، و قد إستخدم فريدمان سعر الفائدة للربط بين الدخل و الثروة، فإذا كان i : سعر الفائدة؛ y : الدخل؛ و w : الثروة فإن مجموع الثروة هو $(w=y/i)$.

إذن فحسب فريدمان فالثروة هي القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخول المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة، و يرتبط الطلب على النقود برأي فريدمان بعلاقة طردية مع الدخل الدائم فكلما زاد الدخل النقدي الدائم و ثروته زادت رغبة الأفراد بالإحتفاظ بأرصدة نقدية².

2-2- عوائد الثروة: يرى فريدمان أن عوائد الإحتفاظ بالثروة تتمثل في³:

- #### 2-2-1- النقود: و تعطي عائد يتمثل في الراحة و السيولة و الأمان، و تحقق عائدا نقديا عندما تودع لدى المصارف، و يعتبر المستوى العام للأسعار، المتغير الحاسم و الفعال و المؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود و لباقي أشكال الثروة.

¹ بناي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الإقتصادي دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009، ص 90.

² رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

- 2-2-2- السندات: هي أصل من أصول للثروة، تحقق عائد مالمكها يتمثل في سعر الفائدة الممنوح للسندات و المسجل على السندات نفسها، و يتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار، و على سعر الفائدة الجاري.
- 2-2-3- الأسهم: هي أصل مالي من أصول الثروة، تتحدد عائداته على أساس الأرباح، التي توزعها الشركات التي أصدرت الأسهم و معدلاتها و تغيراتها على المستوى العام للأسعار.
- 2-2-4- الأصول الطبيعية: هي الأصول الإنتاجية المادية التي تتمثل في رأس المال المادي كالألات و المعدات و التجهيزات، تحقق عائدا يتوقف على المستوى العام للأسعار، و معدل تقلباته و الإهلاكات التي ستصيب هذه الأصول.
- 2-2-5- رأس المال البشري أو الإستثمار الإنساني : يتمثل في التعليم و التدريب، و تحديد العائد من رأس المال البشري يعتبر صعبا، إلا أن هناك علاقة نسبية بين رأس المال البشري و المادي.
- 2-2-6- الأذواق و التفضيلات: يرى فريدمان أن أذواق الوحدات الإقتصادية تؤثر في الطلب على النقود و لكنه إفترض ثبات الأذواق لفترة زمنية معينة.

3- عرض النقود لدى فريدمان :

أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي و بشكل رئيس إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، و هكذا إعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية كمعدل الإدخار و الهيكل الصناعي¹.

غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا و هاما على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل الوطني و ذلك على النحو التالي:

- 3-1- الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى إرتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، و بالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي تنجر عنه زيادة في الإنتاج و التشغيل².

¹ محمد بلواي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي لمتنغاست، الجزائر، جوان 2012، ص ص 481-482.

² عصام لوشان، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد و تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص 12-13.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

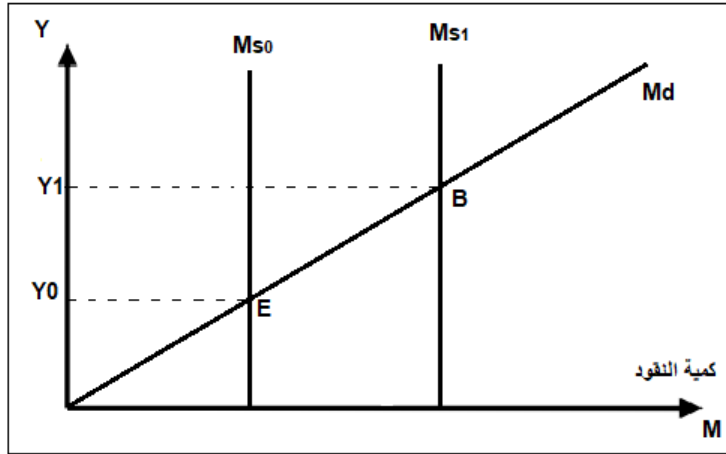
3-2- الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة ما يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور و من ثم ينخفض الإنفاق على السلع و الخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى.

بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني.

مما سبق يمكن القول بأن الفكرة الرئيسية للنظرية المعاصرة تتمثل في أن تغييرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الإحتلالات الإقتصادية و بذلك تؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي¹.

و يمكن أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-8): أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي



المصدر: عصام لوشان، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 13.

حيث يمثل المنحنى MS عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي، و يمثل المنحنى Md الطلب على النقود و هو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، و بالتالي تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد MS مع الطلب عليها Md عند مستوى الدخل النقدي Y_0 .

فإذا إرتفع عرض النقود من MS_0 إلى MS_1 فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالإحتفاظ به، و هذا يعني أن النقود يجب أن تنفق و بالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار و في كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي².

¹ مرجع سابق، ص 13.

² مرجع سابق، ص ص 13-14.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

4- دالة الطلب على النقود عند فريدمان :

يقرر "فريدمان" أن جزءا من الثروة يستثمر في صورة ودائع لها عوائد تتمثل في معدل الفائدة المتفق عليها، و بالتالي فإنه يمكن النظر إلى معدل على أنه معدل العائد على السندات والأسهم، أما بالنسبة للجزء من الثروة الذي لا يتلقى فائدة (الجزء السائل من الثروة) فإن أهم مكون من مكونات العائد عليه هو معدل التضخم المتوقع، و هو العامل الأهم بالنسبة لقرارات الإحتفاظ بالأصول، حيث أنه بزيادة مستوى السعر تنخفض القيمة الحقيقية للنقود.

إستعان "فريدمان" بمتغير الدخل الدائم للتعبير عن الثروة، و في الدراسات التي أجراها قرر "فريدمان" بعد سلسلة من الخطوات التبسيطية أن الطلب على النقود الحقيقية هو دالة الثروة، و التي تقاس بمتغير الدخل الدائم، و معدلات الفائدة إضافة إلى معدل التضخم المتوقع، و بذلك تتقارب نظرية "فريدمان" مرة أخرى من النظرية الكينزية، و تأخذ دالة "فريدمان" الشكل التالي¹:

$$M^d/P = f (Y^P, r^b - r^m, r^e - r^m, \pi^e - r^m) \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل كل من:

(M^d/P) : الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية؛

(Y^P) : الثروة مقاسة بالدخل الدائم؛

$(r^b - r^m)$: العائد المتوقع على السندات نسبة إلى النقود؛

$(r^e - r^m)$: العائد المتوقع عن الأسهم العامة نسبة إلى النقود؛

$(\pi^e - r^m)$: العائد المتوقع على حيازة السلع نسبة إلى النقود معدل التضخم المتوقع.

بما أن الطلب على أصل ما مرتبط إيجابيا بالثروة، فإن الطلب على النقود مرتبط إيجابيا بمفهوم الثروة (الدخل الدائم عند فريدمان)، و يستطيع الفرد حيازة الثروة في عدة أشكال إضافة للنقود، و صنف "فريدمان" هذه الأشكال في ثلاثة أنواع من الأصول: السندات، الأسهم العامة، السلع.

تتمثل الدوافع وراء حيازة هذه الأصول بدلا من النقود بالعائد المتوقع على كل منها نسبة إلى العائد على النقود (الأطراف الثلاثة الأخيرة من دالة الطلب على النقود).

¹ عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود و دورها في رسم و تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014، ص 109.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهوما، أهدافها، و وسائل ممارستها

يمكن إعادة صياغة دالة الطلب على النقود السابقة كدالة لسرعة تداول النقود بعد إجراء بعض التعديلات كما يلي¹:

$$V=P^Y/M=Y/f(Y^p, r^b-r^m, r^e-r^m, \pi^e-r^m).....(2)$$

5- تقييم النظرية النقدية المعاصرة:

5-1- يمكن حصر أهم الانتقادات و الصعوبات التي واجهتها المدرسة النقدية فيما يلي²:

- إن إعتبار أن للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة لكنهم لم يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه على العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواء في قطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع إرتفاع الإنفاق العام، غير أن إستبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في إقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل؛

- عدم واقعية إفتراض إستقرار دالة الطلب على النقود و هذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي بحوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد؛

- إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة فإعتبره عامل ثانوي بإعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات.

5-2- عند صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعرضتها العديد من الصعوبات نوجزها فيمايلي:

- إعتمادها على العديد من المتغيرات و التي يصعب حسابها كعائد رأس المال البشري، و الأذواق؛

- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العملي؛

- تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، و بذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة و المفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة، و بالتالي فهي صورة معدلة و موسعة لمعادلة التبادل لفيشر و مارشال.

¹ مرجع سابق، ص 109.

² إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الأول: السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، و وسائل ممارستها

الخلاصة

نستخلص من الفصل الأول بعدما حاولنا التعرض لسياسة النقدية من الجانب النظري أنه تعددت تعاريف السياسة النقدية و التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات و السياسات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في النظام النقدي و المتغيرات النقدية و الإقتصادية.

حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس كل الجوانب، و لتحقيق هاته الأهداف يجب المرور بالأهداف الأولية و التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة و ذلك لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في تحقيق إستقرار الأسعار، النمو الإقتصادي، التوازن الداخلي و الخارجي.

و لتحقيق الأهداف النهائية لسياسة النقدية يجب التوفر على قنوات إبلاغ دوافع السياسة النقدية و هي الطريق التي تسمح بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لإختيار الهدف الوسيط.

و من خلال ما سبق مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إهتم الفكر الإقتصادي بها من خلال مدارس فكرية، حيث كان من منظور الكلاسيك أن قيمة النقود تتوقف على حجمها و أن التغيير في قيمة النقود يرجع إلى العلاقة بين مستوى الأسعار و كمية النقود.

ثم المرحلة الثانية حيث تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، و التي أصبحت فيها ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و ذلك عن طريق مجموع القرارات و التدخلات التي تتخذها من خلال التأثير في المتغير النقدي (العرض النقدي).

ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية و النقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون معتمدين في ذلك على عرض النقود بإعتبار أن التحكم في عرضها هو السبيل لذلك وفق.

الفصل الثاني

التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة

النقدية في الجزائر

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري للسياسة النقدية على ماهية السياسة النقدية و أهدافها بالإضافة إلى وسائل ممارستها، و تعرفنا على مصداقيتها و قنوات إبلاغها، كما تعرفنا أيضا على محتوى السياسة النقدية من خلال المدارس الإقتصادية.

و من خلال ما إحتواه هذا الفصل إرتأينا أن نجعل عنوانه التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.

حيث قامت الجزائر غداة الإستقلال برسم عدة سياسات تنموية طويلة المدى إمتدت أغلبها من سنة 1970 إلى غاية 2016، و تم تقسيم هذه الفترة عبر مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في المرحلة التي سبقت الإصلاحات الإقتصادية لعام 1989 و فيما يخص المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاح الإقتصادي الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998، و المرحلة الثالثة كانت معاكسة تماما في توجه السياسة النقدية و تمثلت في مرحلة الإنعاش الإقتصادي بإعتماد السلطة النقدية على سياسة نقدية توسعية.

و منه تطرقنا في هذا الفصل إلى التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإصلاح النقدي كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق برنامج الإصلاح الإقتصادي

المبحث الأول: الإصلاح النقدي كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي

تعتبر الإصلاحات النقدية كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي، لذلك تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات لتسريع المسار الإنتقالي و تقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية له من خلال إصدار عدة قوانين للنقد و القرض.

المطلب الأول: تحولات التنظيم النقدي في إطار قانون النقد و القرض 10-90

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية، مما إستدعى السلطات النقدية إلى تعزيز و تقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية، و هذا من خلال إصدار قانون النقد و القرض رقم 10/90، حيث لوحظ أنه حصلت تطورات فيما يخص مجال إصلاح الجهاز المصرفي و المحافظة على قوته.

أولا : قانون النقد و القرض

1- قانون النقد و القرض 10-90:

يعتبر قانون رقم 10-90 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 يتعلق بقانون النقد و القرض¹، نصا تشريعيًا يعكس بحق الإعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات²، لقد جاء القانون عقب الإصلاحات و التعديلات التي حدثت بعد القانون المصرفي بعد عام 1986 و إتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الإقتصادية الجديدة خاصة منها الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق و لذلك جاء قانون 10-90 الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات المصرفية بالإضافة إلى أنه حمل معه أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي³.

2- هيكل النظام المالي في ضوء قانون النقد و القرض

لقد أدخل هذا القانون تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء كان الأمر يتعلق بهيكل البنك المركزي، و السلطة النقدية أو هياكل البنوك الأخرى، حيث تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالها لها في الجزائر، و كذا تم السماح بإنشاء بنوك خاصة.

2-1- بنك الجزائر: تعرف المادة 11 من قانون النقد و القرض البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي" و الذي يخص النقد و القرض لأحكام المادة 12، 13، 14 من هذا القانون و التي تنص على أن البنك المركزي يتعامل مع الغير بإسم "بنك الجزائر" و يخضع

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990، 23 رمضان عام 1410 هـ، العدد 16، ص 520.

² سنوسي علي، محاضرات في النقود و السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 232.

³ فودوا محمد، الإتجاهات الحديثة للسياسة النقدية في بداية الألفية الثالثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع نقود و مالية، السنة الجامعية 2016-2017، جامعة الجزائر 3، ص 232.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

لأحكام و القوانين التي ترعى التجارة في حالة التعامل مع الغير، و يتألف رأس ماله الأولي من تخصيص تكتبه الدولة كلية و يتم تحديده بموجب القانون (المادة 19) و هو المسؤول على تسيير السياسة النقدية للبلاد و تحديد أهدافها.

2-2- البنوك: بموجب هذا القانون و في المادة 114 تعرف البنوك على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المقررة في المادة 110 و 113 من هذا القانون و المتمثلة في:

- تسيير و تحديث وسائل الدفع؛
- جمع و تعبئة الإدخار؛
- ترشيد نشاط الائتمان.

2-3- المؤسسات المالية: بموجب المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، و رأس مالها تحدده المادة 111 بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون إستعمال الغير، و مصدر رأس مالها يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية و قروض المساهمة و الإدخارات طويلة الأجل.

2-4- الفروع الأجنبية: بموجب هذا القانون يسمح بإنشاء فروع البنوك الأجنبية و مؤسسات المالية الأجنبية، و قد منح كل الترخيص لمجلس النقد و القرض الذي يقر منح أو عدم منح الإعتماد، كما تحدده المادة 127، و كل هذا تحت مبدأ المعاملة بالمثل و شريطة منح البلد الأجنبي المعاملة نفسها أو الإمتياز للرعايا أو الشركات الجزائرية ببلادها، و من بين البنوك التجارية التي حصلت على ترخيص، بنك البركة، البنك المختلط، بنك الإتحاد¹.

3- إدارة و مراقبة بنك الجزائر: من خلال هذه الهيئة يتم تحديد مهام و مدة صلاحية محافظ البنك و معاونيه، و المسؤوليات الواجبة لكل هيئة:

3-1- مجلس النقد و القرض: المسمى فيما يلي "المجلس" كمجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية و مصرفية²، حيث يتكون المجلس من³:

- المحافظ، رئيسا ،

¹ بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي "حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2012-2013، ص ص 208-209.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، مرجع سبق ذكره، ص 523.

³ مرجع سابق، ص 524.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- نواب المحافظ الثلاثة، كأعضاء،
- ثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية و يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين عند الإقتضاء.
- 3-2- المحافظ و نوابه:** يتم تعيين المحافظ و نوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات و خمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية أيضا، و يكون ذلك في حالتين فقط: العجز الصحي و الخطأ الفادح، و تشمل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة الأعمال البنك المركزي¹:
- إتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية؛
- بيع و شراء الأملاك المنقولة و الغير المنقولة؛
- تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى؛
- كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية و سائر البنوك المركزية الأجنبية، و كذا الهيئات المالية الدولية، و يحدد مهام كل واحد من نوابه، و يحدد صلاحيتهم؛
- كما يمكنه الإستعانة بمستشارين فنيين من خارج دوائر البنك المركزي.
- 4- وظائف بنك الجزائر:** لقد زود قانون النقد و القرض بنك الجزائر بثلاث سلطات هي: السلطة نقدية، سلطة تنظيمية و السلطة إقتصادية.
- 4-1- السلطة النقدية:** تتضح من خلال نص المادة 19 من القانون 90-10 و تندمج هاته السلطة ضمن إستعادة البنك المركزي لدوره الأساسي كهيئة إصدار و بنك البنوك، و على هذا الأساس يقوم بما يلي:
- يحتكر إصدار العملة الممتثلة في الدينار الجزائري؛
- يحدد عن طريق التنظيم إصدار الأوراق النقدية الورقية المعدنية؛
- يحدد قيمة و شكل و حجم و مواصفات الأوراق النقدية و القطع المعدنية؛
- وضع شروط كيفية مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع المعدنية؛
- منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية؛
- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة و غير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة).

¹ بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي "حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)", مرجع سبق ذكره، ص 209.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

4-2- السلطة التنظيمية: أصبح لمجلس النقد و القرض سلطة إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بمجالات إصدار النقد و تغطيته، و شروط العمليات المصرفية من خصم و إعادة خصم و إنشاء غرف المقاصة و شروط فتح البنوك و فتح مكاتب التمثيل و كذا قواعد حماية الزبائن و مراقبة الصرف.

4-3- السلطة الإقتصادية: و تشمل جانبين مهمين هما: تقديم القروض من جهة و منح الإعتماد للمستثمرين من جهة أخرى، فبشأن تقديم القروض تنص المادة 72 من قانون النقد و القرض على منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، حيث تكون مضمونة بسندات صادرة عن خزينة الجزائر أو بالذهب أو سندات قابلة للخصم، و تتمثل الغاية من هذه القروض في:

- تطوير وسائل الإنتاج قصد رفع قدرات المؤسسات الإقتصادية؛
- تمويل الصادرات بغرض جلب العملة الصعبة و تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- تمويل مشاريع السكن.

أما بشأن منح الإعتماد للمستثمرين فحسب المادتين 181 و 184 من قانون 90-10 تحول مجلس النقد و القرض إلى ملتقى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة المقيمة و الغير المقيمة، و أداة قانونية لتنظيم هذا التدفق أيا كان غرضه، لكن تقلصت سلطة البنك في هذا المجال بصدور المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار، و أصبحت سلطة البنك تقتصر على الإعتمادات المتعلقة بإنشاء المصارف الخاصة أو فتح مكاتب التمثيل¹.

5- صلاحيات مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية: يمارس مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية ما يلي²:

- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية، و حجم القرض؛
- يحدد معايير و شروط عمليات البنك المركزي المتعلقة بعملية الخصم و قبول السندات تحت نظام الأمانة و رهن السندات العامة و الخاصة؛
- وضع شروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية و لا سيما فيما يخص تغطية و توزيع المخاطر و السيولة؛
- مراقبة الصرف و تنظيم سوقه؛

¹ عزازي حسبية، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود و بنوك، السنة الجامعية 2010-2011، جامعة الجزائر 3، ص ص 181-182.

² سنوسي علي، محاضرات في النقود و السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 237-238.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية، و زيادة على مهل تسليم الحسابات و البيانات.

ثانيا: مبادئ قانون النقد و القرض:

أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن عرضها في النقاط التالية:

- **الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، و لكن بصدور هذا القانون أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد، و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.
- **الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر الذي أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، و خلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، و جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين و أصبح تمويل الخزينة قائما على قواعد جديدة.
- **الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان:** كانت الخزينة في الإقتصاد الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الإستثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، و خلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، فجاء قانون النقد و القرض لحل هذه المشكلة حيث أبعاد الخزينة من منح القروض للإقتصاد، ليبقى دورها مقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و عليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول على منح القروض في إطار مهامه التقليدية.
- **وضع نظام مصرفي على مستويين:** و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، و نشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، و بموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها¹.

¹ بوكريطة عبد القادر، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مذكرة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة ماجستير في الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي تخصص إحصاء تطبيقي، I.N.P.S، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 45-46.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

ثالثا: أهداف قانون النقد و القرض

تتمثل أهداف قانون النقد و القرض فيما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي، إذ ألغى التمييز بين القطاعين العام و الخاص، و بين القطاع الوطني الخاص و القطاع الأجنبي؛
- رد الإعتبار لدور بنك الجزائر في تسيير النقد و القرض؛
- تحرير الخزينة العمومية من عبئ القروض و منح القروض، و جعل ذلك من مهام المصارف؛
- إعادة الإعتبار لقيمة الدينار؛
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية؛
- التطهير المالي للقطاع المالي و إشتراك سوق مالية في تمويل الأعوان الإقتصادية¹.

رابعا: تقييم قانون النقد و القرض:

أحدث قانون النقد و القرض 90-10 القطيعة مع الممارسات الإقتصادية و المالية السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي و مالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الإقتصاد و مع معايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة، و سمح للبنوك بالمقابل النشاط و العمل المصرفي وفق معايير إقتصاد السوق، و منذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير في الشبكة المصرفية من حيث عدد و طبيعة البنوك، بالإضافة إلى العمل البنكي المرتكز على الرشادة الإقتصادية و الطابع التجاري و المنافسة إلى حد معين، بالإضافة أصبح العمل المصرفي يتم في إطار المراقبة و تحمل الخطر و تجسد ذلك بإنشاء اللجنة البنكية التي تسهر على حسن سير و تطبيق و إحترام التشريعات و القوانين البنكية، و منها القواعد الإحترازية².

إلا أنه بعد أكثر من عشر سنوات من تطبيقه بدا من الضروري تعديل أحكام بعض مواده، من خلال صدور عدة أوامر:

¹ عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية فرع تقنيات كمية لتسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 88.

² مرجع سابق، ص 89.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- الأمر 01-01 مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق 27 فبراير سنة 2001، يعدل و يتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق ل 14 أبريل سنة 1990 و المتعلق بالنقد و القرض¹، و قد خص التعديل بعض المواد المتعلقة عموما بإدارة و مراقبة بنك الجزائر².
- الأمر 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد و القرض³، حيث دعم هذا الأمر شروط التأسيس و الرقابة.
- حسب الأمر 11/03 و المتعلق بالنقد و القرض أصبح مجلس النقد و القرض سلطة نقدية مكلفة بتصميم السياسة النقدية، و قواعد الإشراف عليها، و متابعتها و تقييمها، على أساس الإسقاط (التنبؤ) النقدي المعد من قبل بنك الجزائر، يحدد المجلس الأهداف النقدية، لا سيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية و القرضية، و يحدد إستخدام النقد، و يحدد قواعد الإحتراز المطبقة على عمليات السوق النقدية، و يضمن أيضا حسن نشر المعلومات في السوق .
- و من جهة أخرى تنص المادة 35 من هذا الأمر أن "مهمة بنك الجزائر تتمثل في ميادين النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا يكلف بتنظيم الحركة النقدية، و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض، و يسهر على حسن سير تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف"⁴.
- الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431هـ الموافق 26 أوت 2010، يعدل و يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لي 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض⁵.
- الأمر رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439هـ الموافق 11 أكتوبر سنة 2017م، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض⁶.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-01، 5 ذو الحجة 1421هـ الموافق 28 فبراير 2001، العدد 14، ص 4.

² عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2013/1990، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11، 2 جمادى الثانية 1424هـ الموافق 27 أوت 2003م، العدد 52، ص 3.

⁴ عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990-2013)"، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 10-04، 22 رمضان 1431هـ الموافق أول سبتمبر 2010، العدد 50، ص 11.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-10، 21 محرم عام 1439هـ الموافق 22 أكتوبر سنة 2017م، العدد 57، ص 4.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

المطلب الثاني: تحليل الوضعية النقدية للفترة 1970-1989

تعرف هذه الفترة بالمرحلة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989، و يمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى فترتين متميزتين، إلا أن لكل واحدة منهما خصوصيتها.

أولا: الفترة ما بين 1967-1979

شهدت هذه الفترة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية و هي المخطط الثلاثي (1967-1969)، و الرباعي الأول (1970-1973)، و الرباعي الثاني (1974-1979)، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979).

و أهم ما ميز هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات الأخرى، سياسات تنموية غير متوازنة، و ذلك بالإعتماد على القطاعات الخاصة بإنتاج وسائل الإنتاج على حساب القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية، هذه الإستراتيجية نتج عنها معدل إستثماري مرتفع حوالي 50% خلال الفترة، و نسبة نمو مرتفعة بلغت في المتوسط 7% في عام 1979، كذلك إعطاء أهمية للإنفاق الإستثماري على حساب الإنفاق الإستهلاكي أدى إلى حدوث فائض في الطلب الكلي نتيجة عدم إرتباط القوة الشرائية المتزايدة من جراء سياسة التصنيع من الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات، الشيء الذي أدى إلى ظهور السوق المزدوجة (السوداء).

إن تمويل هذه الإستثمارات كانت تتحمله الخزينة بطريقة أو بأخرى، حيث كانت هذه الأخيرة تعطي ضمينا موافقتها لكافة القروض الإستثمارية، و في حالة عدم قدرة المؤسسات العامة على الإلتزام بمستحققاتها تقوم البنوك التجارية التي ساهمت في عملية التمويل بطلب الخزينة بتسديد هذه المبالغ.

أما مصادر هذه الأموال، و بحكم أن الخزينة هي الممثلة للحكومة في الميدان المالي، فكانت تقوم بتعبئة كل الأموال المتاحة عن طريق تحصيل الضرائب و مخصصات إهلاك المؤسسات العامة أو الفائض المالي للصناديق كالضمان الإجتماعي، الشيخوخة، التأمين و الإدخار... إلخ، و هذا بعد إلتزام هذه الهيئات و المؤسسات بإيداع حساباتها في البنوك و الإكتتاب في سندات الخزينة¹.

¹ علوان الضاوي، السياسة المالية فاعليتها و آثارها النقدية في الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد المعرفة و العولمة، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الدراسية 2016-2017، ص ص 153-154.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

و كانت الخزينة تتكفل بالديون و ذلك لتخفيف الضغط على قدرات البنوك التي كان دورها لا يتعد همزة وصل بين الخزينة و المؤسسات العامة، مما أجبر الخزينة اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم القروض، مما أدى إلى الإستدانة المستمرة و المتزايدة للخزينة العامة إتجاه مؤسسة الإصدار.

و لكن إنطلاقا من المخطط الرباعي الثاني الذي صادف إرتفاع أسعار النفط (عام 1973) إنتهجت سياسة ميزانية تعتمد أكثر على الفائض الموازنة في تمويل الإستثمارات و تسوية وضعية الخزنة العامة تجاه البنك المركزي¹.

و في هاته المرحلة لقد إختارت الجزائر النظام الإقتصادي الموجه مركزيا مما جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الإقتصادية العامة، فإنحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الإحتياجات التمويلية للأنشطة الإقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الإقتصاد الوطني، و بالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الإقتصادي.

أما السياسة النقدية كانت عبارة عن سياسة إئتمانية يأخذ فيها القرض المصرفي الأولوية في تمويل النشاط الإقتصادي و كانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية و أن الأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض، فإستخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض بعيدا عن متطلبات الإستقرار النقدي².

ثانيا: الفترة ما بين 1980-1989

عرفت هذه الفترة بمرحلة المخططات الخماسية، حيث شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول (1980.1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985.1989) و تسمى هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية و تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الإقتصادية التي آل إليها الإقتصاد خلال الفترة السابقة بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد.

إن الإستراتيجية التنموية التي وضعت لهذه الفترة (1980-1989) جعلت المحور الهام لعملية الإستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل، و ذلك من خلال بعث البرامج الإنمائية الكبرى، و تنمية القطاع الفلاحي، و إعادة تكوين الموارد الطاقوية، و تعزيز الهياكل القاعدية الأساسية إضافة إلى الأعمال الهادفة إلى التقليل من حدة التقلبات الإقتصادية و الإجتماعية³.

¹ مرجع سابق، ص 154.

² مريم ماطي، البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية في ظل الإقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-261.

³ علوان الضاوي، السياسة المالية فاعليتها و آثارها النقدية في الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 154.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

حيث أدى الإرتفاع الهائل في أسعار النفط سنة 1979 إلى زيادة الإيرادات المتحصل عليها من صادرات النفط، و هذا من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980، و لذلك نجد أن التمويلات كانت تعرض على الجزائر، و تعطي صفقات ذات تكنولوجية متطورة، حيث توجه إلى قطاع المحروقات بصفة خاصة و الذي أدى بدوره إلى إرتفاع الصادرات.

و هكذا نجد أن فترة الثمانينات تميزت بطابع الإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية الضرورية منها و غير الضرورية، و كان هذا كله على حساب عاملي الإستثمار و التشغيل، و بذلك أدى إلى ظهور البطالة بشكل فادح، و ضعف في مردودية المؤسسات العمومية، و التي خصصت لها الدولة إستثمارات جد ضخمة، و بالتالي لجأت الدولة إلى توجيه الإستثمارات الجديدة و ذلك بهدف تدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق و السدود و قطاع البناء و الصناعات الخفيفة، و ذلك بإعتمادها شبه الكلي على الموارد الخارجية، و بما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد إعتقادا كليا على تصدير المحروقات، حيث كان شديد التأثر للصدمات الخارجية و خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، و هذا ما حدث سنة 1986، حيث إنهارت إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، أي نسبة 43% و ذلك سببه إختيار أسعار المحروقات بأكثر من نصف قيمتها¹، و بسبب إعتقاد الجزائر على موارد المحروقات في تمويل الإقتصاد بنسبة 95% دون مصادر أخرى و تراجع أسعار النفط من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 إنخفضت إيرادات الدولة من العملة الصعبة و التي إنعكست مباشرة على عوائد الصادرات².

و قد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات و أسعار الفائدة و كذلك بسبب تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي في سنة 1985، و في نفس الوقت نجد أن الدولار الأمريكي فقد نص قدرته الشرائية، و هذا ما أدى إلى زيادة الديون الخارجية كنتيجة لذلك بحوالي 7 ملايين دولار، و هذا ما أدى إلى العجز في تسديد الديون و كان ذلك كنتيجة لتراكم الديون الخارجية للجزائر، حيث إرتفعت من 10 مليار دولار إلى أن وصلت إلى 28.6 مليار دولار أواخر الثمانينات³.

¹ جندي مراد، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة (Revue d'économie et de statistique appliquée)، المجلد 9، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص 104-105.

² مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الإقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

³ جندي مراد، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

ثالثا: قانون نظام البنوك و القروض

تميزت الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1990 بالعديد من الإصلاحات العميقة التي مست العديد من الميادين، كان الهدف منها التحول بالنظام الإقتصادي و مبادئه و مؤسساته نحو إقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق.

و من بين أولى الإصلاحات إصدار قانون بنكي جديد و هو القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، و الذي كرس مساعي السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في إطار المخطط الوطني للقرض المنسجم مع المخطط الوطني للتنمية إذ تم إعتبار البنك الجزائري و مؤسسات القرض بمثابة مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و ذات رأس مال ملك للدولة، أو لأحد مؤسساتها طبقا لأحكام القانون المسير للأملاك الوطنية¹.

يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي²:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الإستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛
- إستعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك؛
- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛
- إستعادة البنوك و مؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الإدخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بإمكانها خلق الإئتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، لما إستعادت البنوك حق متابعة إستخدام القروض و كيفية إسترجاعها و الحد من مخاطرها.

و رغم كل هذه المعطيات إلا أن هذا القانون لم يخلو من النقائص و العيوب حيث لم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك و ذلك سنة 1988، و عليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى و هذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالإعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، و كان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بإنسجام البنوك

¹ بوكريطة عبد القادر، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² جيداني ميمي زوجة أحنف، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية لإستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لئيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 156.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

كمؤسسات مع القانون، و في هذا الإطار جاء القانون الصادر في 12 جانفي 1988 رقم 88-06 المعدل و المتمم للقانون 86-12¹.

و من أهم البنود التي تضمنها القانون رقم 88-06 نقدمها في النقاط التالية²:

- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الإقتصاد الكلي؛
- يعتبر المصرف شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الإستقلالية المالية و التوازن الحاسبي أي أن نشاط المصرف يخضع إبتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية و المردودية و لكي يحقق ذلك يشترط أن يكيف نشاطه في هذا المجال؛
- إعطاء الإستقلالية للبنوك في مجال لتنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات؛
- بإستطاعة المؤسسات المالية غير المصرفية أن تعمل بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أهم السندات الصادرة عن المؤسسات التي تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يجوز لمؤسسة القرض أن تتقدم إلى الجمهور لغرض الإقتراض على المدى الطويل كما يجوز لها أن تطلب ديون خارجية.

بعد إستعراض أهم الإصلاحات الإقتصادية و المالية و النقدية خلال فترة الثمانينات و بعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك التي أصبحت تسيير وفق القواعد التجارية و المردودية على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية إقتصادية.

و بالتالي نستنتج بأن إستقلالية المصارف بكونها مؤسسات إقتصادية عمومية قد طبقت و بالشكل الموالي يوضح لنا النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية إصلاح سنة .

¹ بوكريطة عبد القادر، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² حمزة علي، دور السياسة النقدية و المالية في إنجاح الإصلاحات الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016-2017، ص 236.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق برنامج الإصلاح الإقتصادي

المطلب الأول: السياسة النقدية ضمن برنامج الإستقرار و برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي

أولاً: برنامج الإستقرار الإقتصادي

بدأت الجزائر منذ التسعينات بإنتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي و التعديل الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية حيث تركزت هذه السياسات على التحول نحو إقتصاد السوق و تغيير دور الدولة في النشاط الإقتصادي و تغيير حجم الإستثمار العام و الخاص.

1- برنامج التثبيت الإقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30م:

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الإتفاقيات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئياً و البعض الآخر لم يجد مجالاً للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الإتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الإقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينيات و مع توقف منح القروض و المساعدات الإقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى إتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع إن أهداف و محتوى الإتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية¹، حيث تحصلت الجزائر بموجبه على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما إستفاد الإقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة².

و هذا ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و إعتماد أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم، و تخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

¹ مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى 2008، ص ص 109-110.

² بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2016-2017، ص 235.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- إلغاء عجز الميزانية، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية¹.

إضافة إلى ذلك تم صدور قانون النقد و القرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الإتفاق تمثلت في ما يلي:

● تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري، إستحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، إعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح الرخص الإستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شأنه أنه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية².

● السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية، إن مدة الإتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل إستقرار الإقتصاد الجزائري بحيث أنه خلال هذه المدة سجلت إرتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الإستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الإقتصادية العمومية، إستهلاك إحتياطات الصرف التي إنتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث إنتقلت من 26.859 دولار سنة 1989م إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما إنتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991³.

2-برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30:

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة دفع عجلة الإصلاحات مما جعل المفاوضات تتواصل بينهما و بين صندوق النقد الدولي، و مع بداية شهر أيلول 1990 توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في يونيو 1991، و حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 4.3 مليون دولار.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ مرجع سابق، ص 111.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

و تميزت هذه الفترة بإستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل (10 أشهر)، و يهدف هذا الإتفاق إلى تقليص حجم تدخل الدولة في الإقتصاد، و رفع معدل الفائدة على القروض البنكية، كذلك تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار، و إصلاح النظام الضريبي، و العمل على ترشيد الإستهلاك و الإدخار... الخ¹.

و يمكن تلخيص بعض الإجراءات التي تم الإتفاق عليها كما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الإستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الإعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الإدخار و التخفيض من الإستهلاك؛
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات².

و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:

- إنخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990م إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991م إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992م مع إرتفاع خدمة المديونية، حيث إنتقلت من 73.9% في سنة 1991م إلى 76.5% سنة 1992؛
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و إلى إرتفاع الإيرادات؛
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليار دولار؛
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992م مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث الهدف من ذلك تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب و بالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات³.

¹ علوان الضاوي، السياسة المالية فاعليتها و آثارها النقدية في الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 156.

² مرجع السابق، ص 156.

³ مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 112-114.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

لكن إبتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري حيث زاد الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي و ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1992-1993م) مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية الدولة و منها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب إرتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%¹.

إن مع حلول سنة 1992م سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993م أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع الأجور و رواتب العمال في سبتمبر 1991م و كذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الإجتماعية إبتداء من فيفري سنة 1992م و بالتالي إنتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دينار عام 1991م إلى 110.3 مليار دينار سنة 1992م أي بزيادة تتجاوز 50% بالقيمة الجارية و ما يزيد عن 23% بالقيمة الحقيقية، بالإضافة إلى إرتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% و بالتالي فإن العجز الخزينة لسنة 1993م أدى إلى إرتفاع نفقات الميزانية.

كما سجلت الإيرادات إنخفاضا بسبب إنخفاض أسعار النفط حيث إنخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992م إلى 17.65 دولار مع إرتفاع أسعار الصرف حيث إرتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.5 دينار لنفس الفترة، و نتيجة لرفع كتلة الأجور و المرتبات طبقا لإجراءاته الجزائرية على الجزائر بمنعها من سحب القسط الأخير المقدر ب 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة، و بالتالي نجد أن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في ميثاقه².

3-برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

الذي يمتد من أفريل إلى مارس 1994-1995 يهدف برنامج الإستقرار الإقتصادي إلى إستعادة النمو الإقتصادي، و التحكم في البطالة و التضخم، و تحسين فعالية الشبكة الإجتماعية، و يتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:

- تسريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع إستمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب؛

¹ مرجع السابق، ص ص 114-115.

² مرجع السابق، ص ص 116-117.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 بنسبة 40.17% (36 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار؛
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، و هذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الإجتماعية و الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي)؛
- تحرير التجارة الخارجية¹.

إن هذه الإستراتيجية في إعتقادي مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي، و عليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة ب 731.5 مليون حقوق سحب خاصة و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى إسترجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية و تمت إبرام عدة إتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون.

و بالتالي جعلت الجزائر تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها و أرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات فطلبت من إيطاليا إعادة هيكلة الديون المقدرة ب 2,352 مليار دولار، إلا أن الضمانات التي طلبتها من الجزائر بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض التي تعاد هيكلتها كانت صعبة، و لم يتم ذلك و نفس الشيء بالنسبة للقرض الليبي، بحيث تعثرت مساعي الجزائر في تحقيق ذلك، إلا أن الإيرادات الصافية الباقية بعد تسديد أصل الدين لم تتجاوز مليار دولار سنة 1993، و قدرة خدمات الدين في نفس السنة بنسبة 9, 18% من الناتج الوطني الإجمالي، أما الأسباب التي دفعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فنوردها بإيجاز فيما يلي:

- ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992 نتيجة زيادة الإنفاق على تنشيط الإقتصاد و ذلك بزيادة الإستثمار من جهة، و تمويل إعادة تأهيل الشركات و المؤسسات الإقتصادية من جهة أخرى؛
- ضرورة توفر ما يقارب 6,7 مليار دولار لدفع العملية الإنتاجية في الإستمرار خاصة و أن الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية؛
- عجز ميزان المدفوعات بعد التراجع المسجل في أسعار النفط، حيث قدر العجز ب 3,1 مليار دولار سنة 1994؛

¹ بلغنو سمية، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد العاشر، ص 26.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- إرتفاع حاد في التضخم مع عجز في إستيراد قطع الغيار و الآلات الصناعية، مما أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%؛
- إمتناع بعض الدول عن منحها قروض للجزائر إلا بعد إتفاقها مع صندوق النقد الدولي و خاصة فرنسا لأنها من أكبر دائني الجزائر.

و بررت الحكومات المتعاقبة على رفض إعادة الجدولة لسببين:

1- الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحققاتها نتيجة لفوائد الصادرات من النفط و الغاز قبل تدهور أسعارها؛

2- كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فإذا ما قبلت إعادة الجدولة حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس¹.

و من خلال تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي الممتد ما بين 1994-1995 تم إمتصاص إختلالات الإقتصاد الوطني بصفة أساسية، حيث إنقضت فترة الركود الإقتصادي الذي ساد عام 1994 من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى التحكم في الضغوط التضخمية، كما ساهم توازن الأسعار النسبية و تقليص عجز الخزينة الذي بلغ 4,4% من الناتج المحلي الخام سنة 1994 و صرامة السياسة النقدية، في تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالإستقرار النقدي و تحفيز عملية إستئناف النمو، و الذي سجل إرتفاعا ملموسا إبتداء من سنة 1995 قدر بـ 3.91%.

و من بين النتائج التي تم تحقيقها بعد تطبيق هذا البرنامج ما يلي²:

- إرتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك؛
- إنخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995؛
- إنخفاض العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,4% مقابل 5,7% المقدرة في البرنامج الحكومي؛
- نمو الناتج المحلي الحقيقي نموا سلبيا بمعدل 0,4% سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـ 2%؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50% خلال الفترة (1994-1995)، حيث أصبح يساوي 23 دج لكل واحد دولار نهاية 1994 ثم 45 دج لكل واحد دولار نهاية 1995؛

¹ مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-120.

² بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- تقليص حجم مديونية الحكومة إتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار؛
- إنخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 بعدما كانت 82.3% سنة 1993 نتيجة إعادة الجدولة مع نادي باريس و لندن؛
- فرض نسبة 25% كإحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية و في نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة بـ 16.5% سنويا؛
- رفع أسعار الفائدة خلال سنة 1994 و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفائدة في السوق النقدي ما بين البنوك؛
- إرتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994 و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة، كما تم فرض 25% كمعدل إحتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية؛
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 1995.

و من هنا يمكن القول أن السلطات النقدية بدأت تعتمد لأول مرة آليات السوق و ذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال رفع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة و فرض نسبة 25% إحتياطي إجباري، إضافة إلى تطبيقها سياسة الصرف المرن فضلا عن تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية و تخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، و كذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي و هذا في شكل مزادات القروض، و تحديد مستوى السحب المكشوف¹.

إن الإتفاق الثالث المسمى بإتفاقية الإستعداد الإئتماني تتلخص أهدافه فيما يلي²:

- إعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة؛
- البحث عن التوازنات المالية الكلية؛
- التخفيف من حدة البطالة و ذلك بتكثيف الشغل و الإنتاجية الفلاحية عن طريق إستخدام الموارد البشرية و زراعة المساحات القابلة للزراعة و توسيع المساحات المسقية؛
- إنخفاض قيمة الدينار بحيث وصل إلى 36 دينار مقابل دولار واحد؛
- العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% و ذلك خلال سنة (1994-1995م)؛

¹ مرجع سابق، ص ص 240-241.

² مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- إعطاء أهمية للإستثمارات الوطنية و الأجنبية و تشجيعها، و إنتعاش قطاع الصناعات عن طريق عملية إعادة الهيكلة؛
- تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات، و إعطاء قطاع المحروقات قانونا؛
- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الإستهلاك و الإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الإجتماعية، و ذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر ب 9.2% سنة 1993م؛
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة و كذلك الحقوق الجمركية.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي من 1995/03/31 إلى 1998/04/01:

يقصد بالتعديل الهيكلي: "مجموعة السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الإقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي"¹، و لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون و بمشروطة تسمح بترسيخ مبادئ إقتصاد السوق، أما مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية و الإقتصادية الداخلية منها و الخارجية².

و منه بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، و تحت ضغط الأزمة الإقتصادية و المالية و الأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، و مرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، و على إثر هذه الإتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن³.

وافقت المؤسسات المالية الدولية على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة لفترة ثلاثة سنوات و ذلك بتاريخ (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998) بمبلغ 28,1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127%، 9 من حصة الجزائر، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول و قدره: 325,28 مليون وحدة حساب خاصة على أن يتم سحب و إستخدام المبلغ المتبقي 08,844 وحدة

¹ إلياس ميدون، تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الإقتصادي الهيكلي، مجلة إيزا للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيزي، الجزائر، العدد 1، 2018، ص 26.

² حنيدى مراد، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2003-2004، ص 268.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

حساب خاصة على أقساط يتم إستنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998 جاء هذا الإتفاق عقب إتفاق التثبيت لسنة 1994 و الذي تمكنت الجزائر بموجبه إفتكاك نتائج مرضية لصندوق النقد الدولي، كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة للإلتزاماتها على أعضاء نادي باريس، و المتعلقة بخدمة الديون المتوسطة و طويلة الأجل التي حل ميعاد إستحقاقها خلال فترة البرنامج.

و قد تضمنت رسالة النية المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة السياسات الإقتصادية و المالية للجزائر للفترة أفريل 1995 – مارس 1998 شملت ما يلي:

- شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية لأجل تحويل الإقتصاد الجزائري إلى نظام إقتصاد سوقي حر إلا أن هذا التحول عرف تباطوء في سنوات 1992-1993؛

- حيث أحدثت قيود خارجية: إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية و الصرف، و الضغوط الإجتماعية بصرامة سياسة الميزانية، و هو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الإتفاق مع بداية شهر مارس 1994 مع الصندوق؛

- بالرغم من التقدم الملموس غير التام في خلال أشهر تمكنت الإستراتيجية الإقتصادية الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة للإقتصاد الجزائري الإستمرار في محاربة المشاكل الفعلية بصفة خاصة إذ أن الإقتصاد الجزائري لا يزال رهين قطاع المحروقات بصفة شبه كلية لمجموع إيرادات الصادرات¹.

و إن أهم محاور هذا البرنامج نلخصها فيما يلي:

1-السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، و ذلك من خلال إمتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الإئتماني و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، و قيمة السقوف الإئتمانية، و تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و تطوير أسواق المال و خفض أو إلغاء الإئتمانات التفصيلية لقطاعات معينة².

¹ حمزة علي، دور السياسة النقدية و المالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر خلال الفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² مدني بن شهر، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص 145.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

2- تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية و حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع و الخدمات، و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب ب 200% تماشياً مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994م و 1996م بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994م يسودها نظام الأسعار المدعومة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و إرتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية¹.

3- تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك و الإتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي².

4- تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية و تشجيع القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للإستثمار الوطني و الدولي و قد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للإستثمار و إتخاذ مجموعة من التدابير³.

5- قطاع الفلاحة:

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو إهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر و التي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته و إندماجية في المخطط الإقليمي و عليه كان لازماً إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع⁴.

¹ مرجع سابق، ص 146.

² مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.

³ مرجع سابق، ص 132.

⁴ مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص 156.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

6- قطاع السكن:

الإجراءات التي من شأنها إصلاح هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، و قد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير و العقار، و التمويل، فالتعمير هو إستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقاري القابل لتهيئة العمرانية و ذلك من خلال إقرار الحقيقة الإقتصادية و الشفافية في المعاملات العقارية و تعيين الأراضي القابلة للتهيئة العمرانية و إستكمال إعداد خطط التهيئة و المقدرة ب 600 خطة منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997 كما أن إعادة هيكلة مناطق المؤقتة و تهيئة القطاعات المهيأة من الناحية العمرانية و ترقية السكنات المبنية مع تعزيز الرقابة على البناءات الغير الشرعية تلك هي الإصلاحات في مجال التعمير أما في مجال التمويل فإن الإصلاحات التي أدخلت على مستوى المنظومة المالية من تشجيع الإستثمار الخاص و تنظيم السوق العقاري مع تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط إلى بنك للسكن بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرهون على القروض و إنشاء شركة إعادة التمويل من شأنها أن تكثف إشراك النظام المالي في البناء بالإضافة إلى إنشاء صندوق للتخفيف من قيود المتعاملين أمام التمويل العمومي و يسمى بصندوق ضمان الصفقات العمومية¹.

المطلب الثاني: أهم مستجدات الوضعية الإقتصادية و النقدية في الألفينيات:

شهدت الجزائر في هذه المرحلة 2001-2019 إصلاحات إقتصادية و نقدية عميقة وفقا لسياسة الإنعاش الإقتصادي بإعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، سنتطرق لكل برنامج على حدى فيمايلي:

أولا: برامج الإنعاش الإقتصادي من 2001 إلى 2019

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تم تطبيقه في أفريل 2001 خصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يقرب 7 مليار دولار، و يمتد على طول الفترة 2001-2004، و يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و تدور إجراءاته حول دعم المؤسسات، و دعم الأنشطة الإنتاجية

¹ مرجع سابق، ص ص 159-160.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

و الفلاحية وغيرها، و تعزيز الخدمات العمومية في مختلف القطاعات، و يهدف هذا البرنامج أساسا إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية¹.

و تمثل محتوى برنامج الإنعاش الإقتصادي 525 مليار دج موزعة كما يلي:

الجدول رقم (2-1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001م-2004م.

مجموع الرخص البرامج (%)	رخص البرامج (مليار دج)					طبيعة الأعمال
	∑	2004	2003	2002	2001	
8.6	45	--	--	15	30	دعم الإصلاحات
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري
21.7	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2.0	37.6	77.8	93.0	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	∑

المصدر: بماء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، ص ص 200-201.

1-1- أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 :

يسعى هذا البرنامج إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على طول عشر سنوات من الأزمة التي شهدتها البلاد، و إلى التقليل من التكاليف الإجتماعية للإصلاحات هذا من جهة، و إلى المساهمة في تقديم دفع جديد للنمو الإقتصادي من جهة ثانية².

و يسعى البرنامج لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية³:

- العمل على الحد من الفقر و رفع مستوى المعيشة؛
- السعي لإنشاء و خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة؛

¹ عامر حبيبة، إنعكاسات سياسات الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الإستثمارات العمومية من 2001 إلى 2014، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد الثاني، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 19-20.

² مشوك لامية، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على التشغيل و البطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد العاشر، جامعة مسيلة، الجزائر، جوان 2018، ص ص 612.

³ مرجع سابق، ص ص 612.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

2- البرنامج تعزيز دعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

هذا البرنامج يعتبر برنامجا تكميليا لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي السابق الذي تم تنفيذه في الفترة (2001-2004)، و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج، و هو ما يعادل 60 مليار دولار أمريكي عند سعر صرف 70 دج مقابل 1 دولار، كما خصص مبلغ 1400 مليار دج و هو ما يعادل 20 مليار دولار لبرنامج صندوق الجنوب، كما خصص أيضا مبلغ 20 مليار دولار لبرنامج صندوق الهضاب العليا لنفس الفترة (2005-2009)، و عليه يكون مجموع ما خصص من مبالغ مالية في هذه الفترة يعادل 100 مليار دولار، و هو ما يعادل 7000 مليار دج عند سعر صرف 70 دج مقابل الدولار، و هو مبلغ ضخم كما نلاحظ، و يفوق البرنامج السابق بأكثر من 13 مرة¹.

الجدول رقم (2-2): التوزيع القطاعي لبرنامج تعزيز دعم النمو (2005-2009).

النسبة %	حجم الإعتمادات (مليار دج)	القطاع
45	1908.5	برنامج تحسن معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير البنية التحتية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الإقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
1.1	50	برنامج التكنولوجيات الجديدة و الإتصالات
100	4202.7	المجموع

المصدر: ملوح فضيلة، تحليل و قياس أثر السياسات النقدية على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، ص 129.

2-1- أهم أهداف برنامج تعزيز دعم النمو (2005-2009): يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف كما يلي:

- إستكمال الإطار التحفيزي و الإستثمار: و يكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الإستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

¹ صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية و النقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الدراسية 2014-2015، ص 581.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

- مواكبة تكييف الأداة الإقتصادية و المالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛
- إنتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا و إقتصاديا أثر بالسلب على حجم و نوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، و هذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها و توسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، و من جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على معيشة الأفراد سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: و ذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية و البنى التحتية في النشاط الإقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها بالتكنولوجيا المتواصل يجب الندرة فيها عن طريق رفع و ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الإستعانة في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من تسهيل لعملية المواصلات و إنتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر¹.

3- برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، ثم تواصلت ببرنامج دعم النمو الذي تدعمه البرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب، و بالتالي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية ما يقارب 17,500 مليار دينار، من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الانجاز، و يعد برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من أهم إستراتيجيات الإتفاقية طويلة المدى التي تتخذها الجزائر بصفقتها بلد نامي يسعى لدعم هندسة التنمية

¹ عبد الصمد سعودي و بن عارية أحمد، برامج الإستثمارات العمومية كآلية للتنويع الإقتصادي و زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد1، العدد4، جامعة أدرار، الجزائر، ص ص 104-105.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

الإقتصادية و الإجتماعية، و يقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21,214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار) يشمل شقين هما:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها و لا سيما في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار¹.

الجدول رقم (2-3): مضمون برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014.

البرامج	المبالغ (مليار دج)	نسبة المئوية السنوية (%)
- السكن	3700	16.97
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	8.71
- الصحة	619	2.84
- تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	8.26
- قطاع الشباب و الرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية و تطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية	1886	8.65
1- برامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	27.06
- قطاع المياه	200	9.17
- قطاع التهيئة العمرانية	500	2.29
2- برامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.53
- الفلاحة و التنمية الريفية	1000	4.59
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	9.17
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	500	2.29
3- برامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	16.05
مجموع برامج توطيد النمو الإقتصادي	21803	100.00

المصدر: بماء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، ص 208.

¹ بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص 248.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

3-1- أهداف مخطط دعم النمو (2010-2014): و يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور أساسية هي¹:

- التنمية البشرية: و الذي يستهدف بالخصوص ما يلي: التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين و التعليم المهنيين، القطاع الصحي، قطاع الإسكان، قطاع الطاقة و قطاع المياه، التضامن الوطني، قطاع الشباب و الرياضة، المجاهدين، قطاع الشؤون الدينية و قطاع الثقافة، بالإضافة إلى تحديث و تحسين تجهيزات الإذاعة و التلفزيون و شبكات البث، و قد رصد لهذا المحور ما يعادل 138,66 مليار دولار، و هو ما يمثل نسبة 49% من مجموع الغلاف المالي المخصص للفترة؛
- المنشآت الأساسية و الذي يستهدف ما يلي: الأشغال العمومية، قطاع النقل، تهيئة الإقليم و البيئة، و قد رصد لهذا المحور ما يفوق 88 مليار دولار؛
- تحسين الخدمة العمومية: و يستهدف هذا المحور ما يلي: الجماعات المحلية، قطاع العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة و إدارة العمل، و خصص لهذا المحور ما يقارب 22,83 مليار دولار؛
- محور التنمية الاقتصادية: و يستهدف هذا المحور ما يلي: قطاع الفلاحة، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد خصص لهذا المحور غلاف مالي يقدر بحوالي 21,46 مليار دولار؛
- مكافحة البطالة: و يهدف هذا المحور إلى إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل إلى غاية نهاية 2014، و هذا يعني ضمنا توفير 600.000 منصب شغل سنويا، و تخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9%، و قد خصص لهذا المحور مبلغ يقارب 4,93 مليار دولار، للتذكير فقد إنتقل عدد العاملين من 6 ملايين سنة 1999 إلى قرابة 11 مليون مع نهاية 2010، أي بمعدل سنوي في حدود 6,6%، و أن نسبة البطالة إنتقلت من 30% سنة 1999 إلى 10% مع نهاية 2010، أي بمعدل إنخفاض سنوي 2%؛
- محور البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال: و قد خصص لهذا المحور مبلغ مالي يقدر بحوالي 3,43 مليار دولار.

4- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019):

بتحسن المؤشرات الإقتصادية في السنوات الأخيرة لوصول إحتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دج سنة، 2014 و تسجيل 4% معدل نمو إقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014، عازمت الحكومة على مواصلة توسيع و إنجاز مشاريع البنى التحتية ببرمجتها المشروع الخماسي 2015-2019 الذي

¹ صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية و النقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، مرجع سبق ذكره، ص 595.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

رصد له مبلغ مالي قدره 21000 مليار دج أولي فيه البنى التحتية الإقتصادية إهتماما بالغا بتخصيصه لها 4300 مليار دج، و جاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي¹.

بحيث يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة و قد بدأ تنفيذه بداية 2015 و تم فتح حساب رقم 302-143 تحت عنوان صندوق تسيير العمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019².

4-1- أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019: و تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الإجماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، و الصحة العمومية، و ربط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز... إلخ؛ و ترشيد التحويلات الإجماعية و دعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الإهتمام أكثر بالتنوع الإقتصادي و تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ و الإهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي و تنوعه؛
- إستحداث مناصب الشغل؛ و مواصلة جهد مكافحة البطالة و تشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين و نوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة.

و لكن مع حلول سنة 2015 إستمر إنخفاض سعر البترول و لأجل تدارك الوضع الإقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، و منه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، و فتح حساب بإسم برنامج الإستثمارات العمومية و المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الإستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017-2019 و قد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية و التي

¹ عبد الصمد سعودي و بن عارية أحمد، برامج الإستثمارات العمومية كألية للتنوع الإقتصادي و زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² بن عزة إكرام و شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، ص 192-193.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

تكتسي طابع الأولوية القصوى و هذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو و التشغيل¹.

ثانيا: النموذج الجديد للنمو:

و التي تتمثل بمجموعة من المراحل و الأهداف الأساسية: المسار المتواصل للنمو، مضاعفة حصة الصناعة، عصنة القطاع الفلاحي، الإنتقال الطاقوي، تنويع الصادرات، و تتمثل مراحل النموذج: مرحلة الإقلاع (2016-2019)، مرحلة الإنتقال (2020-2025)، و مرحلة الإستقرار (2025-2030).

و تتمثل و سائل هذا النموذج الجديد للنمو في: الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التحفيز على إنشاء المؤسسات، و إستكمال الإصلاح البنكي، و تطوير سوق رؤوس الأموال.

أما الإصلاحات لمواجهة الأزمة فتتجسد من خلال: حشد التمويل الداخلي غير التقليدي: إدخال التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتم الأمر رقم 03-11 و المتعلق بقانون النقد و القرض و يتمحور مضمون هذا التعديل من خلال المادة 45، و من شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بالإقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، من أجل مواجهة عجز الميزانية، فيما يخص عصنة النظام البنكي سيبقى التركيز منصبا على إستكمال الإصلاحات البنكية و المؤسسات المالية و ذلك قصد تحسين فعاليتها و مردوديتها و تنافسيتها بفضل تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط البنكي، مع مواصلة عصنة منظومات الدفع؛ و تعزيز أنظمة المعلومات بمستوى المعايير الدولية المعمول بها، تعزيز عرض المنتوجات البنكية المكيفة مع إحتياجات و طلبات الزبائن بما فيها الإئتمان الإيجاري و المنتوجات المالية التي تدعى إسلامية².

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 6، جوان 2017، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 221-222.

² بن عزة إكرام و شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

الفصل الثاني: التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر

الخلاصة:

و يستخلص من هذا الفصل أن الوضعية الإقتصادية و النقدية للمرحلة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1989 تبنت عدة مخططات تنموية من الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية 1979، و بسبب إعتقاد الجزائر على موارد المحروقات في تمويل الإقتصاد بنسبة 95% دون مصادر أخرى و تراجع أسعار النفط سنة 1986 على أقل من 14 دولار إنخفضت إيرادات الدولة من العملة الصعبة و إنعكست مباشرة على عوائد الصادرات، و منه تأثرت مديونية الجزائر بإرتفاعها على إثر تقلبات أسعار المحروقات و أسعار الفائدة و كذا أسعار الصرف للدولار الأمريكي في سنة 1985 مما أدى بالمؤسسات الدولية كصندوق النقد و البنك الدوليين بفرض إنتهاج سياسة إصلاح إقتصادي و التعديل الهيكلي بهدف إصلاح السياسة الإقتصادية الكلية بعد تفاقم الإختلالات الداخلية و الخارجية.

و من خلال ما سبق إن السياسة النقدية في الجزائر تستمد إطارها القانوني من قانون النقد و القرض و التعديلات التي مسته بعد ذلك، حيث إنتهجت السلطة النقدية سياسة توسعية تمثلت في مرحلة الإنعاش الإقتصادي التي إمتدت من سنة 2000 إلى 2019، حيث ركزت هذه السياسات على التحول نحو إقتصاد السوق و تغيير دور الدولة في النشاط الإقتصادي و تغيير حجم الإستثمار العام والخاص، و هنا يكمن دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الداخلي و الخارجي.

الفصل الثالث

إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار

النقدي الداخلي في الجزائر

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الثاني إلى تحولات النظام النقدي و تحليل الوضعية النقدية للفترة 1970-1989، و ذكر السياسة النقدية ضمن برنامج الإستقرار و برنامج التعديل الهيكلي و كذا التطرق إلى السياسة التوسعية في الفترة 2000-2019 من خلال المخططات الأربعة.

و من خلال ما إحتواه هذا الفصل إرتئينا أن نجعل عنوانه إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر.

حيث قام بنك الجزائر بالتصدي لضاهرة التوسع النقدي خلال الفترة 2000-2016 و ذلك طبقا لما أقره الأمر 03-10 المتعلق النقد و القرض، و من بعده مجموعة من التعليمات الصادرة من بنك الجزائر عددا من الآليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي، و إمتصاص السيولة، حيث أن لبنك الجزائر أثر في إحتواء التضخم كهدف نهائي مكتسب طيلة الفترة 2000-2016، و أيضا تحرير معدلات الفائدة و سعر الصرف في أوت 1990.

و لغرض دراسة إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر من خلال هذا الفصل إرتئينا تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: جديد السياسة النقدية في إدارة فائض السيولة

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي

المبحث الأول: جديد السياسة النقدية في إدارة فائض السيولة الهيكلية 2000-2016

تميزت الفترة من 2000 إلى 2016 بانتعاش إقتصادي و ذلك بإعتماد السلطة النقدية على سياسة توسعية أدت إلى حدوث فائض في السيولة الهيكلية، هذا ما أدى ببنك الجزائر لتبني سياسة نقدية لإدارة هذا الفائض.

المطلب الأول: مبادرات بنك الجزائر في التصدي لظاهرة التوسع النقدي

تعاني العديد من البنوك الجزائرية من مشكل فائض السيولة لديها، منذ نهاية 2001، هذا ما أدى ببنك الجزائر إلى إصدار الأمر 03-10 المتعلق بالنقد و القرض، حيث يحوي مجموعة من التعليمات تميز عددا من آليات التي تهدف إلى التحكم في الفائض النقدي.

أولاً: مفهوم فائض السيولة المصرفية

1- تعريف السيولة المصرفية:

تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الإلتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون مدة قصيرة، و بعبارة أخرى، السيولة هي قدرة المصرف على مقابلة إلتزاماته بصورة فورية، و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بدون خسارة في القيمة¹.

2- فائض السيولة المصرفية

تعرف على أنها الأرصدة النقدية التي تتواجد في خزانة المصرف بعد إستيفاء إحتياجاته من السيولة و مقابلة إحتياجاته منها، و بالنتيجة فإن فائض السيولة غير مرغوب فيه، لأنه يسبب سلسلة من الآثار المتتالية التضاعفية التي تؤدي إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية و إلى نقص المنافع الإجتماعية و الإقتصادية التي يؤديها المصرف بشكل عام².

¹ وحيدة جبر آل منشد و عدنان عودة صالح الصغار، فائض السيولة في المصارف التجارية و إمكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 7، الجامعة العراقية، العراق، السنة 2015، ص 19.

² غانم مرهج، دور الأوراق المالية الحكومية في إمتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية، رسالة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2014-2015، ص 84.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

ثانيا: الدور الرقابي لبنك الجزائر

يعتبر البنك المركزي رقبيا على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها، و تهدف رقابة البنك المركزي إلى التأكد من إلتزام البنوك في أعمالها بأحكامه و تعليماته و التأكد من سلامة مراكزها المالية و الإئتمانية للمحافظة على حقوق المودعين و الدائنين لدى البنك، كما يمارس البنك المركزي رقابته بواسطة أجهزة فنية متخصصة و بوسائل و أدوات مختلفة من خلال الإطلاع على الوثائق و فحص التقارير و البيانات و الإحصائيات التي ترفعها وحدات الجهاز المصرفي عن طريق إرسال مندوبية التفتيش إلى البنوك بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي تتبعها هذه الأخيرة على كافة دفاتر و سجلات البنوك، و سعيا إلى تدعيم سياسته الإحترازية داخل القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي يركز على دور بعض الهيئات و الوكالات و الأنظمة الخاصة التي يعمد على إنشائها على غرار هيئة تأمين الودائع، مركزية المخاطر و نظام الإنذار المبكر بالأزمات، كما يمارس دوره كملجأ أخير لمعالجة مشاكل السيولة للبنوك¹.

ثالثا: تطور فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

تعاني العديد من البنوك في الجزائر من مشكل فائض السيولة لديها، منذ نهاية سنة 2001، مما يؤدي إلى ضياع عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال كانت قد أستثمرت²؛ و لتشخيص فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 تم إحتساب فائض السيولة وفق العلاقة التالية :

$$\text{فائض السيولة} = \text{الودائع} - \text{القروض}$$

الجدول رقم (3-1): فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 بالمليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الودائع	1441.85	1789.93	1823.00	2442.95	2705.95	2960.60	3516.5	4517.3	5161.8
القروض	993.053	1077.70	1515.10	1379.47	1534.40	1778.90	1904.1	1904.1	2614.1
فائض السيولة	480.80	712.23	307.90	1063.47	1171.00	1181.70	1612.40	2313.60	2547.70

¹ رجراج وهيبية، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد:05، السنة 2014، ص 273.

² حسين بن العاربية، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد و المال، المجلد1، العدد4، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، أكتوبر 2017، ص200.

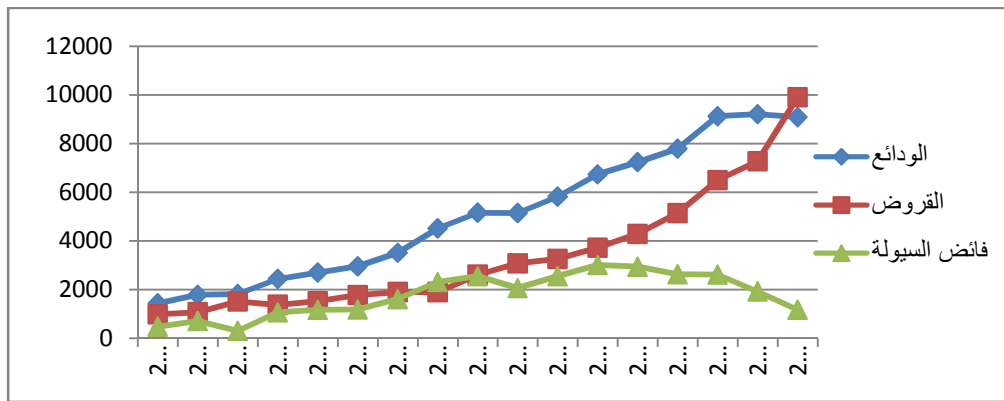
الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع	5146.4	5819.1	6733	7235.8	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
القروض	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4	5145.5	6502.9	7275.6	7907.8
فائض السيولة	2061.30	2552.40	3008.30	2939.40	2632.90	2614.60	1925.1	1172.1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على آخر التقارير السنوية لبنك الجزائر و

- حسين بن العارفة، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد و المال، المجلد 1، العدد 4، المركز الجامعي لميلة، الجزائر.

الشكل رقم (3-1): فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 بالمليار دينار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن مبالغ الودائع في تزايد مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 و بدأت في تراجع جد طفيف خلال السنتين 2015 و 2016، و فيما يخص القروض فهي في تزايد مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، و من خلال هذين الأخيرين نلاحظ أن مبالغ السيولة المصرفية كانت في تزايد مستمر من 2000 إلى 2008، بحيث حصل تراجع في سنة 2009 ليعود الفائض للإرتفاع سنتي 2010 و 2011 لتصل إلى مبلغ 3008.3 مليار دج، ثم تتراجع تراجع طفيف في السنوات 2012 و 2013 و 2014، و من ثم يشهد تراجع كبير في السنتين 2015 و 2016 و السبب في ذلك هو تزايد القروض مقابل تراجع طفيف في الودائع في السنتين الأخيرتين.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

رابعا: أدوات بنك الجزائر في الرقابة النقدية: و يمكن تصنيف هذه الآليات إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1- التحكم في تطور المؤشرات النقدية

و ذلك من طريق تحديد معدلات مرشدة لمختلف المؤشرات النقدية، و خاصة منها معدلات التضخم المستهدفة، و معدلات نمو القروض المصرفية، و معدلات نمو الكتلة النقدية، و ذلك تبعا للتطورات الإقتصادية الكلية، و نجد في هذا الإطار أن أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر لسنة 2005، كانت تحقيق نمو في حجم الكتلة النقدية بمفهوم (M2)، بمعدل سنوي قدره 15.8% مقارنة بسنة 2004، التي كان قد حدد لها بنك الجزائر أهداف سياسته النقدية، مثلة في تحقيق نمو سنوي في حجم الكتلة النقدية (M2) يتراوح معدله بين 15.14%، و نمو سنوي في حجم القروض للإقتصاد يتراوح معدله بين 17.5 و 16.5%، و أما بالنسبة لسنة 2009 فقد حدد مجلس النقد والقرض أهداف التوسع في الكتلة النقدية (M2) بمعدل ما بين 12-13%، مقابل 27.527% في عام 2008، بينما حدد معدل نمو القروض للإقتصاد سنة 2009 بـ 23.22%، مقابل معدل يتراوح بين 16.15% لسنة 2008، و في سنة 2010 و 2011 كان معدل ما بين 13-14%¹، و في سنة 2012 حدد معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مستوى تتراوح بين 10.5 و 12% و معدل نمو القروض للإقتصاد، في مستوى يتراوح بين 13.5% و 15.5%²، بينما حدد معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مستوى يتراوح بين 9 و 11% و معدل نمو القروض للإقتصاد ضمن مجال يتراوح بين 14.5 و 16.5% في سنة 2013³، و بينما في سنة 2015 حدد معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مستوى يتراوح بين 9 و 11% و معدل نمو القروض للإقتصاد ضمن مجال يتراوح بين 52 و 54%⁴. و تم تحديد معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مجال يتراوح بين 5 و 7% و معدل نمو القروض للإقتصاد، بعد عمليات إعادة شراء مستحقات المصارف على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة العمومية، ضمن مجال يتراوح بين 9 و 11%⁵.

¹ رابح فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان 61-62، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص 197.

² بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 197.

³ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 178.

⁴ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 140.

⁵ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 138.

2- التحكم في النشاط الإقراض للمصارف:

و ذلك من طريق عدد من الآليات التي تتيح لبنك الجزائر التحكم في قدرة البنوك على توليد النقود، و من أمثلتها سقف إعادة الخصم و سعره، و سقف نسب الفوائد المدينة و سقف هامش الربح المصرفي و مزايدات القروض من طريق المناقصات و شروط إعادة تمويل البنوك التجارية بالإضافة إلى تحديد سقفوف إئتمانية متعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية غير المهيكلة¹.

3- التحكم في السيولة المصرفية:

يعتبر هذا المحور من أهم أهداف السياسة النقدية في الوقت الحالي، نظرا إلى ما تحتويه البنوك التجارية من فائض في حجم السيولة، إذ يسعى بنك الجزائر عبر مجموعة من الأدوات غير المباشرة إلى السيطرة على الأموال الحرة لدى المصارف التجارية، و ذلك من خلال سياسة الإحتياطي الإجباري، و تقنيات أخرى مستحدثة، تهدف إلى سحب فائض السيولة من المصارف التجارية².

المطلب الثاني: إعتداد السوق النقدية كفضاء لإمتصاص السيولات الفائضة

أصدر بنك الجزائر عدة أوامر منها الأمر 03-10، و من بعده المتعلق بالنقد و القرض، لإعتداد السوق النقدية كفضاء لإمتصاص السيولات الفائضة من خلال أدوات للسياسة النقدية.

أولا: أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمواجهة فائض السيولة

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، و يعتبر بعضها وسائل مباشرة، لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق .

بدءا من سنة 2000، و خاصة منذ سنة 2001، تعيش المنظومة المصرفية حالة سيولة هيكلية مفرطة و غير معهودة، تبعا لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، و نظرا إلى السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها و التخفيض الجزئي لديونها، بالتالي أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق بنك الجزائر، لتبقى السوق المصرفية المشتركة وحدها عملية و لا يعني ذلك الإنتقال إلى إقتصاد السوق، لأن جميع خصائص إقتصاد الإستدانة موجودة، بإستثناء تمتع البنوك، بكمية

¹ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² مرجع سابق، ص 198.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

معتبرة من الإحتياطات من خلال السوق النقدية، و عليه تصبح الأداة الوحيدة التي يمكن إستعمالها في مواجهة زيادة نسبة إعادة الخصم كنسبة موجهة هي الإحتياطات الإجبارية و السوق الحرة¹.

أدت ظاهرة فائض السيولة المصرفية إلى إعتماد مجموعة آليات رقابية يمكنها أن تحدث تأثيرا في حجم السيولة المصرفية، و وضعها تحت رقابته و منحه القدرة على التحكم فيها، و تتمثل هذه الآليات في أربع أدوات تكاد تكون متشابهة في المضمون و الهدف، إلا أنها تختلف في حجم الأثر و طبيعة الأسلوب المتبع، و تتمثل في: سعر الخصم، الإحتياطات الإلزامية، آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة².

1- سعر إعادة الخصم:

هو ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة، كما أنه يعتبر أداة تأثير على حجم السيولة في الإقتصاد.

في إطار فائض السيولة المصرفية و الذي أصبح هيكليا لم تعد البنوك تلجأ إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر الخصم غير نشطة و فعالة في إمتصاص هذا الفائض³، و في ما يلي تطور معدلات سعر الخصم:

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات سعر الخصم خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	6.0	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
المعدل	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	3.5	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقالة حسين بن العاربية و آخر التقارير السنوية لبنك الجزائر

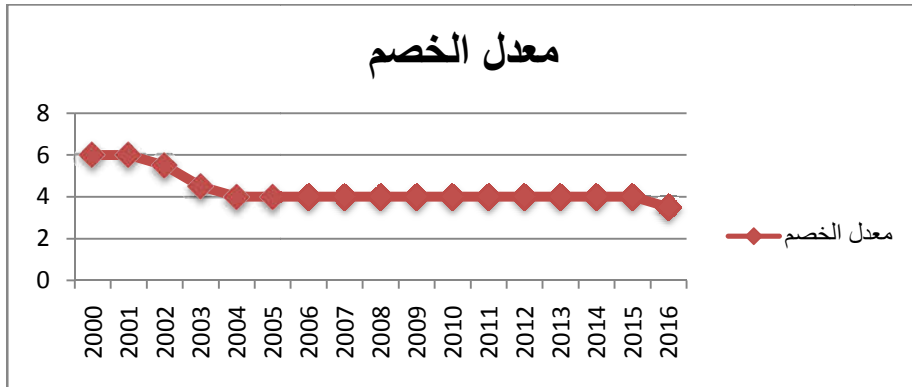
¹ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² مرجع سابق، ص 199.

³ حسين بن العاربية، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص 203.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

الشكل رقم (3-2): تطور معدلات سعر الخصم خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

يظهر جليا من خلال المنحنى أن معدلات أداة إعادة الخصم عرفت إنخفاضا بداية من سنة 2001، وذلك بظهور فائض السيولة و إنخفاض طلبات البنوك للجوء لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لتصل النسبة إلى 5.5% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 كانت 6%، كما عرفت سنة 2003 إنخفاض لتصل إلى 4.5%، و بعد ذلك تشهد إستقرارا عند معدل 4% بداية من سنة 2004 إلى غاية 2015، لتصل سنة 2016 إلى 3.5% و هذا راجع لعدم فعالية أداة إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من طرف البنوك.

2- الإحتياطات الإلزامية:

هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند إستلامها لهذه الودائع و يتم الإحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه بإسم هذه البنوك.

كما تعتبر الإحتياطات الإلزامية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية التي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر و لكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى البنك الجزائر قصد تغطية مستوى الإحتياطات الإلزامية على أساس شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر التالي)¹. و فيما يلي تطور معدلات الإحتياطي الإلزامي:

¹ حسين بن العارفة، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص 203.

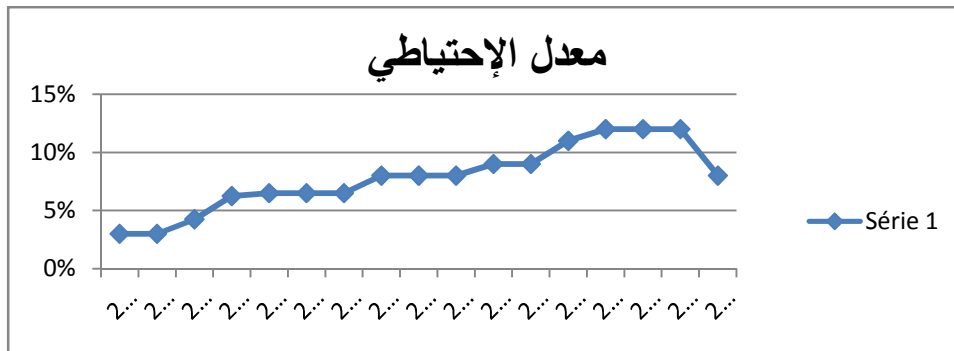
الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات الإحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الإحتياطي	%3	%3	%4.25	%6.25	%6.5	%6.5	%6.5	%8	%8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الإحتياطي	%8	%9	%9	11%	%12	%12	%12	%8	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقالة حسين بن العاربية و آخر التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (3-3): تطور معدلات الإحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007

عرفت معدلات الإحتياطي إرتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، حيث بلغت في السنتين 2000 و 2001 نسبة 3%، و 4.25% سنة 2002، كما تغيرت سنة 2003 إلى 6.25% و إستقرت طوال الفترة 2005-2007 في 6.5% و إرتفعت إلى 8% طوال السنوات الثلاث 2007، 2008، 2009، و 9% في السنتين 2010 و 2011 لتصل إلى 11% سنة 2012.

كما عرفت أيضا الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 إرتفاع في معدل الإحتياطي الإلزامي إلى 12% و إستقراره طوال هاته الفترة، و إنخفاض المعدل إلى 8% سنة 2016، نلاحظ أن بنك الجزائر يتدخل دائما في رفع معدلات الإحتياطي القانوني و هذا سببه الفائض في السيولة طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 و خفض في معدل الإحتياطي القانوني سببه هو نقص طفيف في الودائع مع إرتفاع مستمر في مبالغ القروض.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

3- آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتمد آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة التي تم إعتماها من قبل بنك الجزائر عام 2002 على أن تضع المصارف التجارية المشكلة لجهاز المصرفي إختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل إستحقاقها لمعدل فائدة ثابت بحسب مدة الإستحقاق ($n/360$) و ذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، و تظهر مرونة آلية إسترجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، و في حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق و التي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الإحتياطي الإجباري¹.

لتنقل من 400 مليار دج سنة 2004، إلى 1100 مليار دج منتصف جوان 2007 مقابل الإتجاه التصاعدي للسيولة البنكية التي قدرت ب 1906 مليار دج في شهر جوان 2012 و 2188 مليار دج في شهر ديسمبر 2012 لتتخفف إلى 1852 مليار دج في شهر مارس 2013 نظرا لوجود آلية أخرى شرع في تطبيقها منذ سنة 2012 و هي أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة².

4- التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة:

تعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، و ذلك في شكل عملية على البياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة إستحقاقها و معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر³.

مكنت إدارة السياسة النقدية بإستخدام مختلف الأدوات السابقة إلى إمتصاص مبالغ هامة من فائض السيولة المصرفية خلال الفترة 2000-2016 و هذا ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (3-4): تطور مبالغ السيولة التي تم إمتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2000-2016 (المبالغ بالمليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إحتياطات إجبارية	43.5	109.5	126.7	157.3	157.3	171.5	186.1	272.17
إسترجاع السيولة	-	129.7	250	400	450	449.7	1100	1100

¹ وحيدة جبر ال منشد، فائض السيولة في المصارف التجارية و إمكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مرجع سبق ذكره، ص 12 13.

² رجراج وهيبية، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها، مرجع سبق ذكره، ص 278.

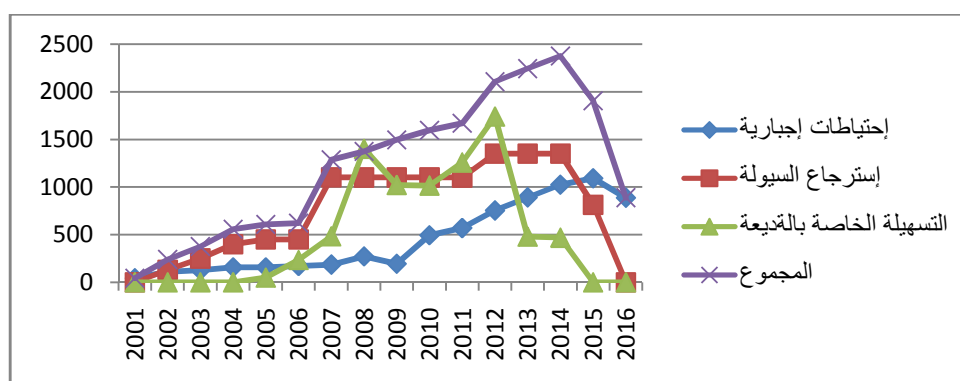
³ حسين بن العاربية، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

1400.4	483.11	234	49.7	-	-	-	-	التسهيل الخاصة بالوديعة
1372.2	1287.1	621.2	607.3	557.3	376.7	239.2	43.5	المجموع
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
887.8	1091.2	1023.96	891.38	754.1	569.86	494.13	394.7	إحتياطات إجبارية
-	812.7	1350	1350	1350	1100	1100	1100	إسترجاع السيولة
-		468.6	479.9	1739.9	1258	1016	1022.1	التسهيل الخاصة بالوديعة
887.8	1903.9	2373.96	2241.4	2104.1	1669.9	1594.1	1494.7	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقالة حسين بن العاربية و آخر التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (3-4): تطور مبالغ السيولة التي تم إمتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2000-2016 (المبالغ بالمليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

الجدول رقم (3-5): تطور معدلات إسترجاع السيولة للفترة 2000-2016

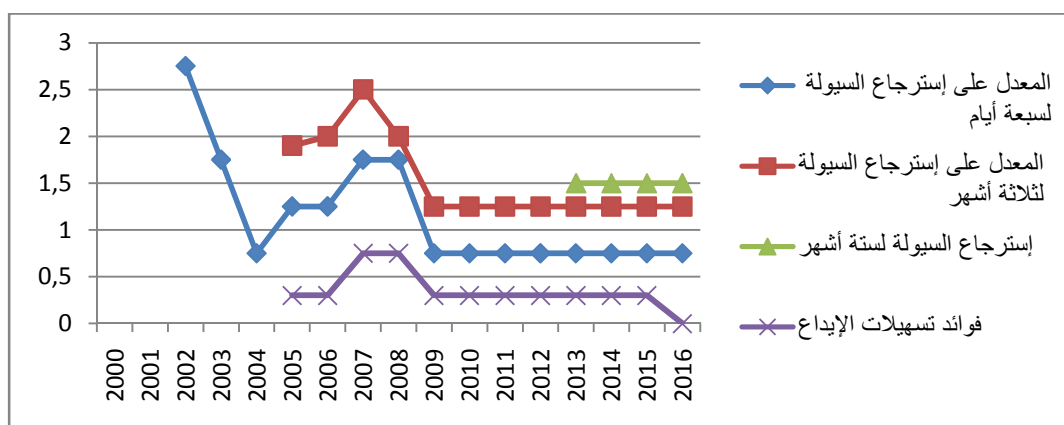
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1.75	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	-	-	المعدل على إسترجاع السيولة لسبعة أيام
2	2.5	2	1.9	-	-	-	-	-	المعدل على إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إسترجاع السيولة لستة أشهر
0.75	0.75	0.3	0.3	-	-	-	-	-	فوائد تسهيلات الإيداع
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	المعدل على إسترجاع السيولة لسبعة أيام

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	المعدل على إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر
1.5	1.5	1.5	1.5	-	-	-	-	إسترجاع السيولة لستة أشهر
00	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	فوائد تسهيلات الإيداع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقالة حسين بن العارية و آخر التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (3-5): تطور معدلات إسترجاع السيولة للفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

بعد تحويل الجدولين إلى منحنيات بيانية لتسهيل القراءة نلاحظ أن :

- تم إدخال أداة التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة سنة 2005، و ذلك من خلال الجدول رقم (3-5) حسب تقارير السنوية لبنك الجزائر نلاحظ أن معدلاتها إستقرت عند 0.30% في أغلب السنوات من 2000 إلى 2015 حيث عرفت هذه المعدلات ارتفاعا في السنتين 2007 و 2008 إلى 0.75%.

- كما نرى أن طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 تم إستخدام أداة الإحتياطات الإجبارية لتعقيم فائض السيولة، كما أن المبالغ الفائضة التي تم إمتصاصها عن طريق الإحتياطات الإجبارية كانت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت 43.5 مليار دينار سنة 2001 لتصل إلى 1091.2 مليار دج سنة 2015، حيث أدى إنخفاض في فائض السيولة المصرفية في 2015 و إستمراره في 2016 إلى إنخفاض في الإحتياطات الإجبارية إلى أن وصلت 887.8 مليار دج، و كل هذا نتيجة زيادات معدلات الإحتياطي من 8% إلى 9% سنة 2009 لتصل إلى 11%، و 12% طوال السنوات من 2012 إلى 2015، و تراجع كبير في المعدل ليصل إلى 8% سنة 2016 و ذلك نتيجة تراجع في فائض السيولة و كذلك في مبالغ الودائع.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

- منذ بداية إستخدام أداة إسترجاع السيولة سنة 2002، المبالغ التي تم إمتصاصها كانت في تزايد مستمر حيث قدرت ب 129.7 مليار دج سنة 2002 لتصل إلى 449.7 سنة 2006، ثم تثبت من طرف مجلس النقد و القرض عند المبلغ 1100 مليار دج طيلة الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011، و لتزداد بزيادة فائض السيولة و تصل إلى 1350 مليار دج للسنوات 2012، 2013، 2014، و في الظرف الجديد و إنخفاض المفاجئ لفائض السيولة المصرفية إنخفض المبلغ حتى وصل 812.7 مليار دج سنة 2015، و إنعدم تماما سنة 2016.

- و منذ بداية سنة 2005 تم إستخدام أداة التسهيل الخاصة بالوديعة، حيث عرفت المبالغ الممتصة من خلال هاته الأداة تزايد مستمر خلال الفترة 2005-2008 حيث بدأت بمبلغ 49.7 مليار دج سنة 2005 إلى أن وصلت 1400.4 سنة 2008، و لتشهد فيما بعد تراجع و تصل 1022.1 مليار دج و 1016 مليار دج للسنوات 2009 و 2010، نتيجة تراجع السيولة المصرفية بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة 2009، و لترتفع إلى 1285 مليار دج سنة 2011 و تصل إلى 1739.9 مليار دج سنة 2012، حيث أدى إنخفاض في صافي الموجودات الخارجية من سنة 2012 و إنخفاض في فائض السيولة المصرفية إلى إنخفاض في المبلغ في سنتي 2013-2014 لتصل 479.9 مليار دج و 468.9 مليار دج على التوالي، و إنخفضت سنة 2015 إلى أن إنعدمت سنة 2016 و ذلك حسب الإنخفاض في السيولة المصرفية حيث أدى إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، حيث كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في إمتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الإمتصاص و تسهيلات الودائع، ثم إتجهت ابتداءا من شهر أوت 2016، نحو إستعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

- و حسب آخر التقارير السنوية الإقتصادية لبنك الجزائر لسنتي 2015 و 2016 حيث شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض الجاميع للقطاع النقدي، في ظرف يتميز بإنخفاض في فائض السيولة و عجز في الميزانية و في الحسابات الخارجية بلغت عمليات ضخ السيولة المصرفية 1318.2 مليار دينار سنة 2016.

"رغم مختلف أدوات السياسة النقدية التي إستعملها بنك الجزائر جاهدا إلى إمتصاص فائض السيولة الهيكلية في الإقتصاد الجزائري يبقى نوع من قصور في هاته الأدوات و إدارة السياسة النقدية، بحيث تعد سنة 2014 السنة الرابعة عشر للتسيير و مواجهة فائض السيولة، و من خلال كافة الجهود التي بذلها بنك الجزائر ساعيا لإمتصاص فائض السيولة، كما أوضح محافظ بنك الجزائر من خلال عرضه لتقرير حول الوضعية الإقتصادية للأشهر التسعة من سنة 2015 مؤكدا أن بنك الجزائر شرع في تقليل إسترجاع السيولة

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

تدرجيا و من المنتظر عودة البنوك و المؤسسات المالية إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لاسيما عن طريق إعادة الخصم و هذا بعد صدور نظام رقم 01/15 المؤرخ في 19 فبراير 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، و إعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات و القروض للبنوك و المؤسسات المالية، يرجع إصدار هذا النظام الأخير كإجراء إحترازي تحسبا إلى نقص السيولة لدى البنوك و المؤسسات المالية و هذا بعد دراسات و تقديرات تنبؤية من البنك المركزي، في الأخير يمكن القول أن تدخلات البنك المركزي لإمتصاص الفائض من السيولة كانت ناجحة إلى حد ما، بحيث شهدت سنة 2015 منرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، لأول مرة منذ بداية سنة 2000 تقلص فائض السيولة المصرفية، و لم تعد الخزينة دائما صافيا تجاه النظام المصرفي و لم يصبح المجمع "صافي الموجودات الخارجية" منذ 2014 المصدر الأساسي للتوسع النقدي، كما أن إدارة السياسة النقدية ستتجه نحو ضخ السيولة كل هذا جاء تحت تأثير التقلص القوي لودائع المحروقات"¹.

¹ حسين بن العاربية، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص 206.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي

للتوازن النقدي الداخلي أثر يكمن في عدة مؤشرات تحققه من خلال السياسة النقدية المعتمدة في فترة زمنية معينة، و تتمثل هذه المؤشرات في التضخم و معدل الفائدة و سعر الصرف.

المطلب الأول: إحتواء التضخم هدف نهائي مكتسب

يعتبر التضخم من المشكلات الإقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في وقتنا الراهن حيث أصبحت من أكثر الظواهر شيوعا في عالمنا المعاصر، و بالرغم من إهتمام الإقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول أسبابها و آثارها و طرق إحتوائها.

أولا: تعريف التضخم:

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة¹.

ثانيا: واقع تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم هدف نهائي بالجزائر

1- مفهوم إستراتيجية إستهداف التضخم:

قدم نظام إستهداف التضخم كنظام للسياسة النقدية بشكل رسمي في نيوزلندا في عام 1990 و منذ ذلك العام توالى العديد من البلدان حول العالم في تطبيقه وصلت في بداية عام 2012 حوالي 28 بلد يتبنى إطار إستهداف التضخم، و زاد الإهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع إستهداف التضخم في الأدبيات و الدراسات الإقتصادية الحديثة لنجاح إنتهاجه من الأقطار الإقتصادية سواء المتطورة منها أو النامية².

يعرف إستهداف التضخم على أنه "النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط و إنما يستهدف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاث خطوات: الأولى تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف، أما الثانية يجب أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل

¹ إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم و نظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي)، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى 2004، ص 163.

² عزالدين لكحل، إستهداف التضخم في السودان (2000-2013) الواقع و المتطلبات، مجلة الدفاتر الإقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 160-161.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

التضخم في المستقبل، و الثالثة تكمن في مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية إنكماشية و العكس صحيح"¹

2- أنواع إستراتيجية إستهداف التضخم: في هذا الصدد يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من إستراتيجيات إستهداف التضخم حسبما أشار دراسة كل من (alina caras et markstone) و التي أخذت بها التايمز بناء على درجة المصدقية و مدى إلتزام للبنك المركزي في سعيه صوب الهدف الكمي لإستهداف التضخم، و ذلك على النحو التالي:

1-2- إستهداف التضخم كامل الأركان: و هي الصيغة المثلى لهذه الإستراتيجية، حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بقدر مرتفع و لا يقل عن المتوسط من المصدقية و وضوح هدف السياسة النقدية و الإلتزام بها، فضلا عن ما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية، مع الإستعداد للمساءلة فيما تبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة، و يأتي على رأس هذه الدول نيوزيلندا ثم الدول السبعة الصناعية الكبرى و جاءت بعدهم إحدى عشرة دولة من الدول ذات الأسواق الناشئة.

2-2- إستهداف التضخم الإنتقائي: و تتمتع الدول التي تأخذ بهذا النظام بدرجة عالية من المصدقية مما يتيح لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة و مستقرة دون تحقيق الشفافية الكاملة و المساءلة، كما يسمح بقدر عالي من المرونة لتحقيق الإستقرار في كل من الناتج و الأسعار.

2-3- إستهداف التضخم اللات: و هو خاص بالدول التي أعلنت بنوكها المركزية الأخذ بإستراتيجية إستهداف التضخم و لكنها لا تتمتع بدرجة مصداقية عالية، فضلا عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تضيق معدل التضخم المستهدف².

3- شروط متطلبات تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم:

تمثل الشروط الأولية (المسبقة) في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقه، على عكس الشروط العامة فإن إستهداف التضخم يمكن أن يكون فعالا حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه، توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة إستهداف التضخم هي:

¹ العوادي حمزة، التجربة التركية في مجال إستهداف التضخم النتائج و الدروس المستفادة، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزء الثاني/جوان 2018، ص 188.

² بشيشي وليد و مجلح سمير، تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، ص 44-45.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

3-1- إستقلالية البنك المركزي: يعتبر من المتطلبات الأساسية لإستهداف التضخم من خلال إعطاء إستقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذا التضخم المنخفض، تعني الإستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، و تشير ضمنا إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي و في نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر الصرف إسمي معين¹.

3-2- إمتلاك هدف وحيد يتمثل في إستقرار الأسعار: ينبغي أن تركز السلطات النقدية على تحقيق هدف وحيد يتمثل في الإستقرار النقدي و التخلي عن باقي الإستهدافات الأخرى التي تتضارب مع هدف الإستقرار النقدي كالعالة و إستقرار سعر الصرف، كما ينبغي عليها أيضا أن تأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن السياسة المالية، لأنه في الواقع وجود مستوى عالي من الدين العام سيرفع من مستوى التوقعات المتشائمة أي التفكير في أن الوصول لمعدل التضخم المستهدف أمر صعب في المدة القصير².

3-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم: تمثل أدوات السياسة النقدية هنا الأهداف الوسيطة، و يمثل معدل التضخم الهدف النهائي، حيث أن إختلال هذه العلاقة من أهم أسباب فشل إستراتيجية إستهداف المجاميع النقدية كنظام لإدارة السياسة النقدية، يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على توفير نماذج تنبؤ جيدة كما يجب أن تكون هناك أسواق مالية متطورة للإستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية، إذا إستوفت الدول الشروط العامة كاملة و الشروط الأولية أو جزء منها يمكنها تطبيق سياسة إستهداف التضخم³.

4- واقع تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم في الجزائر:

4-1- تجربة الإستهداف النقدي للتضخم في الجزائر:

على الرغم من توجه السلطة النقدية في الجزائر نحو إستهداف التضخم، إلا أن ذلك كان حديثا مقارنة بالدول النامية الأخرى التي إعتمدت تلك السياسة منذ سنوات (إعتمدت الشيلي و البرازيل سياسة

¹ بن علي بلعزوز و طيبة عبد العزيز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة إستهداف التضخم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، ص11.

² زكرياء خلف الله و عبد الوحيد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية إستهداف التضخم -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002/2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 5.

³ العيفة لويزة و تومي صالح، واقع تطبيق سياسة إستهداف التضخم في الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، العدد 24، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 234.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

إستهداف التضخم منذ سنة 1999، أما تركيا ففي سنة 2002)، و على الرغم من ذلك فإن تحقيق الأهداف و الإلتزام بالوصول إليها هو الذي يحدد مدى نجاح الإستراتيجية المعتمدة من طرف السلطات النقدية¹.

4-2- هدف إستقرار الأسعار كهدف نهائي ووحيد لبنك الجزائر:

تم تأسيس الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بموجب القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 حيث حددت المادة 55 من القانون 90-10 المتعلقة بالنقد و القرض، الأهداف النهائية لسياسة النقدية، حيث تتحدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل في هدف إستقرار الأسعار و إستقرار العملة، غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الإعتبار سوى إستقرار الأسعار كهدف ينص عليه القانون 90-10².

بالرغم من حدة فائض السيولة الهيكلية خلال العشرية 2002-2012، ساهمت الإدارة المنظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في إحتواء الضغوطات التضخمية الناجمة عن التوسع النقدي³.

تمثلت مهمة بنك الجزائر من خلال المادة 36 من الأمر 03-11 في ميادين النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد كما أخذ بنك الجزائر هدف إستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية سنة 2003 من خلال ما جاء في التقرير السنوي لهذه السنة: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرار الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك".

لقد حددت السلطة النقدية في الجزائر سنة 2007 معدل التضخم المستهدف ضمن مجال 3%-4% نظرا لإرتفاع وتيرة التضخم المستورد⁴، إن الإدارة المنسقة لسياسة النقدية خلال سنة 2007، المتميزة بتواصل إنتعاش التوسع النقدي و مخاطر التضخم المتزايدة، قد سمحت بإدارة إستراتيجية هدف التضخم

¹ أحمد صديقي و حسين بن العارية، سياسة إستخدام التضخم كبدل للإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 21، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2018، ص 95.

² وليد و مجلى سمير، تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 55

³ بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 15.

⁴ سيد اعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان، إختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية لفترة 2001-2014، مجلة الحقيقة، العدد 41، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017، ص 767.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

بشكل ناجح، بحيث أن معدل التضخم البالغ 3.5%، على أساس المتوسط السنوي، المسجل في 2007 يعتبر متناغما مع الهدف النهائي لسياسة النقدية حول معدل التضخم عند 3%¹.

فقد حدد مجلس النقد و القرض مجالا مستهدفا يتراوح بين 3% و 4% بالنسبة لسنة 2008 و ذلك بسبب وجود خطر إرتفاع التضخم المستورد².

قبل ترسيخ هدف التضخم و في إطار توقع التضخم و تتبعه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع شهري لمعدل التضخم و تطوره على مدى سنة، على سبيل المثال، فإن معدل التضخم السنوي لنهاية سنة 2010 و الذي تم توقعه في شهر سبتمبر 2010 لا يختلف إلا ب 0,14 نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق في شهر ديسمبر 3,91% و المحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء على العموم، فإن التضخم السنوي المتوسط قد بقي قريبا من التوقعات على المدى القصير، و قد تراجع معدل التضخم هذا مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2009 (5,74٪) تناعما مع هدف التضخم المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (4%، + أو - 1 نقطة مئوية)³.

و أخيرا في سنة 2010، أعطت الأحكام التشريعية الجديدة في شهر أوت الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر 03-11 و المتعلق بالنقد و القرض، إرساء قانونيا لإستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، حيث نصت المادة 35 من الأمر 10-04 على ما يلي "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ على نمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي و المالي.

و يتعلق الأمر هنا بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية، و السعي إلى تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير، و الهدف المسطر من طرف مجلس النقد و القرض (4% + أو - نقطة واحدة)، و ذلك بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية⁴.

¹ بنك الجزائر، التطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكطاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008، ص 7.

² بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكطاسي أمام المجلس الشعبي الوطني 2008، ص 8.

³ بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه لسداسي الأول من سنة 2011، 2011، ص 7.

⁴ سيد اعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان، إختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية لفترة 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص 767-768.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

3-4- تطور معدلات التضخم الفعلية و المستهدفة خلال فترة 2000-2016:

يهدف مقارنة معدلات التضخم المتحققة فعليا بتلك المستهدفة و نقوم بمقارنة من خلال أداة إستهداف التضخم لتحقيق أهداف السياسة النقدية في الجدول التالي:

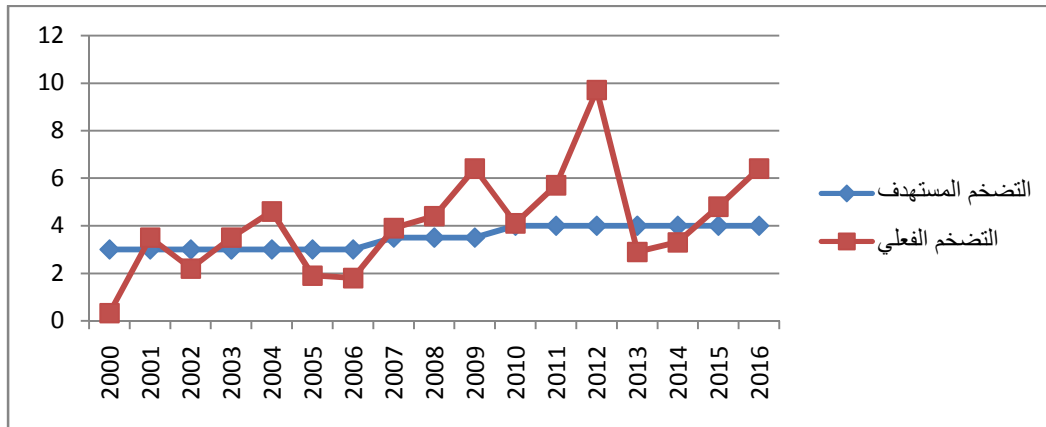
الجدول رقم (3-6): تطور معدلات التضخم الفعلية بالمعدلات المستهدفة من (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	3	4-3	4-3
التضخم الفعلي	0.33	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
التضخم المستهدف	4	4	4	4	4	4	4	4	
التضخم الفعلي	6.4	4.1	5.7	9.7	2.9	3.3	4.8	6.4	

المصدر: عمر جمام و عمر سعيداني، فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2016.

الشكل رقم (3-6): تطور معدلات التضخم الفعلية بالمعدلات المستهدفة خلال فترة (2000-

2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

إن تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة 2000-2016، راجع أساسا إلى السياسات و الإجراءات المتبعة من طرف السلطة النقدية بهدف التحكم في معدلات التضخم، و التي كانت فعالة في فترات، و غير ذلك في فترات أخرى، كما أنه منذ بداية تطبيق سياسة إستهداف التضخم فإنه يلاحظ نجاح بنك الجزائر

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

في الحفاظ على معدلات تضخم أقل من المعدلات المستهدفة إلا خلال سنتي 2013 و 2014 حيث بقيت المعدلات المحققة أقل من المستهدفة¹.

و مما يمكن إستنتاجه من معدلات التضخم الموضحة في الجدول السابق أن التضخم في الجزائر عرف عدة مراحل هي:

- **الفترة 2000-2004**: استمر معدل التضخم في الانخفاض تدريجيا حتى وصل أدنى مستوى له سنة 2000 بسبب إتباع سياسة ائتمانية صارمة، كان هدفها الحد من التوسع النقدي والتحكم في السيولة، وكذلك أيضا بسبب تراجع الطلب الكلي عن مستواه في السنوات السابقة، وذلك بسبب انتشار البطالة خلال هذه المرحلة. وأيضاً تدني حجم الائتمان المحلي خلال نفس الفترة،
- **الفترة 2004-2008**: شهد التضخم خلال السنتين، 2005 و 2006 تراجعا هاما، وهذا بفعل تطبيق أدوات السياسة النقدية المستحدثة في استرجاع السيولة وكان معدله اقل من المعدل المستهدف. إلا أن التضخم ارتفع مجددا خلال السنتين 2007 و 2008 وذلك بسبب زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن التوسع في سياسة الإنفاق العام المتبعة من طرف الحكومة وزيادة الأجور دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج،
- **الفترة 2009-2012**: شهد خلالها معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2009 و 2011 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، أما خلال سنة، 2012 فقد ارتفع معدل التضخم ارتفاعا قياسيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والسلع المصنعة،
- **الفترة 2013-2014**: شهدت معدلات التضخم معدلات اقل من المعدلات المستهدفة نظرا للسياسة النقدية الصارمة المطبقة من خلال الأداة الجديدة وهي أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر، إضافة إلى مساهمة التضخم المستورد في تراجع التضخم، ذلك كون مستوى أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3,5% خلال سنة 2013،
- **الفترة 2015-2016**: ارتفع من جديد معدل التضخم حيث ارتفع عن المعدل المستهدف، والذي لا يبدو أن للتضخم المستورد صلة به، نظرا لان أسعار المنتجات المستوردة لم تعرف إلا ارتفاعا بسيطا، كما أن ليس له صلة بفائض السيولة نظرا للنقص المسجل لها خاصة خلال سنة ، 2016 و بالتالي

¹ عمر جمام و عمر سعيداني، فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2016، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد8، العدد 14، جامعة تبسة، الجزائر، 2017، ص 106.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

فان ارتفاع معدل التضخم خلال هاتين السنتين يكتسي طابعا هيكليا في ظرف يتميز بأسواق تنافسية سيئة التنظيم، والتي يتميز بعضها بوضعيات مهيمنة تستطيع من خلالها فرض أسعار مناسبة لها¹.

المطلب الثاني: دراسة مؤشر معدلات الفائدة و سعر الصرف

إن معظم المهام التي تتكفل بها البنوك مهما كان النظام و النموذج التنموي المتبع، هي مهمة تمويل الإقتصاد و تعبئة الإدخار الوطني، في إطار سياسة إقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها أسعار الفائدة، و أسعار الصرف، حيث تعتبر مؤشرات التنافسية، و عليه يجب وضع إستراتيجية في تحديد معدلاتها بما يضمن إستقرار داخلي نقدي.

أولاً: مفاهيم حول مؤشر سعر الصرف و معدلات الفائدة:

1- تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدة من العملة الوطنية، أو سعر الصرف هو عدد الوحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

و ينحصر دور سعر الصرف في قياس قيمة عملة معينة بالنسبة لعملة أخرى، أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر نسبي و سعر ثنائي لأنه يتضمن وجود جانبيين.

إن العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة أخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف، كذلك يمكن مبادلة عملة غير قابلة للتحويل و لكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء، و قد تكون العملة قابلة للتحويل بشكل جزئي، عندما يمكن إستخدام العملة بشكل قانوني في شراء الصرف الأجنبي لتمويل عمليات معينة فقط².

2- تعريف معدل الفائدة:

يورد الإقتصاديون مجموعة تعريفات لسعر الفائدة جوهرها " الفائدة هي السعر النقدي لإستعمال الأموال القابلة للإقراض".

¹ عمر جمام و عمر سعيداني، مرجع سابق، ص 107

² بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013، حوليات جامعة قلمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 13، جامعة قلمة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 596-597.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

و كذلك توجد تعاريف متعددة لسعر الفائدة تبعا لمبررات إستخدامه، فهو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، و بمعنى آخر فإنه يقيس ثمن السلع و الموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم، و بالتالي فهو ثمن مثل أي ثمن غيره يتحدد بالعرض و الطلب¹.

و منه فمعدل الفائدة عبارة عن النسبة بين الكميات الحقيقية المتاحة في لحظات مختلفة من الزمن و يتعلق الأمر بمسألة العرض و الطلب في سوق المبادلات للسلع الحاضرة مقابل السلع المستقبلية²، و بتفاعلهما يمكن تحديد نقطة التوازن التي تعرف لنا معدل الفائدة المقابل³.

2- أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف:

تعتبر أسعار الفائدة و توقعات المتعاملين من أهم محددات معدل الصرف التوازني الناتج عن قوى العرض و الطلب، عند التساوي بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات، عندما نكون في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال و الإحلال التام للأصول، فإذا كان العائد المتوقع على الأصول المحررة بالدولار مثلا أكبر من العائد المنتظر بالنسبة للأصول المحررة بعملات أجنبية، فإن جميع المتعاملين المحليين أو الأجانب كانوا يطلبون الأصول الأولى و بكميات كبيرة، و العكس صحيح عندما تكون العوائد المتوقعة على الأصول المحررة بعملة أجنبية أكبر من العوائد المتوقعة المحررة بالدولار، و بالتالي يكون سعر الصرف في حالة توازن عندما تكون العوائد المنتظرة متساوية في كلتا الجهتين، و يمكن التعبير عن ذلك رياضيا في المعادلة التالية:

$$RD = RF - (E_{t+1}^e - E_t)/E_t \dots\dots\dots(1)$$

تسمى هذه المعادلة "شرط تكافؤ سعر الفائدة **pti**"

حيث:

RD: سعر الفائدة المحلي؛

RF: سعر الفائدة الأجنبي؛

$(E_{t+1}^e - E_t)/E_t$: التحسن المتوقع في العملة المحلية.

¹ بن عزة جليلية، سعر الفائدة الحقيقي و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2006-2014، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، جوان 2017، ص 178.

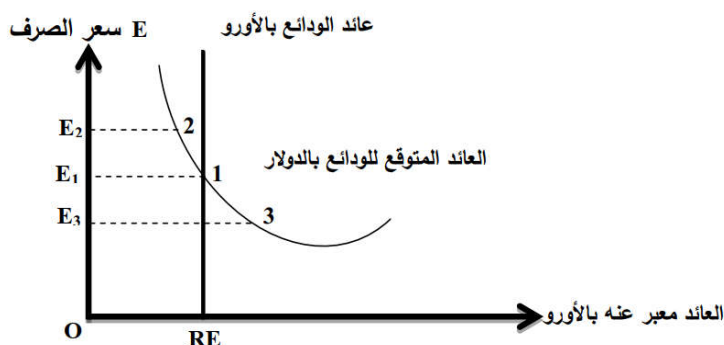
² عبد الرزاق كبوط، محاولة قياسية لنمذجة العوامل المحددة لسعر الفائدة في الإقتصاد الجزائري للفترة 1988-2011 باستخدام أشعة الإنحدار الذاتي **var**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، العدد 42، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 358.

³ مرجع سبق ذكره، ص 358.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

نفترض ثبات كل من سعر الفائدة المحلي و الأجنبي و كذلك توقعات سعر الصرف، و من هذه الفرضية يمكن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال الشكل رقم (3-8) التالي¹:

الشكل رقم (3-7): تحديد سعر الصرف التوازني



المصدر: بوزيدي سعاد و طالب دليلة، أثر تغير سعر الفائدة و عرض النقد على سعر الصرف الحقيقي -دراسة قياسية حالة الجزائر-، السياسات الإقتصادية في الجزائر، المجلد 5، العدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 46.

ثالثا: الأثار المتوقعة لمؤشر معدلات الفائدة على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

1-1- مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر:

و قد شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر ثلاثة مراحل هي:

1-1- مرحلة ثبات أسعار الفائدة (1962-1986): إمتدت هذه المرحلة من تاريخ الإستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986، فكانت سياسة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر مطابقة تماما لمنطق إقتصادي مركزي مخطط، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا، دون إعتبار لندرة و تكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقرضة، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الإقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة، لغرض تكوين قاعدة إقتصادية ضرورية لتنمية البلاد.

1-2- مرحلة التحرر التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989): في سنة 1986 صدر قانون بنكي

جديد، يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين، و لكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي و ضمان توافقه مع تطور التوازنات الإقتصادية الكبرى، أدى إلى إعتقاد مخطط

¹ بوزيدي سعاد و طالب دليلة، أثر تغير سعر الفائدة و عرض النقد على سعر الصرف الحقيقي -دراسة قياسية حالة الجزائر-، السياسات الإقتصادية في الجزائر، المجلد 5، العدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 45-46.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

وطني للقرض حيث عمدت السلطات النقدية الجزائرية إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف قطاعات النشاطات الإقتصادية إلى جانب التفریق التقليدي بين فترات تحصيل القروض.

1-3- مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990 إلى يومنا): و منذ 1990 تاريخ صدور قانون القرض و النقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره و أهميته، فمكّنه من إستخدام معدل إعادة الخصم بإعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للإنتقال من نمط إقتصاد مركزي مخطط إلى نمط إقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ و أسس ليبرالية، و قد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (62-1986)، و تطبيقا لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي و القاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الإرتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من أجل تشجيع تعبئة الإدخار، و رفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية و من ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول و مقبول، كما هو شأن الدول المتقدمة¹.

و الجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية مع أهم المؤشرات الإقتصادية:

الجدول رقم (3-7): تطور أسعار الفائدة الحقيقية مع أهم المؤشرات الإقتصادية خلال (1990-

(2016)

السنوات	معدل الفائدة الحقيقي	التضخم	سعر الفائدة الدائن	إجمالي سعر الودائع (مليار دينار)	سعر الفائدة المدين	إجمالي القروض إلى الإقتصاد	أسعار الصرف دج/دولار	إحتياطي الصرف (بالمليار دولار)	الكتلة النقدية M ₂ بالمليار دينار
1990	-	17.9	11.17	187.45	16.88	247	12.20	-	343
1991	-	25	12.67	233.99	17.5	325.9	17.76	-	416.19

¹ بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2006-2014، مرجع سبق ذكره، ص

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

519.90	-	21.84	408.2	17.5	287.02	14	31.7	-	1992
627.4	2.2	24.10	219.2	17.5	169.45	14	20.5	-	1993
723.6	1.1	42.90	304.8	20.13	444.2	16.44	29	-10.13	1994
799.6	2.3	52.20	564.5	19	491.3	16	29.8	-7.90	1995
919.6	4.5	56.20	776.8	19	563.3	14.5	18.7	5-4.0	1996
1081.5	8.3	57.74	741.3	12.5	644.7	9.8	5.7	8.1	1997
1287.9	7.3	58.74	902.6	11	1113.7	8.5	5	15.1	1998
1463.4	4.7	66.57	1150.7	10	1252.6	7.5	2.6	-0.09	1999
1695.2	12.5	75.26	993	7.75	1441.85	10	0.33	-11.71	2000
2473.5	18.2	77.22	1077.7	9.95	1789.93	7	3.5	8.72	2001
2901.5	23.11	79.68	1266	8.58	2127.36	5.33	2.2	6.55	2002
1154.3	32.92	77.39	1379.4	8.12	2443.35	5.25	3.5	-0.18	2003
3738	43.11	72.60	1534.4	8	2611.7	3.64	4.6	-2.37	2004
4146.9	56.18	73.40	1779	8	2873.4	1.93	1.9	-7.26	2005
4827.6	77.78	72.90	1905	8.5	3410.4	1.75	1.8	2.30	2006
5994.6	110.18	66.82	2205.7	7.5	4301.4	1.75	3.9	0.62	2007
6955.9	143.10	71.18	2615.5	7.7	4956.1	1.75	4.4	-5.76	2008
7173.1	148.91	72.73	3086.5	8	5343.7	1.75	6.4	21.71	2009
8280.7	162.22	73.71	3268.1	8	6064.2	1.75	4.1	-7.09	2010
9929.2	182.22	72.85	3726.5	8	7357.9	1.75	5.7	-8.56	2011
11015	190.66	77.54	4287.6	8	8062.7	1.75	9.7	0.48	2012
11942	194	79.37	5156.3	8	8737.5	1.75	2.9	8.07	2013
13664	178.94	80.56	6499.4	8	10016.4	1.75	3.3	8.31	2014
13704.5	144.13	100.46	7277.2	8	9579.7	1.75	4.8	15.52	2015
13816.3	114.14	109.46	7980.2	8	9434.8	1.75	6.4	6.39	2016

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

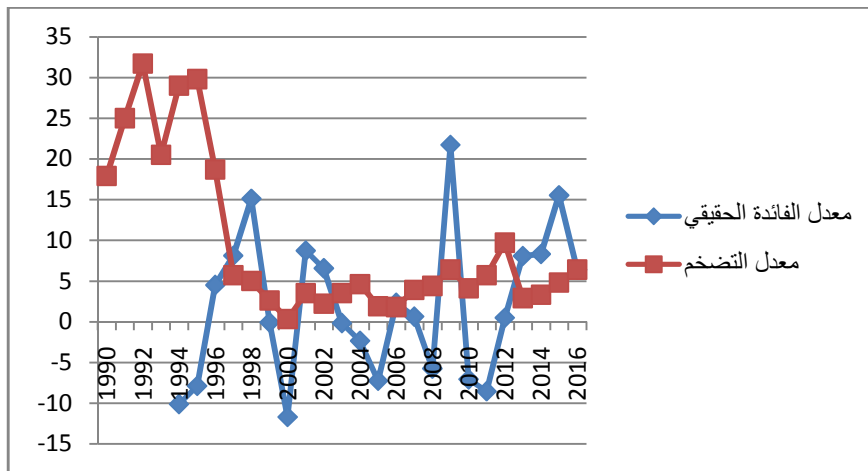
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على

- (أطلع عليه بتاريخ 25-05-201، سا: 15.37) اقتصاد/القطاع-المالي-معدلات-الجزائر/ar.knoema.com/atlas/
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- محمد العيد صلوح، آليات إدارة إحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مجلة الباحث، 2018.
- لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 -دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2013-2014.
- بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013، حوليات جامعة قلمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015،
- مختلف تقارير السنوية لبنك الجزائر

2- أثر تطور معدل الفائدة الحقيقي على معدلات التضخم:

بالإعتماد على الجدول رقم (3-7) نقوم برسم منحني تطور معدل الفائدة و معدل التضخم لتسهيل القراءة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): تطور معدلات الفائدة و معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

بما أن: معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم

نلاحظ أن في الفترة 1994-1996 كان سعر الفائدة منخفض و هذا راجع إلى الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم أما في الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998 نلاحظ إرتفاع كبير في معدلات الفائدة نتيجة التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و كذلك إنخفاض في معدلات التضخم، و تميزت هذه الفترة بسياسة التقشف الحكومي و إنكماش نقدي و مالي، كما إنخفضت سنة 1999 و وصلت سنة 2000 إلى -11.71%، و في سنة 2009 بلغ معدل الفائدة

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

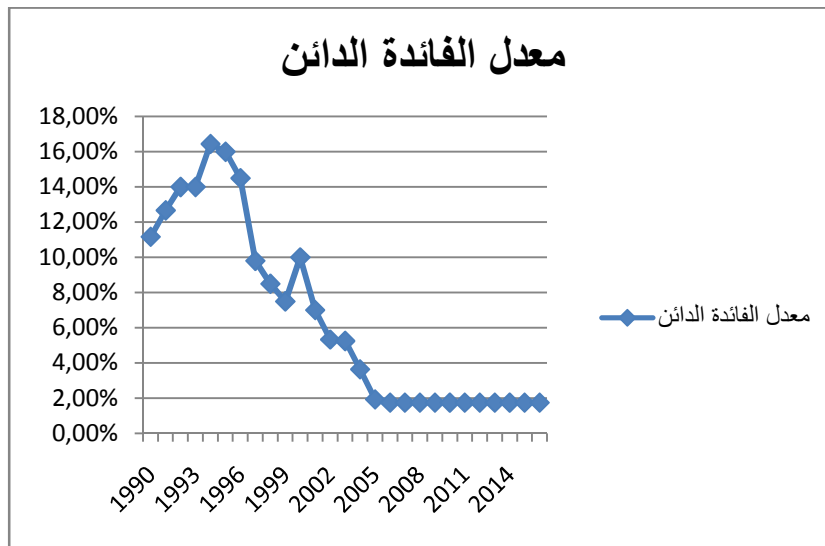
الحقيقي أعلى مستوى له و هو 21.71%، بينما بلغت أسعار الفائدة الحقيقية 0.48% سنة 2012 و ذلك نتيجة إرتفاع معدل التضخم إلى 9.7%، كما إرتفع معدل الفائدة الحقيقي في الفترة ما بين 2013-2016 و ذلك نتيجة إنخفاض معدلات التضخم في هاته السنوات.

و منه نستنتج أن معدل التضخم يؤثر في معدلات الفائدة الحقيقية بحيث أنه كلما ارتفع معدل التضخم نقص معدل الفائدة الحقيقية و العكس صحيح.

3- أثر تغير سعر الفائدة على الإدخار و الإستثمار: لقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، و كان الهدف منها هو تحفيز الإدخار و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، و حصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة¹، و يمكن عرض تطور أسعار الفائدة في الجزائر في المنحنيات التالية:

3-1- أثر سعر الفائدة الدائن على الإدخار: من خلال معطيات الجدول رقم (3-7) نقوم برسم منحنى تطور معدلات الفائدة الدائنة و تطور الإدخار خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، و ذلك لتسهيل قراءة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور معدلات الفائدة الدائنة خلال الفترة (1990-2016)



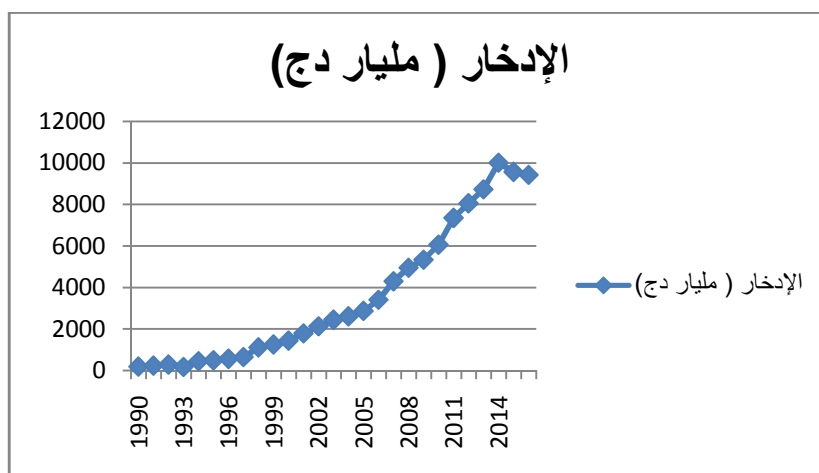
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

¹ لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 -دراسة قياسية تحليلية-، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

نلاحظ أن سعر الفائدة الدائن عرفت مرحلتين من التطور، المرحلة الأولى تمتد من 1990 إلى 1995 تميزت بإرتفاع معدل الفائدة الدائن بشكل كبير، حيث في سنة 1990 كانت حوالي 11.7% أصبح سنة 1995 في حدود 16%، و كل هذا الإرتفاع في سبيل سياسة تحرير أسعار الفائدة، أما المرحلة الثانية فقد إنخفض فيها معدل الفائدة من 14.5% سنة 1996 إلى 1.93% سنة 2005، ليستقر سعر الفائدة في 1.75% إبتداء من 2006 إلى غاية سنة 2016.

الشكل رقم (3-10): تطور الإدخار خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

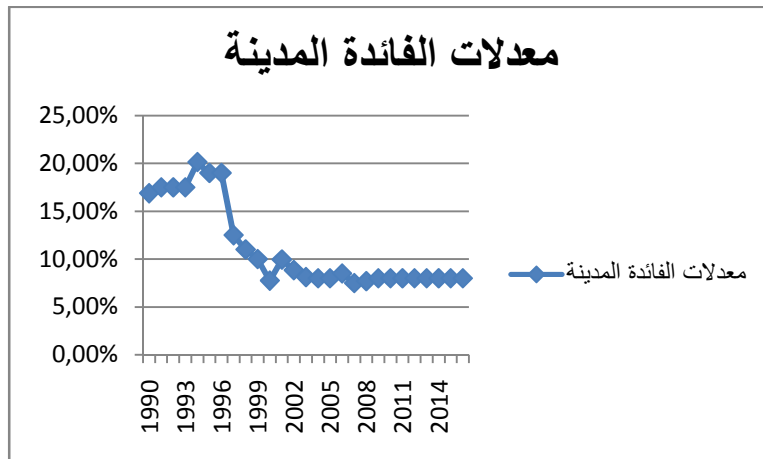
لقد عرف حجم الموارد المعبئة من طرف البنوك التجارية إرتفاعا كبيرا بعد تطبيق سياسة التحرير المالي، حيث نلاحظ من خلال المنحنى الإرتفاع الهائل في الموارد المعبئة من طرف البنوك، فبعدها كانت 187.45 مليار دينار سنة 1990 إرتفعت إلى 1441.85 مليار دينار سنة 2010، حيث إستمرت في الإرتفاع غاية سنة 2014 لتصل إلى أقصى حد لها 10016.4 مليار دينار، ليبدأ في الإنخفاض سنتي 2015 و 2016 حيث وصل 9434.8 مليار دينار نهاية سنة 2016.

و من خلال شكل (3-9) تطور معدلات الفائدة الدائنة و شكل (3-10) تطور الإدخار نستنتج أن حجم الموارد المعبئة من طرف البنوك التجارية إرتفعت بإرتفاع معدلات الفائدة الدائنة وذلك بعد تحرير العدلات الفائدة و لكن رغم إنخفاض معدلات الفائدة إلى أن وصلت 1.75%، لكن في السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 لاحظنا إنخفاض في قيمة الإدخار و السبب فيه ليس سعر الفائدة المدينة و إنما هو إنخفاض في أسعار البترول و إنخفاض في قيمة صافي الموجودات الخارجية.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

3-2- أثر سعر الفائدة المدينة على الإستثمار: من خلال معطيات الجدول رقم (3-7) نقوم برسم منحنى تطور معدلات الفائدة المدينة و تطور القروض المقدمة للإقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، و ذلك لتسهيل قراءة في الشكل التالي:

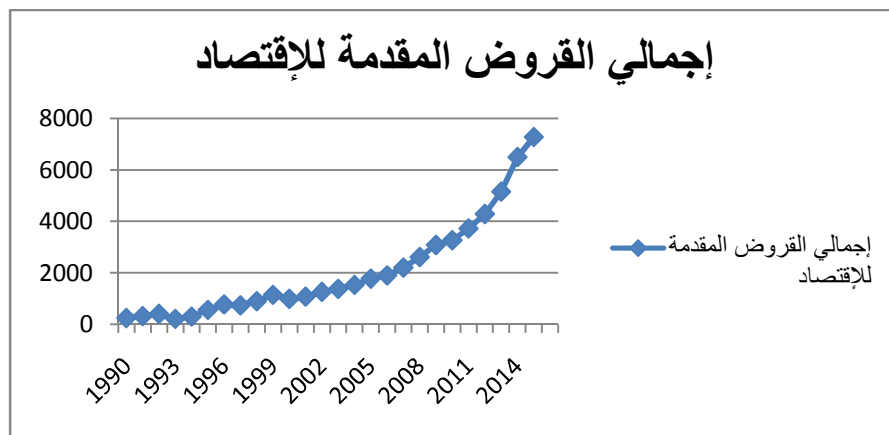
الشكل رقم (3-11): تطور معدلات الفائدة المدينة خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

من خلال ما لاحظنا من منحنى تطور معدلات الفائدة المدينة يمكن القول أن معدل الفائدة المدينة عرف ثلاث مراحل من التطور، المرحلة أولى كانت من 1990-1993 و تميزت بإستقرار معدلات الفائدة المدينة عند حدود 17,5%، أما المرحلة الثانية من 1994-1996 كانت فيها معدلات الفائدة مرتفعة بشكل ملحوظ، و فيما يخص المرحلة الثالثة من 1997-2016 فقد تميزت بإنخفاض تدريجي لمعدلات الفائدة المدينة فبعدما كانت في 1996 حوالي 19% أصبحت في سنة 2004 حوالي 8% و إستقرت في تلك الحدود إلى غاية 2016.

الشكل رقم (3-12): تطور القروض المقدمة للإقتصاد خلال الفترة (1990-2016) بالمليار دينار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

إن تطور أهم محددات الإستثمار في الجزائر هو مستوى تطور النشاط الإقتصادي في البلد، و يقاس عادة بإجمالي القروض الموجهة للإقتصاد منها القطاع الخاص و العام، و من خلال المنحنيين السابقين نلاحظ إرتفاع ضعيل في القروض طيلة الفترة 1990-1996 و ذلك خلال مقارنة هاته الفترة بسعر الفائدة المدين فنلاحظ إرتفاع كبير في معدلات الفائدة المدينة نتيجة لتبني سياسة تحرير الفائدة حيث تم رفع معدلات الفائدة الدائنة مما أدى إلى إرتفاع المعدلات المدينة، و خلال الفترة الممتدة من 1997-2003 إرتفعت القروض الموجهة للإقتصاد بصفة متسارعة حيث وصلت 1379.4 مليار دينار نهاية سنة 2003 مقارنة ب 741.3 مليار دينار سنة 1997، و ذلك بسبب إنخفاض معدلات الفائدة المدينة خلال نفس الفترة حيث بلغت 8.12% سنة 2003، إنخفضت معدلات الفائدة إلى 7.5% ثم إستقرت في 8% إلى غاية 2016، و هذا الإستقرار صاحبه إرتفاع كبير في القروض الموجهة للإقتصاد حيث بلغت 7980.2 مليار دينار نهاية سنة 2016.

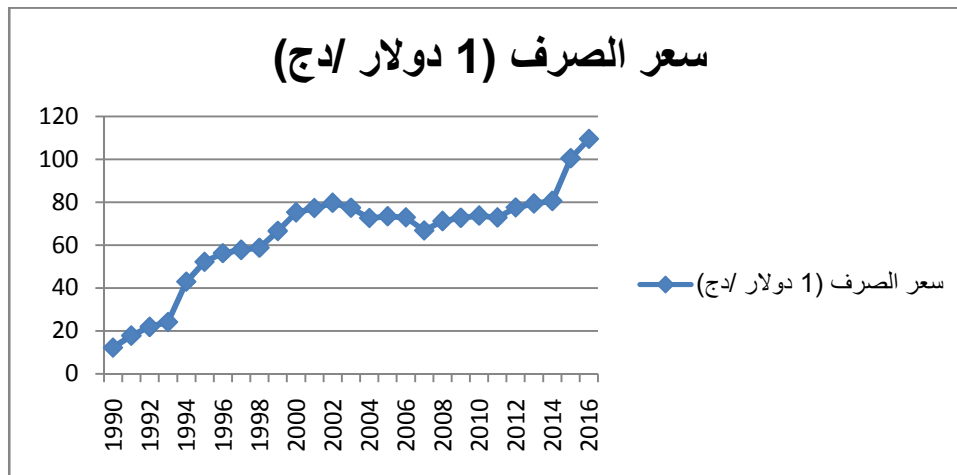
و منه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين معدل الفائدة المدين و القروض الموجهة للإقتصاد، بحيث كلما إنخفضت معدلات الفائدة المدينة زادت قيمة القروض الموجهة للإقتصاد و بتالي تزيد قيمة إجمالي الناتج المحلي.

4- أثر سعر الصرف على نمو الكتلة النقدية و إحتياطي الصرف:

4-1- أثر تطور سعر الصرف على نمو الكتلة النقدية:

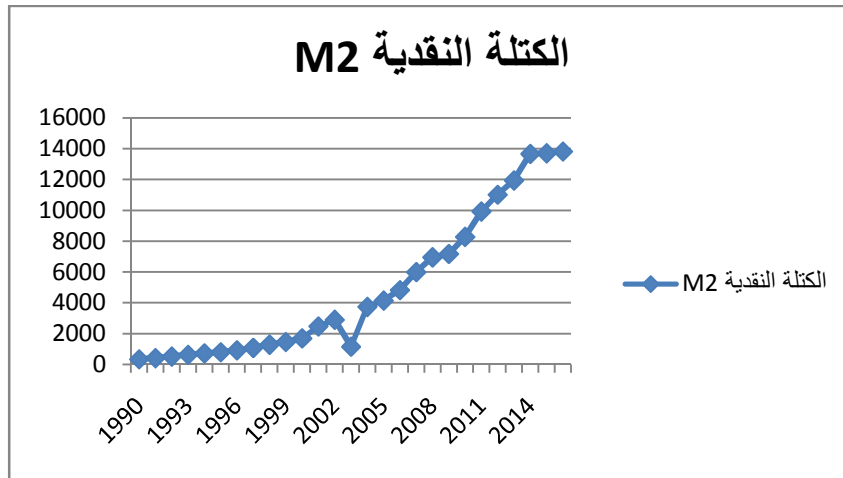
بالإعتماد على الجدول رقم (3-7) نقوم برسم منحنى تطور سعر الصرف و تطور الكتلة النقدية لتسهيل القراءة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تطور سعر الصرف (1 دولار /دج) خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

الشكل رقم (3-14): نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)



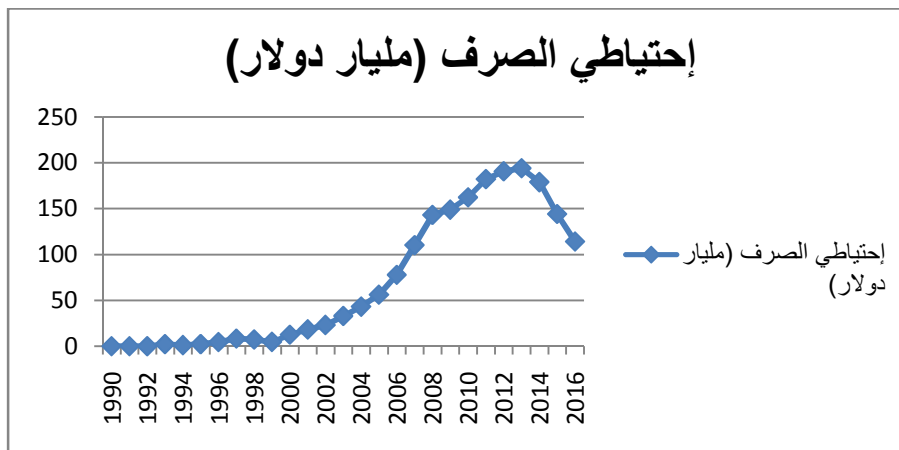
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-7) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

من خلال الشكلين رقم (3-13) لتطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار و الشكل رقم (3-14) لتطور نمو الكتلة النقدية نلاحظ أن كلما إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار و نلاحظ زيادة في الكتلة النقدية بنفس الوتيرة تقريبا حيث نرى في السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 نمو ضئيل للكتلة النقدية مقابل إرتفاع كبير في سعر الصرف و يكمن السبب هنا في إنخفاض صافي الموجودات الخارجية و إنخفاض أسعار البترول، مما أدى أيضا في إنخفاض السيولة البنكية بسبب تراجع في قيمة الودائع.

4-2- أثر سعر الصرف على إحتياطي الصرف:

بالإعتماد على الشكل السابق رقم (3-13) لتطور سعر الصرف و الجدول رقم (3-7) نقوم برسم منحني تطور إحتياطي الصرف لتسهيل القراءة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-8) و مخرجات برنامج Microsoft Excel 2007.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

من خلال الشكل السابق رقم (3-13) و منحني تطور إحتياطي الصرف نلاحظ أنه كلما زادت قيمة الدولار و إنخفضت قيمة الدينار نلاحظ زيادة في إحتياطي الصرف و السبب في ذلك ليس سعر الصرف و إنما إرتفاع سعر البترول و منه إرتفاع صافي الموجودات الخارجية هذا ما أدى إلى إرتفاع إحتياطي الصرف طيلة الفترة الممتدة من 1993 إلى 2013 حتى وصل في نهاية سنة 2013 إلى 194 مليار دولار، و إنخفاض إحتياطي الصرف في السنوات الأخيرة 2014-2016 إلى أن وصل إلى 114.14 مليار دولار في نهاية سنة 2016، و ذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول و إنخفاض صافي الموجودات الخارجية، و منه سعر الصرف لا يؤثر في إحتياطي الصرف.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر

الخلاصة

تزداد أهمية المؤشرات الإقتصادية التنافسية كلما زادت فعاليتها في تحسين مستوى النشاطات الإقتصادية، و تحقيق الإستقرار النقدي الداخلي.

و يستخلص من خلال هذا الفصل أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 تميزت بحدوث فائض في السيولة الهيكلية، حيث بدأت نهاية سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، هذا ما أدى بينك الجزائر إلى إصدار الأمر 03-10 المتعلق بقانون النقد و القرض، الذي يملي في بنوده مختلف آليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي، من خلال مجموعة من الأدوات منها: سعر إعادة الخصم، إسترجاع السيولة بالمناقصة، التسهيلة المغلة بالفائدة و الإحتياطات الإلزامية.

و تم التطرق إلى أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي، من خلال تطبيق إستراتيجية إستهداف التضخم كهدف نهائي مكتسب بالجزائر، و تطور المعدلات الفعلية للتضخم و المستهدفة خلال الفترة 2000-2016، و كذلك التطرق إلى دراسة معدلات الفائدة و أسعار الصرف في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، حيث بعد تحرير أسعار الفائدة و أسعار الصرف سنة 1990 تبين أن أسعار الفائدة الحقيقية عرفت تذبذب خلال هذه الفترة، و يمكن إرجاع سبب ذلك إلى مستوى التضخم في البلاد، مع إرتفاع مستمر لأسعار الصرف مقابل إنخفاض في قيمة الدينار.

و من خلال ما سبق نستنتج للسياسة النقدية أثر على مؤشرات الإقتصادية التي بدورها تؤثر على إستقرار الداخلي النقدي.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2016، مركزين في ذلك على دراسة حالة الجزائر، حيث يعتبر موضوع السياسة النقدية من المجالات الهامة في السياسة الإقتصادية لتحقيق الإستقرار النقدي الداخلي، إذ تعددت الدراسات و إختلفت الآراء حول توضيح أهمية و تأثير تلك السياسة على بقية المتغيرات الإقتصادية الكلية، فظهرت مجموعة من الأفكار في شكل نظريات تحت لواء مدارس إقتصادية حاولت كل منها البحث عن آلية لتفسير أثر تغير كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي.

نستنتج من تحليل مكانة السياسة النقدية أنها بلغت درجة من التنظيم و السرعة في السيولة ما يمكنها من التطور و التعديل للوصول إلى أعلى المستويات للأداء و الكفاءة في إستعمال أدوات السياسة النقدية و السيطرة على ما يطرأ من المؤشرات التي تعيق سيرها، و تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في إستقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات النمو الإقتصادي مرتفعة، أهم أدواتها فهي سعر إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني، آلية إسترجاع السيولة بالمنقصة و التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة عمليات السوق المفتوحة.

من خلال هاته الدراسة تطرقنا إلى مختلف مفاهيم المتعلقة بالموضوع، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة النقدية، حيث إرتبنا أن نقدم مختلف المفاهيم حول السياسة النقدية و كذا مصداقيتها و قنوات إبلاغها و أيضا أهدافها و مختلف نظرياتها، أولها النظرية الكلاسيكية التي ترى أن قيمة النقود إنما تتوقف على حجمها و أرجعوا ما يحدث من تغير في قيمة النقود إلى العلاقة بين مستوى الأسعار و كمية النقود، أما النظرية الكنزوية فتركز على الصلة بين كمية النقود و معدل الفائدة و نفقات توظيف الأموال و الإستهلاك و الأسعار، و تتبعه في ذلك النظرية النقدية لكنها ترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير، في حين ركزت النظرية النقدية المعاصرة على دور التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية و أن الجانب الحقيقي (الإنتاج هو الذي يؤثر على الجانب النقدي).

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى التخطيط المالي كأداة لإرساء قواعد الرقابة النقدية في الجزائر من حيث الإصلاح النقدي كوسيلة لتسريع المسار الإنتقالي من خلال تحويلات التنظيم النقدي في إطار قانون النقد و القرض 90-10 و كذلك تحليل الوضعية النقدية للفترة 1970 إلى 1990، كما قمنا بإستعراض دور السياسة النقدية في تحقيق برنامج الإصلاح الإقتصادي من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي المقسم إلى برنامج التثبيت الإقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30 م و برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني الممتد من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 و برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995 و بعدها برنامج التعديل الهيكلي من 1995/03/31 إلى

1998/04/01، وكذلك أهم مستجدات الوضعية الاقتصادية و النقدية في الألفينيات و ذلك بعد برنامج التعديل الهيكلي من خلال إنتهاج سياسة إقتصادية مبنية على التوسع في الإنفاق الحكومي و إطلاق برامج ضخمة يعول عليها في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري، تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، و برنامج دعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، و برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، و برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019).

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لإنعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي في الجزائر و تطرقنا في دراستنا على جديد السياسة النقدية في إدارة فائض السيولة الهيكلية من خلال المبادرات التي قام بها بنك الجزائر في التصدي لضاهرة التوسع النقدي و كذا إعتداد السوق النقدية كفضاء لإمتصاص السيولات الفائضة، كما ركزنا على أثر السياسة النقدية على مؤشرات التوازن النقدي الداخلي على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، و ذلك من خلال دراسة مختلف تطورات فائض السيولة و معدلات التضخم الفعلية و المستهدفة خلال هاته الفترة.

و قد مكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة المطروحة و إختبار الفرضيات المتبنتات و كذا التوصل إلى مجموعة من نتائج.

إختبار الفرضيات:

قمنا في مقدمة الدراسة بوضع مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- **إختبار الفرضية الأولى:** بالنسبة للفرضية الأولى و المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي النقدي من خلال تحقيق الأهداف النهائية المحددة للسياسة النقدية، و ذلك بالمرور على تحقيق الأهداف الأولية و الوسطية هي فرضية محققة، بحيث يكمن تحقيق الإستقرار النقدي في تسطير أهداف نهائية من إستقرار في المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة و رفع معدل النمو، و لا يمكن تحقيق هاته الأهداف إلا بالمرور بأهداف الوسيطة و الأولية المتمثلة في آليات السياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي النقدي.
- **إختبار الفرضية الثانية:** بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بالسياسة النقدية أحد آليات لتحقيق الإستقرار النقدي في النظام المصرفي من خلال العملية الإصلاحية فهي محققة، بحيث كان علاج ضاهرة التضخم بسياسة الجديدة و هي إستهداف التضخم، و كذا تحرير أسعار الفائدة و أسعار الصرف ضمن العملية الإصلاحية ناجحة في تحقيق أهدافها و منه السياسة النقدية هي أحد آليات تحقيق الإستقرار النقدي.

نتائج البحث:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة و على ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الإقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الإستقرار.
- تظهر إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لإستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي إختارتها السلطة النقدية، و من ثم التأثير على الأهداف الوسيطة و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.
- عرف الجانب النقدي عدة إصلاحات خاصة من خلال برامج الإستقرار الإقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي الذي أعتبر نقلة نوعية في السياسة النقدية.
- بعد قانون النقد و القرض 90-10، أصبحت السياسة النقدية الجزائرية تلعب دورها بالتدريج، خاصة من خلال التحكم في التضخم و تحقيق الإستقرار النقدي، حيث تم تحرير معدلات الفائدة و ضبط إصدار النقود فأصبح بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة وفقا لقوى العرض و الطلب.
- يعد تطبيق مجموعة من التدابير و السياسات بالإضافة لبرامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر من أسباب إنخفاض معدلات التضخم، و بالرغم من ذلك لم توفق السياسة النقدية في تحقيق هدف إحتواء التضخم بصفة تامة.
- حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة و ضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة و فعالية.
- تعتبر مراقبة وتيرة التضخم الهدف الأساسي للسياسة النقدية التي حددها بنك الجزائر، حيث تم إستهداف معدل التضخم ب 03% منذ 2003، أين شهد إنخفاضا إلى غاية سنة 2008، حيث إرتفع بنسبة كبيرة، إن أسباب إرتفاع معدل التضخم ليست نقدية بالكامل، و إنما بسبب التضخم المستورد، و هذا الوضع الذي قيد فعالية السياسة النقدية فهو يعبر عن مدى التبعية الخارجية و ضعف الإقتصاد الوطني، لكن مع وضع نسبة لإستهداف التضخم ضمن المجال (03%، 04%) إسترجعت السياسة النقدية مكانتها في التحكم في معدلات التضخم، و إنخفاضها مرة أخرى.
- بعد حدوث فائض في السيولة نهاية سنة 2001، أصدر بنك الجزائر الأمر 03-10 المتعلق بقانون النقد و القرض، الذي يملي في بنوده مختلف آليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع

النقدي، من خلال مجموعة من الأدوات منها: سعر إعادة الخصم، إسترجاع السيولة بالمنافسة، التسهيل المغلة بالفائدة و الإحتياطات الإلزامية.

- إستطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم و لو بصفة غير تامة، و توازن ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مقبولة و الإستمرار في حل مشكلة البطالة، و متابعة التحكم في المعروض النقدي سواء بإمتصاص الفائض أو ضخ سيولة في حالة إنكماش و هذا بإتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقيدية.

التوصيات:

- إتخاذ السياسة النقدية التي تتناسب و ظروف إقتصاد الدولة في الجزائر.
- الدراسة و التشخيص للإقتصاد الجزائري بصفة شاملة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها و خاصة قطاع التجارة الخارجية.
- على السلطة النقدية توفير الشروط لتعزيز سلامة و إستقرار السوق النقدي سواء كانت قانونية أو تنظيمية.
- تطوير نظم الرقابة و المعلومات لدى بنك الجزائر لتعزيز إستقلاليتها لممارسة السياسة النقدية بصورة فعالية.
- دعم المشاريع الإستثمارية الداخلية لمواجهة البطالة و التخفيض من التضخم لرفع النمو الإقتصادي.

آفاق البحث:

يبقى هذا الموضوع يثير الكثير من التساؤلات نذكر منها:

- دراسة بعض التجارب الناجعة دوليا و خاصة في الدول النامية و محاولة تطبيقها على الإقتصاد الجزائري.
- دراسة مقارنة بين سعر الفائدة و البديل الإسلامي.
- العوامل المؤثرة على فعالية قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- أحمد الاشقر، الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى 2002.
- 2- إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم و نظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي)، دار وائل، الأرن، الطبعة الأولى 2004.
- 3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة.
- 4- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2007.
- 5- زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
- 6- زينب حسين عوض الله، إقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية - مطابع الأمل-، بيروت، الطبعة الأولى 1994.
- 7- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، الطبعة العربية 2010.
- 8- سهيلة فريد النباتي، التنمية الإقتصادية (دراسات و مفهوم شامل)، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى 2015.
- 9- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، دار الفجر، مصر، الطبعة الأولى 2005.
- 10- عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى 2012.
- 11- عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي و المصرفي (الجزء الثاني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2014، ص 154.
- 12- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 2003.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى 2014.

- 14- فليح حسن خلف، النقود و البنوك، دار للكتاب العلمي و عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
- 15- حمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.
- 16- حمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 17- مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى 2008.
- 18- مدني بن شهر، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى 2009.
- 19- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى 2015.
- 20- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- 21- نزار سعد الدين بن عيسى، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى 2001.
- رسائل الدكتوراه والماجستير:
- 1- أسامة بوشريط، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازنالاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2000-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص العلوم المالية، جامعة المدية، السنة الجامعية 2014/2015.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011.
- 3- بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2003-2004.
- 4- بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2016-2017.

- 5- بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي "حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2012-2013.
- 6- بناي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الإقتصادي دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009
- 7- بوزعور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.
- 8- بوكريطة عبد القادر، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مذكرة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة ماجستير في الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي تخصص إحصاء تطبيقي، I.N.P.S، السنة الجامعية 2011-2012.
- 9- جديني ميمي زوجة أجنف، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور علوم في علوم التسيير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016.
- 10- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي 2015-2016.
- 11- حمزة علي، دور السياسة النقدية و المالية في إنجاح الإصلاحات الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016-2017.
- 12- ديش فاطيمة زهراء، دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الإقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود البنوك و مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2017-2018.
- 13- رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2017

- 14- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2003.
- 15- صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية و النقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2014-2015.
- 16- عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود و دورها في رسم و تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014
- 17- عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016.
- 18- عصام لوشان، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد و تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2012-2013.
- 19- علوان الضاوي، السياسة المالية فاعليتها و آثارها النقدية في الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد المعرفة و العملة، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الدراسية 2016-2017.
- 20- عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012.
- 21- عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية فرع تقنيات كمية لتسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012.
- 22- غانم مرهج، دور الأوراق المالية الحكومية في إمتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية، رسالة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2014-2015

- 23- فودوا محمد، **الإتجاهات الحديثة للسياسة النقدية في بداية الألفية الثالثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع نقود و مالية، السنة الجامعية 2016-2017، جامعة الجزائر 3.**
- 24- لعزازي حسيبة، **دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود و بنوك، السنة الجامعية 2010-2011، جامعة الجزائر 3.**
- 25- محمد عبد المومن، **السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية و أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016.**
- 26- مريم ماطي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الإقتصاد الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2016/2017.**
- 27- معمري ليلة، **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، السنة الجامعية 2013-2014.**
- 28- ملوح فضيلة، **تحليل و قياس أثر السياسات النقدية على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص علوم مالية، جامعة المدية، السنة الجامعية 2016-2017.**
- 29- ملياني فتيحة، **الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، السنة الجامعية 2016-2017.**
- 30- وردة شيان، **العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016.**

المجلات:

- 1- أحمد صديقي و حسين بن العاربية، سياسة إستخدام التضخم كبديل للإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 21، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2018.
- 2- إلياس ميدون، تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الإقتصادي الهيكلي، مجلة إيزا للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيزي، الجزائر، العدد 2018.
- 3- بشيشي وليد و مجلخ سمير، تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، ص ص 44-45.
- 4- بلغنو سمية، واقع الإصلاح المؤسستي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد العاشر.
- 5- بن عزة إكرام و شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر.
- 6- بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2006-2014، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، جوان 2017.
- 7- بن علي بلعزوز و طيبة عبد العزيز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة إستهداف التضخم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر.
- 8- بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013، حوليات جامعة قلمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 13، جامعة قلمة، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 9- بوزيدي سعاد و طالب دلييلة، أثر تغير سعر الفائدة و عرض النقد على سعر الصرف الحقيقي - دراسة قياسية حالة الجزائر-، السياسات الإقتصادية في الجزائر، المجلد 5، العدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.

- 10- جنيدي مراد، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة (Revue d'économie et de statistique appliquée)، المجلد 9، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- 11- حسين بن العارية، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد و المال، المجلد 1، العدد 4، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، أكتوبر 2017.
- 12- ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 61-62، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.
- 13- رجراج وهيبية، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد: 05، السنة 2014.
- 14- زكرياء خلف الله و عبد الوحيد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية إستهداف التضخم -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002/2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
- 15- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 16- سيد امر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان، إختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية لفترة 2001-2014، مجلة الحقيقة، العدد 41، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017.
- 17- عامر حبيبة، انعكاسات سياسات الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الإستثمارات العمومية من 2001 إلى 2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 18- عبد الرزاق كبوط، محاولة قياسية لنمذجة العوامل المحددة لسعر الفائدة في الإقتصاد الجزائري للفترة 1988-2011 باستخدام أشعة الإنحدار الذاتي var، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، العدد 42، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2014.

- 19- عبد الصمد سعودي و بن عارية أحمد، برامج الإستثمارات العمومية كألية للتنوع الإقتصادي و زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد1، العدد4، جامعة أدرار، الجزائر.
- 20- عزالدين لكحل، إستهداف التضخم في السودان (2000-2013) الواقع و المتطلبات، مجلة الدفاتر الإقتصادية، المجلد 7، العدد1، جامعة الجلفة، الجزائر.
- 21- عمر جمام و عمر سعيداني، فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2016، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد8، العدد 14، جامعة تبسة، الجزائر، 2017.
- 22- العوادي حمزة، التجربة التركية في مجال إستهداف التضخم النتائج و الدروس المستفادة، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزء الثاني/جوان 2018.
- 23- العيفة لويزة و تومي صالح، واقع تطبيق سياسة إستهداف التضخم في الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، العدد 24، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 24- لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 -دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة مكاملة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية تخصص التقنيات الكمية للتسيير، جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2013-2014،
- 25- محمد بلواقي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي ل تمنغاست، الجزائر، جوان 2012.
- 26- مشوك لامية، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على التشغيل و البطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد العاشر، جامعة مسيلة، الجزائر، جوان 2018.
- 27- وحيدة جبر آل منشد و عدنان عودة صالح الصفار، فائض السيولة في المصارف التجارية و إمكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، المجلد1، العدد 7، الجامعة العراقية، العراق، السنة 2015.

مطبوعات:

- 1- سنوسي علي، محاضرات في النقود و السياسية النقدية، علوم إقتصادية و تجارية و علوم تسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
- 2- ضيف أحمد، مطبوعة الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية- علوم تجارية- علوم تسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2015-2016.
- الجرائد الرسمية و التقارير:
 - 1- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
 - 2- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
 - 3- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
 - 4- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
 - 5- بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه لسداسي الأول من سنة 2011، 2011.
 - 6- بنك الجزائر، التطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكطاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008
 - 7- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني، التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.
 - 8- بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكطاسي أمام المجلس الشعبي الوطني 2008.
 - 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-01، 5 ذو الحجة 1421هـ الموافق 28 فبراير 2001، العدد 14.
 - 10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 10-04، 22 رمضان 1431هـ الموافق أول سبتمبر 2010، العدد 50.
 - 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، 23 رمضان عام 1410هـ، العدد 16.
 - 12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-10، 21 محرم عام 1439هـ الموافق 22 أكتوبر سنة 2017م، العدد 57.

13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11، 2 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 27 أوت 2003م، العدد 52.

